

صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في

توحيد الصفات

وسطيته.. وأثره في وحدة وإعادة هيكلة المجتمع الإسلامي

إعداد

أ.د. محمد محمد عبد العليم الدسوقي
الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

طبعة أولى

طباعة ونشر دار اليسر بالقاهرة
٠١٦٢٢٧٦٢٠٨ - ٠٢٢٤٧٠٩٢٦٩

Alyousr@gmail.com

المقدمة

من الحقائق المسلم بها أن تصحيح العقيدة مما كثر صفوها وأذهب صفاءها، كان فيما مضى هو الشغل الشاغل لعلماء الأمة وعلى رأسهم إمام السنة (أحمد بن حنبل)، ثم تلاه وسار على نهجه (أبو الحسن الأشعري) الذي أحيا السنة وقمع – بما ختم به حياته – البدعة، فشاع أمره وذاع صيته، وأضحت مدرسته تمثل السواد الأعظم في عالمنا الإسلامي الحاضر والغابر، فمذهبه كما يقول تلج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٤٧: "هو الذي عليه المعتبرون من علماء الإسلام، والتميزون من المذاهب الأربعة، والقائمون بنصرة دين محمد ﷺ". كما أن من الثابت في تاريخ المسلمين، أن الأمة الإسلامية قد فُتنت بعد عصر صدر الإسلام، وكان أحد وأهم أسباب فتنها، هو: تخليها عما جاء به الرسول الخاتم ﷺ وما كان عليه صاحبته الكرام في قضية صفات الخالق جل وعلا، وانقسامها إزاء هذه القضية إلى:

- ١- مؤولة أرادوا صرف نصوص الوحي الخاصة بهذا الجانب المهم والخطير في عقيدة المسلمين عن ظاهرها، بدعوى تنزيهه تعالى عن مشابهة الحوادث.
 - ٢- وأصحاب تخييل وتمثيل: وهم أولئك المعتقدون أن الرسل لم يفصحوا للخلق عن الحقائق حتى لا تنفر عقولهم.
 - ٣- وأصحاب تشبيه وتجسيم: وهم من ضربوا الله الأمثال بموجود عظيم جداً مستو على سريره، ففهموا من صفات الله تعالى مثل ما للمخلوقين وظنوا ألا حقيقة لها إلا ذاك.
 - ٤- وأصحاب تجهيل وهم أولئك المفوضة الذين قالوا: إن نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يُدرى ما أراد الله ورسوله منها، ظناً منهم أن هذه هي طريقة السلف.
- وقد قيض الله من يرُدُّ هؤلاء جميعاً على أعقابهم، وكان على رأس هؤلاء الذين هدامهم الله للحق واضطلع بدور بارز لرد عاديته وأناط بهم أداء هذه المهمة الجليلة، إمام المذهب وناصر السنة (أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل) ولاسيما في كتبه (رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين) و(الإبانة).. حيث أثبت – رحمه الله – بالحجج العقلية والبراهين النقلية حقائق الأسماء والصفات بعد أن نفى عنها مماثلة الحوادث والمخلوقات.. فجاء مذهبه ومن تأثر بهم وأثر فيهم هدىً بين ضلالتين، يثبتون لله الأسماء الحسنى والصفات العليا بحقائقها لكونها الثابتة له تعالى بطريق الوحي، وفي الوقت ذاته لا يكيفون ولا يؤولون شيئاً منها، إذ لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيتها، وأنى.. وهذه أرواحنا التي هي حقائق ثابتة فينا، وأدنى إلينا من كل دان، قد حُجب عنا معرفة كنهها وكيفيتها؟!.. أنى.. وهذه هي القيامة وما يعقبها من جنة ونار، يحكي لنا الوحي تفاصيلها، وقد قامت حقائقها في قلوب أهل الإيمان وشاهدته عقولهم، دون أن يعرفوا كنهها وحقيقتها وهي بعد، من مخلوقات الله تعالى!؟.
- وإنما كان الأمر في صفات الله كذلك، لأن الكلام عن الصفات – ببساطة شديدة – فرع الكلام عن الذات، فكما أن ذاته تعالى ليس كذوات الخلق فكذا صفاته.. وكما هو مشاهد فإن هذا المذهب هو الذي

(١) هذه الطوائف وأشباهاها – من نحو الحلولية والاتحادية والمتعصبين لما عليه متأخرو الأشاعرة من المتأولة والمفوضة – لا تزال موجودة وتمثل حجر عثرة في طريق تحقيق وحدة المجتمع الإسلامي المعاصر، ولا بد من سعي دعوب يجمعها وأقرانها على كلمة سواء، ويستلزم هذا – مع السعي الدعوب – الأخذ بكل الأسباب التي يأتي على رأسها: الإحساس بخطورة الافتراق على هذه الأمور العقدية، والوعي التام بما استقر عليه الأشعري إمام المذهب، وتهيئة البيئة الملائمة والأدوات اللازمة لإقامة الحجة، ومن قبل كل ذا النية الخالصة لقبول الحق والوصول بالأمة إلى كلمة سواء.

(٢) وعلى الرغم من هذه الوسطية التي تميز به مذهب الأشعري وعلى الرغم من إقرار جمهرة المسلمين بأنه "شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين سعيًا يبقَى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين" على حد ما ذكر السبكي في طبقاته، إلا أن مذهب – وهذا من شديد ما يؤسف له – لا يزال معمى وملبس على كثيرين حتى ممن يدعون شرف الانتساب إليه.. وهذا وجه تأليف هذا الكتاب.

يمثل الوسطية والاعتدال، لكونه – كما ذكر الإمام الطحاوي الحنفي في آخر متن العقيدة المسماة باسمه – الوسط "بين التشبيه والتعطيل"، ولأنه سبحانه – على حد قول شارحه ابن أبي العز الحنفي ص ٤٦٤ ط (دار ابن الهيثم) – "يُحِبُّ أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه.. ومن غير تعطيل، ونظير هذا القول، قوله – يعني الطحاوي –: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه)".

وهذا المذهب الذي تبناه أبو الحسن الأشعري رحمه الله – وهو لنا فيه سلف ونحن له فيه بفضل الله تبع – هو معتقده الذي استقر عليه وانتهى إليه في نهاية حياته برؤيا صالحة وبإيعاز من النبي ﷺ.. غير أنه لم يأخذ حظه من الشهرة التي أخذها مذهب قبل الرجوع إليه، فبعد انخلاءه عن مذهب المعتزلة الذي ظل عليه أربعين عاماً، راج عنه مذهب الذي تأثر فيه ببعض أهل الكلام، وكان الأشعري فيه كأحدهم في قصر الصفات على سبع وتأويل ما عداها، إلى أن تبرأ من كل ذلك وانخلع منه بالكلية إلى نهج أحمد بن حنبل وغيره من علماء السلف، وظل – رحمه الله – ينافح عنه حتى لقي ربه، كذا نقله عنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى عن الحافظ ابن كثير، كما نقله عنه السيد محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى الحنفي ت ١١٤٥ في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) ٣/٢، وحماد الأنصاري في مقدمته لكتاب (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري ص ١٢.

يقول المرتضى الزبيدي في كتابه السالف الذكر (الإتحاف) ٣/٢: "أبو الحسن الأشعري أخذ علم الكلام عن الشيخ أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم فارقه لمنام رآه، ورجع عن الاعتزال وأظهر ذلك إظهاراً، فصعد منبر البصرة يوم الجمعة ونادى بأعلى صوته، (من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا يرى في الدار الآخرة بالأبصار، وأن العباد يخلقون أفعالهم، وها أنا تائب من الاعتزال، معتقداً الرد على المعتزلة)، ثم شرع في الرد عليهم والتصنيف على خلافهم".

والخطير والغريب في الأمر، أن بدعة هؤلاء الذين تصدى لهم أبو الحسن الأشعري وأجهد نفسه في ردها وردهم، والتي كانت سبباً عظيماً في فتنه المجتمع الإسلامي الأول ولا تزال، أقول: إن بدعة هؤلاء الذين مر ذكرهم، كان أول من أوقد نارها هو (الجهنم بن صفوان) الذي وافق المعتزلة والكرامية في مسائل، منها نفي رؤية الله تعالى ونفي أسمائه وصفاته وعذاب القبر والصراط.. وكان الجهنم ذا أدب ونظر وجدال ومراء وكان السلف من أشد الناس رداً عليه هو ومقاتل بن سليمان بخراسان لأنهما كانا طرفي نقيض، أحدهما يبالغ في النفي والتعطيل، والآخر يسرف في الإثبات والتجسيم حتى أوصله هواه لأن يقول: الله جسم ولحم ودم على صورة الإنسان – تعالى الله عما قالاه علواً كبيراً – وكان الجهنم قد ترك الصلاة أربعين يوماً، وقال: إذا ثبت عندي من أعبدته صليت له، فأنكر عليه الوالي وضرب عنقه وكان ذلك سنة ١٢٨ هـ^١.

يقول ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٨ ط. دار ابن الهيثم: "وقد نفى الجهنم ومن وافقه كل ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك.. كما نفى أولئك الصفات مطلقاً بقولهم: ليس محلاً للأعراض" .. وكان سلف جهنم وشيخه في هذا، هو:

(١) ينظر مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٦٢٧ كما ينظر جل كتب الاعتقاد.

(الجعد بن درهم)، الذي أخذ بدعته في (خلق القرآن) عن بيان بن سميعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي عليه السلام وأنزل الله في ذلك المعوذتين.

والأخطر والأغرب مما سبق أنه وبعد أن قوضت دعائم وحجج أولئك المبتدعة على يد من ذكرنا، نجد أنه ما تزال آثار نفع ما غبّر به أولئك المبتدعة على عقيدتنا، باقية إلى يوم الناس هذا .. فكم من المحسوبين في زماننا على الإسلام، هم – وإن لم يشعروا – من المعطلة، وكم منهم من النفاة واللأدرية وأهل التجهيل والتأويل والاتحادية والحلولية وأصحاب التخيل، وجميعهم ممن يبالغ في نفي وتعطيل ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ من صفات أو يحملها على غير وجهها، فما يكون أمام الواحد منهم – ولنفس السبب والعلّة – إلا أن يقع منه بعض ما وقع للجهم فيتأول أي الصفات التي أمر الشارع الحكيم بحملها على ظاهرها ويذهب في معانيها إلى ما لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، وهذا سبيل تعطيلها وإن لم يقصد إلى ذلك.

ومن هنا كان المجتمع الإسلامي المعاصر في حاجة ماسة لنشر وإحياء جهود أبي الحسن الأشعري وسلف الأمة، في رد عادية من يريد أن يعكر صفاء عقيدة المسلمين، وفي حاجة ماسة أيضاً لإبراز جهوده في تصحيح معتقد توحيد الله في ذاته وصفاته وأفعاله، إذ لا يمكن جمع المسلمين الآن – مع الوضع في الاعتبار أننا مأمورون بالوحدة وجمع الصفوف وترك الخلاف – إلا على ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته، فهذا خير ما يجمع المسلمين على كلمة سواء ويعصمهم من التفرق في دين أو دنيا.. وما من سبيل إلى هذا – مع الأخذ بسائر الأسباب الدينية والدنيوية – سوى إثبات صفات الخالق جل وعلا عن طريق فهم معانيها وحملها على ظاهرها دون ما تكييف ولا تجسيم، ولا تفويض ولا إخراج لها عن حقائقها، فإن هذا هو الموافق لاعتقاد النبي وصحابته الكرام وعليه إجماعهم، بل والموافق لمعتقد الأنبياء دون ما استثناء.

وإلا فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر قول الله تعالى: (وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً .. غافر / ٣٦، ٣٧)، وفيه أن فرعون إنما كذب موسى في أن رب السماوات والأرض وما بينهما هو الذي في السماء، فوق جميع خلقه مباين لهم لا تخفى عليه منهم خافية، وأن هذا الفهم هو الذي أدى بفرعون لأن يروم بصرحه الذي أمر ببناؤه أن يطلع إلى إله موسى، ولو أن كلّم الله موسى عليه السلام قال إنه في كل مكان بذاته، لطلبه الفرعون في بيته ولما أجهد نفسه والقائم على وزارته ببنيان الصرح؟! .. ومن ذا الذي بوسعه أن ينكر ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه وأبو عوانة في مستخرجه والبيهقي في الأسماء والصفات والدارمي في الرد على المريسي وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبه وابن أبي عاصم من حديث معاوية بن الحكم السلمي، قال:

(كانت لي غنم بين أحد والجوانية – مكان شمال المدينة المنورة – فيها جارية لي فأطلعتها ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب منها بشاة – وأنا رجل من بني آدم – فأسفت فصككتها، فأثيت النبي عليه السلام فذكرت ذلك له، فعظم ذلك عليّ فقلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: ادعها فدعوها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة) .. يقول شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني ت ٤٤٩ شيخ نيسابور في زمانه فيما يُعدُّ استنباطاً من هذا الحديث:

"يعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه كما نطق به كتابه، وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف لم يختلفوا أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته، وإمامنا الشافعي احتج في المبسوط في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة بخبر معاوية بن الحكم، فقد سأل رسول الله عن إعتاق السوداء، فامتحنها ليعرف أهى مؤمنة أم لا، وقال لها: (أين ربك؟)، فأشارت إلى السماء، فقال لمعاوية: (اعتقها فإنها مؤمنة)، حيث حكم بإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية"^(١).

وفضلاً عن أن ما جاء في الحديث يمثل نداء الفطرة السليمة والبعيدة عن درن التعطيل، وقدر صرف صفات الله عن ظاهرها لتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان .. فقد ورد ما يفيد إجماع أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان على التصديق بها والإقرار لما جاء منها في كتاب الله وسنة رسوله.. ومن ذلك – من غير ما سقتاه للصابوني – ما ذكره الإمام الأوزاعي وذلك فيما رواه عنه الحاكم والذهبي والبيهقي بسند جيد قال: "كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته"^(٢) .. وكذا ما ذكره شيخ أبي الحسن الأشعري وإمام البصرة وحافظها زكريا الساجي قال: "القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم أن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء"، وساق سائر الاعتقاد^(٣).

بل وما جاء كذلك عن إمام المذهب أبي الحسن الأشعري نفسه، في رسالته إلى أهل الثغر ص ١٣٣ حيث قال: "وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكيف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكيف له لازم" .. وقال بعد أن ذكر في (مقالات الإسلاميين) فرق الخوارج والروافض والجهمية وغيرهم، وذلك تحت عنوان (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة): جملة قولهم، "الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً.. وأن الله على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، وأن له يدين بلا كيف كما قال: (خلقت بيدي .. ص/ ٧٥)، وكما قال: (بل يده مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤)، وأن له عينين بلا كيف كما قال: (تجري بأعيننا .. القمر/ ١٤)، وأن له وجهاً كما قال: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٥٥)، وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج .. ويصدقون – يعني أهل السنة – بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء الحديث.. ويقولون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال: (وجاء ربك والملك صفافاً .. الفجر/ ٢٢)، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد .. ق/ ١٦)" إلى أن قال: "فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب"^(٤).

على أن ما يستلزمه القول بخلاف ما اتفق عليه سلف هذه الأمة في إثبات الصفات وفي حملها من دون تأويل على ظاهر معناها، هو جد خطير .. إذ يستلزم القول بالتفويض المنافي للتدبر، استجهاً السابقين من الصحابة والتابعين لمعاني ما أنزل الله من أي الصفات، وأن يكون الله قد خاطب عباده

(١) كذا ذكره شيخ الإسلام الصابوني في كتابه (عقيدة أصحاب الحديث) ص ٤٨، والحافظ الذهبي في كتاب (العلو) ص ١٧٩، ١٨٠.

(٢) كذا ذكره الإمام الذهبي في العلو ص ١٠٢، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٦١ وابن حجر في فتح الباري ١٣/ ٣٤٥ وغيرهم.

(٣) ينظر العلو للذهبي ص ١٥٠.

(٤) مقالات الإسلاميين ص ٢٩٠: ٢٩٧ وينظر في شأنه كذلك العلو ص ١٥٩.

بما لا يفهمون معناه، ونهاهم عن تدبر آياته بعد أن أمرهم به، ويستلزم كذلك أن يكون سبحانه قد أنزل جميع أي الصفات عبثاً لكونها – والحال كذلك – لا تفيد العباد عقيدة ولا ديناً .. كما يستلزم القول بتأويل الصفات المنافي للإثبات والمستلزم لإخراجها عن ظاهرها إلى المجاز، تصادم العقل مع النقل، ونفي ما جاء به الوحي من الصفات الخيرية والفعلية، وتعطيل ما أثبتته الله لنفسه في كتابه وأثبتته له رسوله ﷺ في سنته .. إلى غير ذلك مما ذكره أهل التحقيق.

ومن هنا فقد دارت فكرة هذا البحث – لسير هذه الحقائق ومناقشتها – حول عدة نقاط هي باختصار:

١- مراحل التطور التي مر بها إمام المذهب أبو الحسن الأشعري لتصحيح معتقده في الصفات، والخلوص من ذلك إلى أن ما استقر عليه في نهاية حياته هو عينه مذهب سلف الأمة الصالح .. وهذا يلزم منه حل إشكالية الدافع من وراء تأليف أبي الحسن الأشعري إمام المذهب لكتابه (الإبانة) وإشكالية نسبته إليه، ويمثل هذان العنصران المبحث الأول لمادة هذا البحث العلمية.

٢- ثم تطرق البحث للحديث بعد ذلك عن معالم الوسطية في منهج أبي الحسن في صحيح معتقد الصفات، وتقرير مذهبه وإساءة مدعو الانتساب إليه بخروجهم عن مذهبه، وباتهامهم إياه أحياناً بما هو منه برئ.

٣- ثم للحديث عما يواجه تحقيق وحدة وإعادة هيكلة المجتمع الإسلامي على صحيح الإسلام من عوائق وعقبات، وما يستلزمه الخروج عن مذهب أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات والوقوع – من ثم – في بدعتي التفويض والتأويل.

٤- ثم للحديث أخيراً عن أثر سلامة وصحة معتقد الصفات في وحدة وإعادة هيكلة المجتمع الإسلامي من جديد وأخذ العبرة ممن وقع الخلاف بينهم ممن كانوا قبلنا، والإيمان بأن صحيح المعتقد هي استراتيجية ثابتة لأي إصلاح .. وتلك هي عناصر ومباحث هذا البحث والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل فيه النفع لأبناء المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد
نبذة مختصرة عن سيرة ناصر السنة وقامع البدعة
الإمام أبي الحسن الأشعري

١ - نسبه ومولده وطلبه العلم: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر ابن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .. وقد قيل: (الأشعري) لأن أمه ولدته وهو أشعر، وقيل: نسبة إلى (أشعر) أحد أولاد سبأ الذين كانوا باليمن، ثم لما بُعث النبي ﷺ هاجر رهط منهم - وعلى رأسهم أبو موسى الأشعري - إلى أرض الحبشة، وأقاموا مع جعفر ابن أبي طالب رضي الله عنه، حتى قدموا جميعاً على رسول الله ﷺ بغية التعرف على دين الله الحنيف وإشهار إسلامهم، ومما حكى عن هؤلاء القوم أنهم لما اقتربوا من المدينة صاروا يرددون (غداً نلقى الأحبة * محمداً وحزبه)، ويعكس هذا مدى حبهم وشعورهم تجاه الإسلام ونبي الإسلام صلوات الله وسلامه عليه.

ولد الأشعري سنة ستين ومائتين بالبصرة، وقيل: سنة سبعين ومائتين، وفي تاريخ وفاته اختلاف، فقد قيل: إنه توفي سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين، وقيل: وأربع وعشرين، وقيل: وثلاثين.. حفظ القرآن والحديث وأتقن علومهما ودرس الفقه وأصوله وعلوم اللغة وأصول التفسير، وبرع في ذلك كله ونشأ في بيئة سنية واشتهرت أسرته بين العرب بالصلاح والتقوى، ومما زاد من قدر هذه الأسرة أنه كان لجدّه الأكبر - من غير ما ذكرنا - مكانة خاصة عند رسول الله ﷺ الذي قال فيه وفي قومه من أهل اليمن الأحاديث، ودعا لهم.. وكان لأولاد أبي موسى بعد ذلك ولأحفاده فضل رعاية أمور المسلمين بالعدل والإحسان.

وقد أراد له والده (إسماعيل) ما أراد لنفسه، أراد له أن يكون سنياً، وهو ما بدا واضحاً فيما أوصى به عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي أحد أئمة الحديث والفقه وأصوله وأحد تلامذة الإمام أحمد بن حنبل .. عليهم جميعاً من الله الرحمة والرضوان.

دخل الأشعري - رحمه الله - بغداد وأخذ الحديث عن الحافظ الساجي - الذي أسلفنا الحديث عنه والذي عنه أخذ تحرير مقالة أهل الحديث والأثر كما في التذكرة ٢/ ٧٠٩ - وعن أبي خليفة عبد الرحمن بن عبد السلام الجمحي، وعن سهل بن سرح ومحمد بن يعقوب المقرئ وعبد الرحمن بن خلف وجميعهم من المحدثين البصريين، وروى عنهم كثيراً في تفسيره (المختزن) .. كما أخذ الفقه وأصوله عن أبي إسحاق المروزي، وأخذ علم الكلام عن شيخه زوج أمه أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم ترك مذهبه على إثر مناظرة وقعت بينهما، ذكر تفاصيلها ابن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب ٢/ ٣٠٣، وابن خلكان في (الوفيات) وغيرهما.

ومجمل وقائع هذه المناظرة: أن أبا الحسن لما تبحر في كلام الاعتزال وبلغ فيه الغاية، كان يورد الأسئلة على شيخه وزوج أمه الجبائي في الدرس ولا يجد فيها جواباً شافياً فتحير في ذلك، فكان أن سأل مرة أستاذه أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة، كان أحدهم مؤمناً برأ تقياً، والثاني كان كافراً فاسقاً شقيماً، والثالث كان صغيراً، فماتوا فكيف حالهم؟ فقال الجبائي: (أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدرجات، وأما الصغير فمن أهل السلامة)، فقال الأشعري: (إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له؟)، قال الجبائي: (لا!! لأنه يقال له: أخوك إنما وصل إلى هذه الدرجات بطاعته الكثيرة وليس لك تلك الطاعات)، فقال الأشعري: فإن قال (ذلك التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة؟)، فقال الجبائي: (يقول البارئ جل وعلا: كنت أعلم لو بقيت لعصيت وصرت مستحقاً للعذاب الأليم فرعيت مصلحتك)، فقال الأشعري: (فلو قال الأخ الأكبر: يا إله العالمين كما علمت حاله فقد علمت حالي، فلم راعيت مصلحته دوني؟!)، فانقطع الجبائي.

وإنما أراد الأشعري - كما قال ابن العماد في الشذرات ٢/ ٣٠٣ - الاستدلال بطريق العقل "على أن الله تعالى خص من شاء برحمته، واختص آخر بعذابه"، وإنما كان ذلك رداً على ما رفعه أهل الاعتزال - والجبائي رأس من رؤوسهم - من شعار أنه يجب على الله فعل الصلاح والأصلح، وذلك بترك ما ظاهره الفساد كالمعصية في مقابلة

الطاعة، وبفعل ما هو الأصلح كأعلى الجنة في مقابلة أدناها، وأنه يجب عليه تعالى رعاية مصالح العباد .. كذا بكل جراءة وإساءة أدب مع الله^(١).

وفي بعض رده على ما فاه به المعتزلة يقول الأشعري في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) ص ١٢٧: "ويقال لهم: هل تعرفون الله نعمة على أبي بكر الصديق خُص بها دون أبي جهل ابتداءً؟ فإن قالوا: لا، فحُش قولهم، وإن قالوا نعم، تركوا مذاهبهم لأنهم لا يقولون إن الله خص المؤمنين في الابتداء بما لم يخص به الكافرين" .. وألزم.

٢ - مناقبه وتأليفه ووفاته: وعن فضل أبي الحسن الأشعري حدث ولا حرج، فقد تصاغر أمامه جهاذة العلم وكبار أئمته، يقول الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: "كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقطرة في جنب بحر، وسمعت الباهلي يقول: كنت في جنب الأشعري كقطرة في جنب البحر"، وقال لسان الأمة القاضي أبو بكر الباقلائي: "أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن"، ذلك أن من وقف على تأليفه بعد توبته من الاعتزال يرى أن الله أمده بمواد توفيقه، وأقامه لنصرة الحق والذب عن طريقه .. ويكفي في بيان فضل أبي الحسن الأشعري ثناء الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب (السنن للكبرى) و(الأسماء والصفات) ت ٤٥٨ عليه، وهو محدث زمانه وشيخ أهل السنة في وقته، فقد قال كلاماً أورده بطوله التاج السبكي، فيه ذكر شرف آباء وأجداد أبي الحسن وحسن اعتقاده وفضله وكثرة أصحابه مع ذكر نسبه، ويكفي في بيان فضله كذلك ما ذكره ابن فرحون بحقه في (الديباج المذهب في أعيان أهل المذهب)، قال: "أثنى على أبي الحسن الأشعري أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وغيره من أئمة المسلمين".

وقال البيهقي كما في التبيين ص ٨٧: "فضائل الشيخ أبي الحسن الأشعري ومناقبه أكثر من أن يمكن ذكرها" .. وحسبنا من ذلك ما قاله الذهبي بحقه، فقد ذكر في كتابه العبر ٢/ ٢٠٣ أنه "كان قانعاً متعففاً"، وما قاله أحمد الفقيه فيما ساقه ابن عساكر له ص ١٤١ بسنده، قال: "خدمت أبا الحسن بالبصرة سنتين، وعاشرتة ببغداد إلى أن توفي فلم أجد أورع منه ولا أغض طرفاً، ولم أر شيئاً أكثر حياءً منه في أمور الدنيا، ولا أنشط منه في أمور الآخرة"، ومن طريف ما يذكر له أنه كان - مع زهده وعبادته - فيه دعاية ومزح كبير.

وعن علمه وحبه للحق حدث ولا حرج، فقد قال الحافظ ابن عساكر ت ٥٧١ في تبيين كذب المفتري ص ١٠٤: "إنه كان في عصره أعلم الخلق بما يجوز أن يُطلق في وصف الحق، فأظهر في مصنفاته ما كان عنده من علمه، فهدى الله به من وفقه من خلقه لفهمه"، ونقل في ص ٥٣ عن بعض العلماء قوله: "أعاد الله تعالى هذا الدين بعدما ذهب - يعني أكثره - بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري".

وكان أبو العباس شمس الدين بن خلكان الشافعي ت ٦٨١ قد ذكر في (وفيات الأعيان) ترجمة له ووصفه في الجزء الثالث صفحة ٢٨٤ بقوله: "صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية^٢، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه" .. كما قال عنه أبو بكر بن قاضي شعبة في طبقاته: "الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن الدين" .. وقال عنه الياضي في مرآة الجنان ما نصه: هو "الشيخ الإمام ناصر السنة وناصر الأمة، إمام الأئمة ومدحض حجج المبتدعين المارقين، حامل راية منهج الحق ذي النور الساطع والبرهان القاطع" أ.هـ.

(١) وإنما كان جواب أهل السنة على ذلك، من وجوه:

أولها: أنه لا يجب على الله شيء لأن هذا يتنافى مع اختياره سبحانه، فقد بين أن ما وقع في الكون بمشيئته وذلك قوله: (فعال لما يريد .. البروج/ ١٦) .. وما لم يقع، هو كذلك داخل أيضاً تحت مشيئته كما قال سبحانه: (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً .. يونس/ ٩٩).
ثانيها: أن كلامهم - تعالى الله عما يقولونه علواً كبيراً - مستلزم لاستحقاقه سبحانه الذم، باعتبار أن الواجب: ما استحق تاركه الذم، ولازم هذا أن يكون البارئ ناقصاً بذاته مستكملاً بفعله، مع أن كماله لذاته.

ثالثها: أنه لو وجب عليه ما قالوه لما ظهر له منة على عباده ولما استحق منهم شكراً، بل ولما صح سؤاله الخير وكشفه الضر لأنه لم يفعل إلا الواجب عليه.

(٢) يعني التي دانت بما دان به في آخر حياته إذ هي الأولى بالانتساب إليه خلافاً لمن سموا بمتأخري الأشاعرة.

ويقول القرشي الحنفي في طبقاته: الأشعري "صاحب الأصول، الإمام الكبير وإليه تنسب الطائفة الأشعرية" .. كما أثنى عليه الأسنوي الشافعي فقال: "هو القائم بنصرة أهل السنة القامع للمعتزلة وغيرهم من المبتدعة بلسانه وقلمه، صاحب التصانيف الكثيرة، وشهرته تغني عن الإطالة بذكره"^١ هـ.

ولكل ما ذكر، فقد اعتبره بعض العلماء مجدد القرن الثالث الهجري، وأيد ابن عساكر ص ٥٣ هذا قائلاً: "وقول من قال: إنه (أبو الحسن الأشعري) - يعني المجدد - أصوب؛ لأن قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب، فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة المضللة، وحالته في ذلك مشتهرة وكتبه في الرد عليهم منتشرة" .. وقال ابن عساكر ص ٨٧ - بعد أن نقل كثيراً من ثناء العلماء عليه - "فكفى أبا الحسن فضلاً أن يشهد بفضلته هؤلاء الأئمة، وحسبه فخراً أن يثني عليه الأمثال من علماء الأمة".

هذا وقد ترجم للإمام أبي الحسن الأشعري من غير من ذكرنا، الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)، والذهبي في (تاريخ الإسلام) وابن كثير في (البداية والنهاية) و(طبقات الشافعية)، والتاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ومرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب في أعيان من ذهب) وغيرهم.

أما مؤلفات الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله فكثيرة جداً، ذكر الزركلي في (الأعلام) أنه تزيد عن الثلاثمائة مصنفًا، نذكر منها:

- ١ - (إيضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان).
- ٢ - (تفسير القرآن) رد فيه على الجبائي والبلخي ما حرفا من تأويله، وآخر في متشابه القرآن.
- ٣ - (الرد على ابن الراوندي في الصفات والقرآن)، وآخر في إبطاله التواتر.
- ٤ - (الفصول) في الرد على الملحدين والخارجين عن الملة.
- ٥ - (القامع لكتاب الخالدي في الإرادة)، وآخر في نقض ما ألفه في القرآن والصفات، وآخر في رد نفيه للرؤية، وآخر في رد نفيه خلق الله للأعمال، وآخر في رد مقالاته. ٦ - كتاب (الاجتهاد في الأحكام).
- ٧ - (كتاب الأخبار وتخصيصها). ٨ - (الإدراك في فنون من لطيف الكلام).
- ٩ - كتاب (الإمامة). ١٠ - (مقالات الفلاسفة) وآخر في (الرد على الفلاسفة).
- ١١ - (الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل).
- ١٢ - (العمد في الرؤية) وهو غير (الرؤية) الذي رد فيه على الجبائي.
- ١٣ - جواب مسائل أهل الشعر ١٤ - (كتاب في خلق الأعمال) نقض فيه اعتلالات المعتزلة.
- ١٥ - كتاب (الصفات)، وهو كبير تكلم فيه على أصناف المعتزلة والجهمية.
- ١٦ - كتاب (الرد على المجسمة) وآخر في (الجسم) للرد على شبههم.
- ١٧ - (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، وله من غيره (اللمع الصغير)، وهو مدخل لـ (اللمع الكبير).
- ١٨ - (نقض كتاب الأصول للجبائي). ١٩ - (النقض على البلخي في شبهه ومنها ما تعلق بالصفات).
- ٢٠ - (جمل المقالات) أثبت فيه جمل مقالات الملحدين وحمل مقالات الموحدين.
- ٢١ - (الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات) أكبر كتبه، ذكر أنه نقض فيه كتاباً له آخر في تصحيح مذهب المعتزلة. ٢٢ - (أدب الجدل) وشرحه.
- ٢٣ - (الفنون في أبواب من الكلام) وهو غير (الفنون في الرد على الملحدين).
- ٢٤ - (النوادر في دقائق الكلام). ٢٥ - (جواز رؤية الله تعالى بالأبصار).
- ٢٦ - كتاب الإبانة في أصول الديانة. ٢٧ - (مقالات الإسلاميين) استوعب فيه اختلافهم ومقالاتهم.
- ٢٨ - (الاستشهاد) للرد على مقولة المعتزلة في الاستشهاد بالشاهد على الغائب لرد صفاته تعالى.
- ٢٩ - (المختصر في التوحيد والعدل) في الرد على أصول المعتزلة.
- ٣٠ - (الموجز) وهو اثنا عشر كتاباً آخرها في الرد على الشيعة الإمامية.

(١) إلى غير ذلك مما نقله ابن عساكر في تبيينه والسبكي في طبقاته عن تقدماء من أهل العلم في مدحه والثناء عليه.

٣١- وله غير ذلك (جواب الخرسانية - السيرافيين - الدمشقيين - الجرجانيين - الرامهرمزيين - الواسطيين - المصريين - الدهريين - أهل فارس - العمانيين) .. إلخ.

وبعد حياة حافلة بالعلم والسعي لتحصيله وبذل الجهد والوقت في التأليف فيه، وعامرة بصنوف الاجتهاد والإخلاص له، ومرتعة بشرف الغاية ونبل المقصد وسلامة المعتقد والزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله، توفي أبو الحسن الأشعري ببغداد سنة ٣٢٤ من هجرة المصطفى ، على أحسن أحواله - على عقيدة سلف الأمة - بعد أن تبرأ من كل ما لا يزال يروج عنه إلى الآن وانخلع عنه كلية، ومن جل ما كان يعتقد متكلمة عصره وغيرهم ممن يدعون الانتساب إليه حتى يومنا هذا، وبعد أن (بيض وجوه أهل السنة) و(رد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع)، (وحجروهم في قمع السمسم) على حد قول ابن عساكر في (التبيين)، والخطيب البغدادي في تاريخه، وابن العماد في (الشذرات) وابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) ٥ / ٣٢٤ .. ودفن - رحمه الله - بين الكرخ وباب البصرة .. فعليه من الله سبحانه الرحمة والرضوان.

المبحث الأول

المراحل التي مر بها إمام المذهب لتصحيح معتقده في الصفات وما أثير حول كتابه (الإبانة)

أولاً: المراحل التي مر بها الأشعري لتصحيح معتقده في الصفات أ - مرحلة اعتقاده مذهب الاعتزال ورجوعه عنه إلى مذهب أهل الكلام:

وإنما وددت أن يبدأ بحثنا هذا بالحديث عن مراحل أبي الحسن الأشعري التي مر بها، ليصح لنا بعد، ما نقرره له من صحيح المعتقد في مسألة توحيد الصفات هذا أولاً، ولنرد به ثانياً على ما شغب به البعض ممن يشكك في هذا الصحيح من معتقده .. ويلاحظ المنتبِع لسيرة أبي الحسن الأشعري أنه لا تكاد تذكر له ترجمة، إلا ويصحبها حديث عن رجوعه عن مذهب المعتزلة، وما ذلك إلا لشهرة هذا الحدث الجليل الذي يعد تغييراً جذرياً لمسار هذا العالم الفاضل، وقد أكثر أصحاب التراجم وبشكل لافت من ذكر تراجعه هذا حتى أضحي في حكم الخبر المتواتر الذي لا يختلف عليه اثنان.

فمن غير من نقلنا عنه ذلك في مقدمة هذا البحث من قول المرتضى الزبيدي في كتابه (الإتحاف)، يقول الحافظ مؤرخ الشام ابن عساكر الدمشقي في كتابه (تبيين كذب المفتري):

"قال أبو بكر إسماعيل بن أبي محمد بن إسحاق الأزدي القيرواني المعروف بابن عزرة: إن أبا الحسن الأشعري كان معتزلياً وأنه أقام على مذهب الاعتزال أربعين سنة، وكان لهم إماماً ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً، فبعد ذلك خرج إلى الجامع بالبصرة فصعد المنبر بعد صلاة الجمعة، وقال: معاشر الناس إني إنما تغيبت عنكم في هذه المدة لأنني نظرت فتكافأت عندي الأدلة ولم يترجح عندي حق على باطل ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى فهداني إلى ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد، كما انخلعت من ثوبي هذا، وانخلع من ثوب كان عليه ورمي به ودفع الكتب إلى الناس، فمنها كتاب (اللمع) وغيره من تواليفه .. فلما قرأ تلك الكتب أهل الحديث والفقهاء من أهل السنة والجماعة أخذوا بما فيها وانتحلوه، واعتقدوا تقدمه واتخذوه إماماً حتى نسب مذهبهم إليه، فصار عند المعتزلة ككتابي أسلم وأظهر عوار ما تركه، فهو أعدى الخلق إلى أهل الذمة" .. ويقول أبو بكر بن فورك: "رجع أبو الحسن الأشعري عن الاعتزال إلى مذهب أهل السنة سنة ٣٠٠هـ".

وممن قال من العلماء برجوع الأشعري عن الاعتزال ابن خلكان، قال في (وفيات الأعيان) ٢ / ٤٤٦: "كان أبو الحسن الأشعري معتزلياً ثم تاب" .. ومنهم عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٤هـ .. قال في البداية والنهاية ١١ / ١٨٧: "إن الأشعري كان معتزلياً فتاب منه بالبصرة فوق المنبر، ثم أظهر فضائح المعتزلة وقبائحهم".

وممن قال برجوعه شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشافعي الشهير بالذهبي والمتوفى سنة ٧٤٨هـ، قال في كتابه (العلو للعلي الغفار) ص ١٦٣: "كان أبو الحسن أولاً معتزلياً أخذ عن أبي علي الجبائي ثم نابذه ورد عليه وصار متكلماً للسنة، ووافق أئمة الحديث، فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن ولزموها، لأحسنوا ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله".

وممن قال برجوعه أيضاً تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١هـ قال في طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٢٤٦: "أقام أبو الحسن على الاعتزال أربعين سنة حتى صار للمعتزلة إماماً، فلما أراده الله لنصرة دينه وشرح صدره لاتباع الحق، غاب عن الناس في بيته" .. وذكر كلام ابن عساكر المتقدم بحروفه.

ومنهم برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المدني المالكي المتوفى سنة ٧٩٩هـ قال في كتابه (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) صفحة ١٩٣: "كان أبو الحسن الأشعري في ابتداء أمره معتزلياً، ثم رجع إلى هذا المذهب الحق، ومذهب أهل السنة فكثير التعجب منه وسئل عن ذلك فأخبر أنه رأى النبي ﷺ في رمضان فأمره بالرجوع إلى الحق ونصره، فكان ذلك والحمد لله تعالى".

وفي رد الأشعري ما قالته المعتزلة فيما يخص موضوع كتابنا، أعني في صحيح معتقده في الصفات، صرح - رحمه الله - في غير ما مرة بما كان عليه القوم، وفند من ثم مزاعمهم وأبطل حججهم، فبيض بما قاله وجوه أهل

السنة .. فتجاه تلك التمحكات التي أفضت بالمعتزلة إلى نفي صفات الإرادة والسمع والبصر والكلام – أعني باقي صفات المعاني السبع التي أثبتتها المتكلمة ومتأخرو الأشاعرة للخالق دون سواها – بل وإلى نفي ما اشتق مما أثبتوه من صفات (القدرة) و(الحياة) و(العلم)، بزعم أن هذه الصفات هي الأخرى أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه لأن الأجسام متماثلة .. راح أبو الحسن الأشعري يحكي أقوالهم تلك، منتقداً وكاشفاً في كتابه الإبانة ص ١٠٥ عن أن سلفهم في هذا كانوا هم الزنادقة ف "قد قال كثير منهم: إن الله تعالى ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأنتت بمعناه، وقالت: إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر".

ولم يكتف الأشعري بسرد كلامهم واستنكاره عليهم، حتى تعقبهم بالرد قائلاً: "ويقال لهم: خبرونا عمن زعم أن الله متكلم قائل أمر ناه، لا قول له ولا كلام ولا أمر له ولا نهي، أليس مناقض خارج عن جملة المسلمين؟ فلا بد من نعم، يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله تعالى عالم ولا علم له، كان مناقضاً خارجاً عن جملة المسلمين، وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية على أن الله علماً لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل وعلم الله سابق في الأشياء، ولا يمتنعون أن يقولوا في كل حادثة تحدث ونازلة تنزل: كل هذا سابق في علم الله، فمن جحد أن الله علماً فقد خالف المسلمين وخرج عن اتفاقهم" .. إلخ ما جاء في كلامه.

ويتضح مما سبق ومن خلال كلام أصحاب التراجم، أن التراجع الذي كان من أبي الحسن الأشعري بعد مدة دامت زهاء أربعين عاماً كان فيها مع المعتزلة رأساً من رؤوسهم، هو عن هذا الذي كان قبله يتفوه به ويوجب على الله تعالى ما لا يجب، وهو هذا الذي كان قبله يقول بخلق القرآن وبعدم رؤية الله بالأبصار، بل وهو الذي كان قبله يسير على هداهم ويقتفي أثرهم في نفيهم حتى لصفات المعاني، وهو هذا الذي غاب لأجله عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً وخرج على إثر ذلك إلى المسجد الجامع بالبصرة وصعد منبره بعد صلاة جمعة وأعلن تبرئته منه على مرأى ومسمع من الناس جميعاً، ثم أظهر عقبه وإبانته فضائح المعتزلة وقبائحهم.

ويظهر هذا جلياً في كلمات خطبته التي ساقها له الزبيدي صاحب (الإتحاف) ٣ / ٢ والتي جاء فيها قوله منادياً على منبر جامع البصرة بأعلى صوته بعد غياب في بيته دام خمسة عشر يوماً: (من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا يرى في الدار الآخرة بالأبصار، وأن العباد يخلقون أفعالهم، وما أنا تائب من الاعتزال، معتقداً الرد على المعتزلة)، يقول الزبيدي: "ثم شرع في الرد عليهم والتصنيف على خلافهم".

وعليه فقول ابن عزرة فيما حكاه عنه ابن عساكر – وقد مر بنا –: "فلما قرأ تلك الكتب أهل الحديث والفقه من أهل السنة والجماعة أخذوا بما فيها وانتحلوه، واعتقدوا تقدمه واتخذوه إماماً حتى نسب مذهبهم إليه"، إنما ينصب على ما أفاء الله به علي أبي الحسن ورداً به على أهل الاعتزال، فيما يتصل بهذه الدعائم التي أقاموا عليها أساس مذهبهم، ويختص بتلك القضايا التي تنقض من الأساس مبادئهم وأصولهم، والتي أشاعها المعتزلة بقهر السلطان وكثرة اللغط فيها والحديث عنها والجدل حولها، من نحو خلق القرآن وعدم رؤية الله تعالى يوم القيامة، ولا يبعد أن يكون ذلك قد جاء من ابن عزرة حكاية لما كان من الأشعري عقب المرحلتين.

وأياً ما كان فليس الأمر كما يدعى من أن في هذه العبارة دليل على نفي أن يكون لأبي الحسن مرحلة وسطى تراجع فيها عما كان يعتقد من قصر الصفات على سبع وتأويل ما عداها، والخلوص من ذلك إلى أن التأويل هو طريق أئمة الحديث والفقه من أهل السنة والجماعة وقد أخذوه عنه، وإلا فأين ما ادعوه من أقوال من أقر للأشعري بالمرحلتين؟، وأين ما ادعوه من تفويض أو تأويل في كتب الأشعري وما أورده في العديد من كتبه من إثباته ما نفوه وتأولوه من صفات الله تعالى الخيرية والفعلية؟، وكيف يستقيم ذلك مع ما حكاه من مقولة الجهمية والمعتزلة والحرورية التي تبرأ منها في كتابيه (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين)؟، حيث ذكر في الأول منهما ص ٩٢ ما نصه:

"وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: (الرحمن على العرش استوى . طه/ ٥) أنه استولى وملك وقهر، وأن الله تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عز وجل مستو على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة"، إلى أن قال: "وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في

كل مكان – يعني ليس مستو على عرشه – فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً" .. كما ذكر في المقالات ص ٢١٢ أن المعتزلة الذين طالما ارتبط اسمهم باسم الجهمية، اختلفوا "في ذلك، فقال قائلون: إن الله بكل مكان بمعنى أنه مدبر لكل مكان، وقال قائلون: الباري لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه، وقال قائلون: الباري في كل مكان بمعنى أنه حافظ للأماكن وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان، واختلفوا هل يقال إن الباري لم يزل عالماً قادراً حياً، أم لا يقال ذلك.. على مقالتين".

وفي جملة ما سبق ذكره، يقول أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي في الجزء الحادي عشر من تاريخه المشهور ص ٣٤٦: "أبو الحسن الأشعري المتكلم، صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة" .. إلى أن قال فيما نقله عن الصيرفي: "وكانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله تعالى الأشعري فحجزهم في أقماع السمسم" .. ويقول ابن العماد الحنبلي في الشذرات ٢/ ٣٠٣: "ومما بيض به أبو الحسن الأشعري وجوه أهل السنة وسود به رايات أهل الاعتزال والجهمية، فأبان به وجه الحق الأبلج .. مناظرته مع شيخه – الجبائي حول قضية الصلاح والأصلح – التي بها قسم ظهر كل مبتدع وراءه" أ.هـ.

ب – مرحلة رجوعه عن مذهب المتكلمين إلى مذهب الصحابة والتابعين:

تعد هذه المرحلة في حياة إمام المذهب أبي الحسن الأشعري من أدق مراحل حياته، وتكمن دقتها في كونها لم تأخذ حظها من الشهرة – بحيث تبدو لكل من يريد أن يؤرخ لحياة الرجل – ما أخذته سابقتها، ومن المعلوم عن أهل الاعتزال أنهم قصرُوا إيمانهم في الصفات على ثلاث صفات فقط هي: (العلم) و(القدرة) و(الحياة)، ونفوا ما عداها من نحو السمع والبصر لكونهما – على حد ما ذكروا – من عوارض الأجسام، وزعموا "أن معنى (سميع بصير .. لقمان/ ٢٨) راء، بمعنى عليم، كما زعمت النصارى أن سمع الله هو بصره وهو رؤيته وهو كلامه وهو ابنه" كذا ذكره عنهم أبو الحسن الأشعري^١.

وقد بنى المعتزلة أساس مذهبهم هذا في التوحيد – الذي هو عندهم أحد الأصول الخمسة – على حجج داحضة مستقاة من الفلسفة الهندية واليونانية، ومؤداها: القول بنفي الكثرة والتركيب وبوحدة الذات الإلهية وبساطتها من كل وجه، وأن هذه الثلاث المثبتة – على ما يقتضيه العقل بزعمهم، بل ومع شديد تأثرهم في نفيها بالجهمية والزنادقة – هي عين الذات، وأن ما عداها زائد عن الذات ومؤذن – على حد زعمهم أيضاً – بتعدد القدماء لكونها غير الذات. وقد أدامهم الحديث عن علاقة الصفات بالذات على هذا النحو المفضي إلى الكيف، أدامهم إلى التفصيل في نعوت السلب .. ومما ذكروه في هذا ونقله عنهم الإمام الأشعري، قولهم: "أن الله واحد .. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة، ولا بذى حرارة ولا برودة .. ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم .. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار .. عالم قادر حي لا كالعلماء القادرين الأحياء .. إلخ"^٢، فعطلوا بنفيهم المفصل هذا، رؤية الله وسائر صفاته وأسمائه وأفعاله .. وعلى ما سبق عقّب الأشعري أيضاً بقوله: "فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة، وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين"^٣.

والأشعري حين يتكلم عن المعتزلة بهذه الطريقة إنما ينقل عنهم ما كان منهم بعد رجوعه هو عن مرحلتيه الأوليين، مرحلة الاعتزال التي عركها وعرف خفاياها وخبر عوارها، والمرحلة التي نحن بصدددها .. آية ذلك: أنه في كتابيه اللذين أفادا ما نقلناه عنه عن أهل الاعتزال، يثبت هو فيهما جميع الصفات ولا يستثني أيّاً منها ولا يتأولها، على عكس مذهب أهل الكلام ممن كانوا يتأولون ما عدا صفات المعاني .. ومن العجيب حقاً أن نلاحظ هنا أن المرحلة الوسطى التي رجع فيها مؤخراً إلى ما كان عليه صحابة النبي ﷺ وتابعيهم، لا ذكر لها البتة وكان خفاؤها هو السبب في تمسك جمهرة الناس بما كان عليه قبل رجوعه إلى ما كان عليه الصحابة وتابعيهم، أعني في مرحلته الوسطى التي كان يقصر فيها صفات الخالق جل وعلا على صفات المعاني السبع وتأويل صفات الخبر والأفعال .. وذلك

(١) الإبانة ص ١١٢.

(٢) مقالات الإسلاميين ص ١٥٥، ١٥٦ وينظر الإبانة له ص ٣٦ وما بعدها.

(٣) السابق.

على الرغم من أنها من الوضوح والظهور بمكان، إذ ليس بعد ما كتبه ودبجه وأضحى ظاهراً للعيان من خلال كتبه (مقالات الإسلاميين) و(الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر)^١ عذراً – لمن أراد أن يسلك نهجه ويحظى بشرف الانتساب إليه – لمعتذر

ونحن لا ندري بالضبط من هذا الذي أدخل على الأشعري فكرة قصر صفات الخالق على صفات المعاني السبع وفكرة تأويل أو تفويض ما عداها .. وكل الذي وصلنا – وربما كان له دور فيما نحن بصده – هو أن أبا حنيفة ت ١٥٠ كان أول من قسم الصفات من أهل السنة إلى: صفات ذات وحصرها في سبع هي: الحياة والقدرة والعلم والسمع والبصر والإرادة والكلام – يعني نفس السبع التي اكتفى بها متأخرو الأشاعرة – وإلى صفات الفعل ولم يحصرها بعدد، وإنما قال: "لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية: أما الذاتية: فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة.

وأما الفعلية: فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع .. وغير ذلك من صفات الأفعال"^٢. وعذر الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، هو أنه هنا يثبت لله تعالى كل الصفات التي عطلها وأولها متأخرو الأشاعرة، إذ نراه يثبت لله ما ورد في القرآن من الوجه واليدين والأعين والاستواء وغير ذلك، ويعتبرها صفات غير مكيفة بكيف، وينفي تأويلها .. فيقول في كتابه الفقه الأكبر ص ٣: "وله تعالى يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف".

يضاف لما سبق أنه – رحمه الله رحمة واسعة – يثبت لله تعالى الأسماء والصفات وأنها قديمة كلها، إذ يقول في صفحة ٢: "لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لم يُحدث له اسم ولا صفة، لم يزل عالماً بعلمه والعلم صفة في الأزل، وقادراً بقدرته والقدرة صفة في الأزل .. وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقَّف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى".

كما أنه يقرر وحدانية الله تعالى بعيداً عن الفهم الفلسفي، فيقول ص ٢: "والله تعالى واحد لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له (قل هو الله أحد . الله الصمد. لم يلد ولم يولد. ولم يكن له كفواً أحد .. /سورة الإخلاص)" .. ويقرر كذلك تنزيه الله تعالى ويدفع التشبيه بصورة سهلة، فيقول في نفس الصفحة: "لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه"، ويقول أيضاً: "وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا .. وهي شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند له، ولا مثل له"^٣.

لكن يبدو أن هذا التقسيم الذي ارتضاه الإمام الأعظم إلى صفات ذات وصفات فعل – بضميمة ما كان عليه أهل الاعتزال وما صحبه من تعليقات، وبضميمة ما ذكره شارح الطحاوية ص ٤٠٨ من أن ابن كلاب شيخ الأشعري ومن وافقه من الصفتية حين قالوا: أنه تعالى لا يوصف بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلاً، وأن نحو رضاه وغضبه وحبه وبغضه وكلامه وأسفه صفات قديمة أزلية لازمة لذاته، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت، وهذا مؤد ومستلزم إلى نفي الصفات الفعلية لأن تعلقها بمشيئته وإرادته تعالى تجعله محلاً للحوادث، كما نفاها الجهمية والمعتزلة لكن بعله أن تعلقها بهما تجعله سبحانه محلاً للأعراض – أقول: لعل هذا هو الذي أغرى الأشعري في مرحلة ما قبل التزامه بمنهج السلف وطريق أهل السنة والجماعة، بفكرة قصر الصفات على سبع وتأويل أو تفويض ما عداها، وذلك بعد أن كان يعتقد مع أهل الاعتزال قصرها على ثلاث.

فما علل به أهل الاعتزال صرفهم النصوص المشتملة على الصفات الخبرية والفعلية عن ظاهرها إلى المجاز والقول بتأويلها، ومن أن ذلك لكونها من عوارض الأجسام .. نجد نظيره لدى أهل الكلام حين قالوا بضرورة

(١) وبخاصة بعد أن حققت وقبول بين نسخها ومخطوطاتها وأعيد طبعها غير ما مرة وقامت حولها العديد من الدراسات الأكاديمية والكتابات العلمية.

(٢) الفقه الأكبر في التوحيد لأبي حنيفة النعمان ص ٢.

(٣) السابق ص ٣ وينظر علاقة صفاته تعالى بذاته د/ راجح عبد الحميد الكردي ص ١٣٣، ١٣٤.

(٤) مع الفارق – كما رأينا – بين ما عليه أبو حنيفة وما عليه الأشاعرة والذي هو كما بين السماء والأرض.

صرفها لكونها مشابهة للحوادث وموهمة للتشبيه ومشعرة بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، وقد أحدثوا لتفادي كل ذلك صفة أطلقوا عليها (مخالفة الحوادث)، وكان يغني عنها قوله عز من قائل: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، وكذا ما تضافر عليه أهل الحق من مقولة أن الكلام عن الصفات إنما هو فرع عن الكلام عن الذات، وكما أنه لا مثل له في ذاته لا مثل له كذلك في صفاته وأفعاله، ولا سيما أن صفات الله توقيفية .. وعلى نحو ما علل أهل الاعتزال ما ذكرناه لهم بكون ما أثبتوه من صفات العلم والقدرة والحياة هي عين الذات وأن ما عداها زائد عن الذات، فقد علل أهل الكلام ما ذكرناه لهم بأن صفة الوجود دالة على نفس الذات، وأما ما عداها من الصفات السلبية والمعنوية والفعلية، فهي غير الذات.

ومهما يكن من أمر فإن كل ما ذكرناه عن الأشعري وما اعترى حياته من تغيير إلى الأحسن والأصوب، يعكس لنا قصر مدة هذه المرحلة، مرحلة ما بعد الاعتزال وقبل رجوعه إلى معتقد سلف الأمة^١ .. كما يعكس لنا أيضاً بداية نضجه الفكري وتحرره من جموح العقل الذي سيطر على أهل الاعتزال الذين كان هو في يوم ما واحد منهم بل ورأساً من رؤوسهم، وجمود من سمو بالصفاتية وهم أولئك الذين كانوا يثبتون لله الصفات الأزلية على غير قانون كلامي، "ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والوجه وغيرهما ولا يؤولون ذلك، إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسميها صفات خبرية"^٢ .. وهم مع ما ذكرنا لم يكونوا يخلطون علمهم بأهواء أهل البدع وسائر الفرق الضالة^٣.

وقد كان هذا الاتجاه الذي يمثل التصور الواضح لذات الله وصفاته، غير عابئ كثيراً بتقرير مذهبه على صورة كلامية في أول الأمر لما كان يحاذر من الاشتغال في باب الكلام في الذات العلوية، كما كان يمثل الطريق الوسط بين التنزيه المجرد والتشبيه المحض .. ولكن طبيعة الصراع الفكري قد ألزم الأشعري هذا الاتجاه، بل جعل من الواجب عليه أن يقول الكلمة الفاصلة حفاظاً على عقيدة المسلمين من فرق أصبحت تركز جهودها في استقطاب المسلمين على مذاهب شكلتها^٤ .. فالقوم ما "بين مقدس للعقل يؤول كل ما صادفه من النصوص، ليثبت للعقل مملكته في التنزيه المجرد، وبين جامد على النص في تأييد عقيدة التجسيم والتشبيه، فكان هذا الاتجاه البعيد عن ردود الفعل عموماً، يجمع بين احترام العقل وقداسته النص، يحترم العقل ويقدم النص معاً، ويرى أن من الضروري الدفاع عن عقيدة المسلمين والتصدي لهذه الهزة الفكرية"^٥، وهذا هو الذي تبناه أبو الحسن الأشعري ومثله بحق.

ولا أحد يستطيع – مع كل ما سبق – أن ينكر ما كان لعبد الله بن غلاب^٦ شيخ أبي الحسن الأشعري من فضل في اهتدائه إلى صواب المعتقد وإلى ما نهجه في حل معضلات ما تمخضت عنه معارك الفرق الكلامية، فلقد قال ابن غلاب في الصفات مقالة اعتمدها الإمام الأشعري، إذ أثبت ابن غلاب لله تعالى جميع الصفات، بما فيها صفات المعاني أو صفات الذات، وأنه في علاقة صفاته تعالى بذاته لا يقال: (ليست هي هو ولا هي غيره) كذا بالجزم، وإنما الصواب: (لا يقال هي هو ولا يقال هي غيره)، فهو هنا يفصح عن الحقيقة بأنه لا مجال لإعمال المقولات

(١) وهذا بالفعل يعرف من السنة التي حددها ابن فورق في رجوعه عن مذهب الاعتزال وهي سنة ٣٠٠ والسنة التي حددها محب الخطيب لسنة رجوعه لمذهب الصحابة والتابعين – وسيأتي ذكرها – وهي سنة ٣٠٤، والواضح أن هذه هي المدة التي ألف فيها (الإبانة) و(المقالات)، ولنا كي نعرف قصر هذه المدة التي قضاه في هذه المرحلة، أن نقيسها بالمدة التي مكثها في الاعتزال وهي أربعين عاماً، وبالمدة التي بقي عليها على فهم الصحابة والتابعين وهي عشرون عاماً

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ٧٤.

(٣) وهؤلاء كثر، وكان يطلق عليهم مصطلح (أهل السنة والجماعة) وهو مصطلح كان يجمع كل من اعترض طريق المعتزلة والفلاسفة والمشبّهة ممن وقفوا يبينون سلامة التفكير في فهم الألوهية ذاتاً وصفات، ويشمل قدامهم من السلف والمتأخرين حتى مع وجود بعض الاختلاف – فيما بين المتأخرين من أشاعرة وماتريدية وسلفية – وقد عقد البغدادي فصلاً في بيان أصناف أهل السنة والجماعة في كتابه (الفرق بين الفرق)، وأطلق هذا الاصطلاح على ثمانية أصناف من الناس هم: ١- صنف أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة وأحكام الوعد والوعيد وسلوكوا طرق الصفاتية من المتكلمين الذين تبرؤوا من التشبيه والتعليل ومن بدع الفرق ٢- أئمة الفقه من فريق الرأي والحديث ٣- أهل الحديث ٤- قوم أحاطوا علماً بالأدب والنحو والصرف ٥- المفسرون للقرآن ٦- الزهاد الصوفية ٧- المرابطون على ثغور المسلمين من المجاهدين وينصرون أهل السنة والجماعة ٨- عامة البلدان الذين غلب عليهم شعار أهل السنة .. وظل الأمر كذلك حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي وأبي سعيد القلانسي والحاتر المحاسبي وغيرهم ممن أيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وانحاز الأشعري إليهم بعد مناظرتهم مع الجبائي، فأيد مقالتهم بمناهج كلامية وصار ذلك مذهباً لأهل السنة، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية، ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتي الصفات عديم البعض فرقتين من جملة الصفاتية .. ومن هنا جاء اللبس، إذ ليس الأمر كذلك، فقد وقفنا على ما لفظ به هؤلاء، وما أبعد عن مقولة السلف النافية عن صفاته تعالى وعن ذاته التشبيه والتجسيم .. ينظر إلى جانب الملل للشهرستاني ص ٧٥ (الفرق بين الفرق) ص ٣١٣ وعلاقة صفات الله بذاته د. راجح الكردي ص ١٣٠.

(٤) ينظر علاقة صفات الله بذاته د. الكردي ص ١٣١.

(٥) السابق ص ١٣٢.

(٦) هو عبد الله بن سعيد بن محمد القطان أبو محمد المعروف بابن غلاب البصري مات بعد سنة ٢٤٠ بقليل.

العقلية بالحكم على أن صفاته تعالى هي عين ذاته أو غير ذاته، إذ ليس لهذا العقل حكم بذلك لأنه عاجز عن الحكم على ما ليس يستطيع اكتناؤه، لأن القول والحكم بأن صفاته عين ذاته أو غيرها، يستلزم أن يكون العقل قد عرف ذاته وأدرك كنهها، وهذا ما لا طاقة للعقل به، وهذه العبارة – الكبيرة الشبه بعبارة الصديق (العجز عن درك الإدراك إدراك) – كانت تمثل دقة كبيرة في مذهب أبي الحسن الأشعري بعد ابن كلاب^١.

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري هذا المذهب بقوله: "قال عبد الله بن كلاب: إن الله سبحانه لم يزل قديماً بأسمائه وصفاته، وأنه لم يزل عالماً قادراً حياً سميعاً بصيراً عزيزاً جليلاً كبيراً عظيماً جواداً متكبراً واحداً صمداً فرداً باقياً أولاً سيداً مالكا رباً رحماناً مريداً كارهاً محباً مبغضاً راضياً ساخطاً موالياً معادياً قائلاً متكلماً، بعلم وقدره وحياة وسمع وبصر وعز وجلال وعظمة وكبرياء وكرم وجود وبقاء وإلهية ورحمة وإرادة وكراهية وحب وبغض ورضاً وسُخْطٍ وولاية وعداوة وكلام، وأن ذلك من صفات الذات، وأن صفات الله سبحانه هي أسماؤه، وأنه لا يجوز أن توصف الصفات بصفة ولا تقوم بأنفسها، وإنها قائمة بالله^٢، وزعم .. أن صفاته (لا هي هو ولا غيره) .. وقال بعض أصحابه: (الصفات لا يقال هي هو ولا يقال غيره)، وكذلك لا يقال: (كل صفة هي الأخرى ولا يقال غيرها)، ومنعوا العبارة الأولى، وقال قائلون: (إن الباري سبحانه ليس بغير صفاته وصفاته متغايرة)"^٣.

كل هذا ينبى على أن أقوالاً بهذا الوضع تتكلم عن مشكلات بارزة جديدة، فيها تأثر بالأسلوب العقلي أو الفلسفي في التقرير، مما يدل على أن هذا الجيل من السلف أراد أن يرد هجمة المعتزلة والفلاسفة نفاة الصفات في الوقت الذي يروم هذا الجيل أن يرد بذات الأسلوب هجمة غلاة التشبيه.

وهنا تظهر قيمة أبي الحسن الأشعري باعتباره مؤسساً لمدرسة الأشعرية والذي آل إليه أمر أهل السنة والجماعة، فما آل إليه مذهبه في قضية الصفات يعد جزءاً من قيمة مذهبه الكلامي ومحاولة في دعم عقيدة السلف الصافية بالمنهج العقلي، فهو قد ارتد من الشطط العقلي الاعتزالي الذي يهمل النص ويقدم العقل، وراح يواجه الهجمة العقلية الشرسة على العقيدة الإسلامية متمثلة في الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والرافضة والحرورية بمنهج فكري يحترم العقل ويقدم النص، أو بتعبير آخر بمنهج تقريرى يقوم على مساندة العمل العقلي للنص في تقرير الصفات على وجه يلزم الخصم.

ويصف الكثيرون مذهب أبي الحسن الأشعري – لأجل ما ذكرنا – بأنه المنهج الوسط بين النص أو النقل والعقل، ولا يعنون بتلك الوسطية أنها التوفيق أو التلقيق، ولكن كونه الذي شعر بضرورة مساندة العمل العقلي للنص في تقريره على وجه يلزم الخصم العقلي.

والذي يبدو ظاهراً – والحال هكذا – ويقبله العقل ويتمشى مع سياق الأحداث، أن هذه المرحلة هي التي رأى فيها الأشعري رسول الله ﷺ في المنام وهي التي فيها أمره أن يتحرى الأخذ بسنته، فقد حُكي عنه أنه قال: "وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد، فقممت وصليت ركعتين وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت فرأيت رسول الله ﷺ في المنام فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر فقال لي رسول الله ﷺ: (عليك بسنتي) فانتبهت!! وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار، فأثبته ونبذت ما سواه ورأيت ظهرياً"^٤، وعلى هذه الرواية يحمل سائر ما جاء بحق هذه الرؤيا من روايات أخرى تدمجها مع رجوعه عن مذهب المعتزلة وإعلانه ذلك.

(١) ينظر علاقة صفاته تعالى بذاته للكردي ص ١٣٤، ١٣٥. والحق أن هذا المنهج وإن مثل محاولة جريئة ومخلصة في محاولة رد المعتدي على قداسة النص الديني بالتأويل وتحكيم المنهج الفلسفي في مدلولاته، ومكنت الأشاعرة من الاتكاء إلى النص الشرعي في إثبات اعتقادهم وتدعيمه بالمنهج العقلي على وجه يدفع الخصم، إلا أن الواقع يشهد أن هذا المنهج ليس من مستلزمات إثبات الصفات، لأن الذي يقتضيه النظر السليم ويتطلبه الاعتقاد الذي أوجبه الله على عباده، أن الله تعالى صفات يستشعر المؤمن بإثباتها، علاقة الله بالعالم وعلاقة هذا الإنسان بخالقه بما يحقق له منهج العبودية لله وحده، سيما وأنه لا تشابه بين صفات الأدميين الزائدة على ذاتهم للكثرة وحدتهم وتعيين حدودهم ورسومهم بها، وصفات الله التي ليست كذلك .. ينظر علاقة صفاته تعالى بذاته ص ١٥٧ وما بعدها.

(٢) وهذا الكلام وإن كان فيه الإثبات الذي لم يكن لدى المعتزلة، إلا أن الخلط الذي شابه بين صفات الذات وصفات الفعل، مؤد بآبن كلاب إلى نفي تعلق إرادة الله ومشيتته بصفات أفعاله ومن ثم إلى نفيها، على ما سبق توضيحه وبيان أن هذا فرق جوهري وحد فاصل بين ما كان عليه كل من الأشعري وآبن كلاب .. وينظر تفصيله في شرح الطحاوية ص ٤٠٨.

(٣) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص ٥٤٦ وينظر ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ٢٩٨.

(٤) ينظر مقدمة الإبانة لحمد الأتصاري ص ٦.

والرؤيا كما يحكيها تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٤٦ ط ١ نصها: "يُحكى عن مبدأ رجوعه - أي: الأشعري - أنه كان نائماً في رمضان، فرأى النبي ﷺ فقال له: (يا عليُّ، انصر المذاهب المروية عني، فإنها الحق)، فلما استيقظ دخل عليه أمر عظيم، ولم يزل مفكراً مهموماً من ذلك، وكانت هذه الرؤيا في العشر الأول، فلما كان من العشر الأوسط رأى النبي ﷺ ثانياً في المنام، فقال له: (ما فعلتَ فيما أمرتك به؟)، فقال: (يا رسول الله، وما عسى أن أفعل وقد خرجتُ للمذاهب المروية عنك كاملة صحيحة؟)، فقال لي: (انصر المذاهب المروية عني فإنها الحق)، فاستيقظ وهو شديد الأسف والحزن، وأجمع على ترك الكلام واتباع الحديث وملازمة تلاوة القرآن، فلما كانت ليلة سبع وعشرين، وكان من عادته سهر تلك الليلة، أخذ من النعاس ما لم يتمالك معه السهر، فنام وهو متأسف على ترك القيام فيها، فرأى النبي ﷺ ثالثاً فقال له: (ما صنعتَ فيما أمرتك به؟)، فقال: (قد تركتُ الكلام يا رسول الله ولزمتُ كتاب الله وسنتك).. إلى آخر ما جاء في هذه القصة، وفيها:

"وأخذ في نصرته الأحاديث في الرؤية والشفاعة وغير ذلك، وكان يُفتح عليه من المباحث والبراهين بما لم يسمعه من شيخ قط، ولا اعترض به خصم، ولا رآه في كتاب"، والشاهد معنا هنا هو قوله للرسول: (قد تركتُ الكلام يا رسول الله)، ومعلوم أن رؤياه صلوات الله عليه وسلامه حق.

وفي خلاصة ما كان عليه الإمام الأشعري في هذه المرحلة الدقيقة في حياته، مرحلة تحوله عن مذهب المتكلمين - الذي يتشبه به كل من يدعي شرف الانتساب إليه ممن ليس على نهجه ولا كان على آخر ما استقر عليه - إلى مذهب الصحابة والتابعين، يقول الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعية: "ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك^(١).

والحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكيف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخراً" انتهى من كلام الحافظ ابن كثير^٢ وقد نقله عنه المرتضى الزبيدي في كتابه (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علم الدين في الجزء الثاني الصفحة الثالثة).

وقد أكد هذه النقول الثابتة في توبة أبي الحسن الأشعري من التعطيل والتأويل: د. راجح عبد الحميد الكردي أستاذ العقيدة في الجامعة الأردنية في كتابه (علاقة صفات الله تعالى بذاته)، إذ يقول في ص ١٤٢: "الأشاعرة يتفقون في إثبات صفات الذات أو المعاني، ولكنهم اختلفوا في الصفات الخبرية^٣ فقد خالف منكروها في عدم اعتبارها صفات وجواز تأويلها، أما الأشعري نفسه فقد نُقل عنه إنكارها صفات وجواز تأويلها أولاً، ثم رجع إلى اعتبارها صفات ومنع تأويلها" .. ويقول في ص ٢٠٦، ٢٠٧: "لابد من الإشارة إلى أن الأشعري نفسه كان له مذهبان في هذه الظواهر:

أحدهما: القول بالتأويل كما سار عليه الأشاعرة من بعد، والثاني: وهو قول السلف بأنها تثبت لله تعالى صفات للذات، وأنها لا تؤول ولا تكيف، وهو مذهب الإمام أحمد ومالك وغيرهم من السلف، وقد صرح بهذا الرأي الأخير في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة)" .. وعقب ذلك وتحت عنوان (تحقيق موقف الأشعري) يقول د. الكردي: "في الواقع أننا لا نجد الأشعري متناقضاً في إبدائه لكلا الرأيين، إذ إنه أول ما ترك المعتزلة كان متأثراً بالمسحة العقلية، فكان مؤولاً لهذه الظواهر، ولكنه لما استقر به الحال أحسن الله عاقبته فحتم حياته برأيه هذا الموافق للسلف، بإثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه، صفات بلا كيف" أ.هـ .. فهذه العبارة وما جاء على شاكلتها تشهد بتحول الأشعري من مذهب المتكلمين من المفوضة والمؤولة إلى مذهب سلف الأمة الصالح.

(١) وفي هذا الطور سلك طريقة ابن كلاب فقط في مباشرة علم الكلام واتجاهه نحو بعض الأدلة العقلية. أما القول بأن ابن كلاب كان سلفه في قصر الصفات على سبع وتأويل ما عداها فهذا غير صحيح بالمرّة .. ويراجع في شأن ذلك كتاب العقل والنقل لابن تيمية ٢/ ٥ طبعة حامد فقي، والإبانة بتحقيق د. فوقية حسين ص ٢٧٦.

(٢) وينظر نص كلامه هذا في الطبقة الثالثة من كتابه طبقات الشافعية وهو مخطوط كما ينظر في شأنه الإبانة ت حماد الأنصاري ص ١٢.

(٣) من نحو اليد والقبضة والرحمة والغضب والإصبع والعلو والوقفة .. إلخ، ونظيرها صفات الأفعال التي إن شاء جل وعلا فعلها وإلا فلا كالاستواء والمجيء والنزول .. إلخ.

كما أكد للأشعري هذه المرحلة، السلفي المحقق محب الدين الخطيب في تعليقه على (المنتقى) مختصر (منهاج السنة) لابن تيمية حيث قال: "إن الأشعرية منسوبون إلى أبي الحسن الأشعري، وقد علمت أن أبا الحسن الأشعري كانت له ثلاثة أطوار:

أولها: انتماؤه إلى المعتزلة، والثاني: خروجه عليهم ومعارضته لهم بأساليب متوسطة بين أساليبهم ومذهب السلف، والطور الثالث: انتقاله إلى مذهب السلف وتأليفه في ذلك كتابه (الإبانة) وأمثاله، وقد أراد أن يلقي الله على ذلك".

وقال في موضع آخر: "أما الأشعرية – أي أصحاب المذهب المنسوب إلى أبي الحسن الأشعري في علم الكلام الذي يتشبه به عامة الناس بل وخاصتهم وهذا من شديد ما يؤسف له – فكما أنه لا يمثل الأشعري في طور اعتزاله، فإنه ليس من الإنصاف أن يُلصق به فيما أراد أن يلقي الله عليه، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في الطور الثاني، ثم عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى"، إلى أن قال:

"وأبو الحسن الأشعري من كبار أئمة الكلام في الإسلام، نشأ في أول أمره^١ على الاعتزال وتتلذذ فيه على الجبائي، ثم أيقظ الله بصيرته وهو في منتصف عمره وبداية نضجه سنة ٣٠٤ هـ، فأعلن رجوعه عن ضلالة الاعتزال، ومضى في هذا الطور الثاني نشيطاً يؤلف وينظر ويلقي الدروس في الرد على المعتزلة، سالكاً طريقاً وسطاً بين طريقة الجدل والتأويل وطريقة السلف، ثم مَحَضَ طريقته وأخلصها لله، بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف في إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التي أوجب الله على عباده إخلاص الإيمان بها، وكتب بذلك كتبه الأخيرة ومنها في أيدي الناس كتاب (الإبانة)، وقد نص مترجموه على أنها آخر كتبه، وهذا ما أراد أن يلقي الله عليه .. وكل ما خالف ذلك مما يُنسب إليه، أو صارت تقول به الأشعرية، فالأشعري رجع عنه إلى ما في كتاب (الإبانة) وأمثاله" .. ثم قال: "إن أقوال الأشعري تطورت بتطوره الفكري من الاعتزال إلى الجدل الكلامي مع المعتزلة تزييفاً لمقالاتهم، ثم أحسن الله خاتمته بالرجوع إلى مذهب السلف خالصاً صافياً" انتهى ص ٤١ - ٤٣ من المنتقى.

وعليه فإنكار مثل هذه النصوص التي تمثل في صراحة ووضوح أهم وأشرف مراحل أبي الحسن الأشعري، والتشكيك فيما آل إليه أمر أبي الحسن في مرحلته الثالثة بزعم أن لو صح هذا لاشتهر، هو من العبث بتاريخ أبي الحسن وليس عملاً علمياً يستأهل صاحبه أن يناقش أو يؤخذ عنه علم فضلاً عن أن يؤبه به في معتقد، بل إن ذلك – برأيي – من التعصب المقيت والمذموم الذي من شأنه أن يضيع معه الحق والحقيقة معاً.

إذ ما من واحد ممن ترجم لأبي الحسن الأشعري، إلا شهد له بالفضل على ما كان منه في ثالث مراحل حياته، وأقر له بما كان من إياب ورجوع إلى طريق السلف من الصحابة والتابعين .. ولا يشك عاقل في أنه قد استفاد من الأشعري خلقٌ كثير من أكابر العلماء وفحول الأئمة، فتأدبوا بأدابه وسلوكوا مسلكه في الأصول واتبعوا طريقته في الذب عن الدين ونصرة أهل السنة، إذ كان فضل المقتدي يدل على فضل المقتدى به، وهؤلاء هم الذين نعينهم بالحديث من أعيان الأئمة ومشاهير القوم وقد ذكرهم مؤرخ الشام وحافظها أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر في كتابه الذي ألفه في الدفاع عن الشيخ أبي الحسن الأشعري، مع ذكر مناقبه ومؤلفاته وثناء الأئمة عليه.

وعن الإشارة والإشادة بإياب الأشعري إلى طريق الصحابة والتابعين، ترجم له من فضلاء أهل العلم – من غير من ذكرنا في التمهيد لهذا الكتاب – أبو بكر الصيرفي وأثنى عليه بما هو أهله، كما أفرد تاج الدين ابن تقي الدين السبكي فصلاً خاصاً بذكر أكابر المنتسبين إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري، وذلك أثناء ترجمته في كتابه طبقات الشافعية .. وكان قد افتتح ترجمته بقوله: "شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين سعيًا يَبْقَى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، إمامٌ حبر وثقي برٌّ، حمى جناب الشرع من الحديث المفترى وقام في نصرة ملة الإسلام فنصرها نصرًا مؤزرًا، وما برح يدلج ويسير وينهض بساعد التشمير حتى نفى

(١) يعني إبان استقلاله بذاته وبشخصيته، وإلا فهو كما قلنا في بداية ترجمته نشأ في بيئة سنية وأبوة كان كذلك.

الصدور من الشُّبه كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، ووَقَى بأنوار اليقين من الوقوع في ورطات ما التُّبس فلم يترك مقالاً لقائل وأزاح الأباطيل، والحق يَدْفَع ترهات الباطل" ١. هـ.

وقال أبو القاسم القشيري^١: "اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أصول الدين على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع، وكان على المعتزلة والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين عن الملة سيفاً مسلولاً، ومن طعن فيه أو قدح أو لعنه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة" اهـ.

وبعد ثناء من شيخ زمانه الحافظ البيهقي عليه قال – فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص ٨٨ –: "إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري فلم يُحدث في دين الله حدثاً، ولم يأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأن ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يدل عليه من أهل السنة والجماعة ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة".

وقال أيضاً: "وحين كثرت المبتدعة في هذه الأمة، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة. أخرج الله – عز وجل – من نسل أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – إماماً قام بنصرة دين الله وجاهد بلسانه وبيانه من صد عن سبيل الله، وزاد في التبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة مستقيم على العقول الصحيحة والآراء"^٢.

وقال أبو الحسن القيرواني المعروف بابن القابسي فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص ٨٩: "لقد مات الأشعري يوم مات وأهل السنة باكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه".

وقد قدمنا في تضاعيف الكلام ما يدل على ذلك .. وفي مقالة الشيخ ابن عبد السلام ومن سبقه إلى مثلها وتلاه على قولها، ذكروا أن المالكية والشافعية والحنفية وفضلاء الحنابلة أشعريون، هذه عبارة ابن عبد السلام شيخ الشافعية، وابن الحاجب شيخ المالكية، والحصيري شيخ الحنفية، ومن كلام الحافظ ابن عساكر الثقة الثبت: "هل من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق للأشعري ومنتهى له وراض بحميد سعيه في دين الله ومثن بكثرة العلم عليه، غير شردمة قليلة تضمر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه، أو تضاهي قول المعتزلة في ذمه، وتباهي بإظهار جهلها بقدر سعة علمه" ١. هـ.

وأجاب قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني الحنفي على سؤال ورد إليه ببغداد ونصه: "ما قول السادة الأئمة الأجلة في قوم اجتمعوا على لعن فرقة الأشعري وتكفيرهم، ما الذي يجب عليهم؟"، فأجاب بقوله: "قد ابتدع وارتكب ما لا يجوز، وعلى الناظر في الأمور الإنكار عليه وتأديبه بما يرتدع به هو وأمثاله عن ارتكاب مثله".

وبعده كتب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي – رحمه الله – يقول تعليقا على الجواب المذكور: "الأشعرية أعيان أهل السنة وأنصار الشريعة انتصبوا للرد على المبتدعة من القدرية وغيرهم، فمن طعن فيهم فقد طعن على أهل السنة، وإذا رُفِع أمر من يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كل أحد" .. ووَقَعَ على هذا الجواب أيضاً بالموافقة الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي تلميذ الشيخ أبي إسحاق.

وكان مما قال الإمام الألوسي في تفسيره (روح المعاني) ١/ ١٠٣: "جَعَلَ الرحمة – يعني المتعلقة بحق الله، والتي حملها المتكلمون على غير ظاهرها إلى المجاز، بحجة استحالة اتصافه تعالى بها لما تحمله بالنسبة لنا من معنى رقة القلب – مجازاً، نزعة اعتزالية، قد حفظ الله تعالى منها سلف المسلمين وأئمة الدين، فإنهم أقرؤا ما ورد على ما ورد، وأثبتوا لله ما أثبتته له نبيه ﷺ من غير تصرف فيه بكنائية أو مجاز، وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله، لكنهم نزها مولا لهم عن مشابهة المحدثات ثم فوضوا إليه سبحانه تعيين ما أراد.. والأشعري، إمام أهل السنة ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا إليه، وعول في الإبانة على ما عولوا عليه، فقد قال في أول الإبانة الذي هو آخر مصنفاته:

(١) فيما نقله عنه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ٩٥، وقد نقل ابن عساكر هذا الاتفاق عن كثير من العلماء.

(٢) تبيين كذب المفتري ص ٨٩.

(أما بعد: فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل الله به سلطاناً ولا أوضح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ﷺ ولا عن السلف المتقدمين).. ثم سرد الكلام في بيان عقيدته مصرحاً بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف، غير متعرض لتأويل ولا ملتفت إلى قال وقيل، فما نقل عنه من تأويل صفة الرحمة، إما غير ثابت أو مرجوع عنه، والأعمال بالخواتيم".

يقول الآلوسي في شهادته تلك التي لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار: "وكذا يقال في حق غيره من القائلين به من أهل السنة، على أنه إذا سلم الرأس – يقصد به: إمام المذهب الإمام الأشعري – كفى، ومن ادعى ورود ذلك عن سلف المسلمين، فليأت ببرهان مبين، فما كل من قال يُسمع، ولا كل من ترأس يُتبع"، ثم راح يستشهد:

أما الخيام فإنها كخيامهم * وأرى نساء الحي غير نسائهم

ويلق مردفاً ومتعجباً: "والعجب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه وناموا عما حققناه، ولا أظنك في مرية منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه، (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله .. البقرة/ ٢٤٩)".

وبهذه النقول عن هؤلاء الأعلام ثبت ثبوتاً قطعياً لا شك فيه، أن أبا الحسن استقر أمره بعد أن كان معتزلياً ثم متكلماً، على عقيدة السلف التي جاء بها القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، ومن هنا كثر مناوئوه من المعتزلة وكذا غيرهم ممن ترك مذهبهم من أهل الكلام.

وسياتي في المبحث الثاني والثالث – بمشيئة الله تعالى – الكلام مفصلاً عن المنهج العقلي الذي هُدي إليه أبو الحسن ودلل من خلاله على أن تنزيه الله تعالى بحق، إنما هو في إثبات الصفات الخيرية والفعلية وفهم معانيها دون ما تكيف أو تأويل أو تفويض علم معناها إلى الله تعالى^١، وأن الخير في الاتباع وليس في الابتداع.

ثانياً: إشكالية الدافع وراء تأليف أبي الحسن الأشعري لـ (الإبانة) ومدى نسبتها إليه:

وفي عود لإشكالية تأليف أبي الحسن الأشعري لـ (الإبانة) وإشكالية نسبتها إليه إلى سابق عهدها، نقول بداية: إن من شأن المخالفين للمعتقد الصحيح لأبي الحسن الأشعري الذي ختم به حياته، أن ينكروا ويشككوا في كلام أبي الحسن الذي رجع إليه، وأن يشككوا كذلك في كتبه التي يأتي على رأسها كتاب (الإبانة) الذي سجل فيه تراجعهم لمعتقد أهل السنة وأوضح فيه ما كان يعتنقه مؤخراً، لأنهم لو سلموا بهذا لكان في تسليمهم به اعتراف بمخالفتهم مذهب أهل السنة ونقض لتأويلاتهم الباطلة ولمذاهبهم المنحرفة في النفي وذكر السلوك والتي هي أقرب لمذهب الجهم والمعتزلة منها إلى مذهب أهل الحق، بل بينها وبين الأخير بُعد ما بين المشرق والمغرب.

أ – التشكيك في نوايا ودوافع أبي الحسن في تأليفه كتاب (الإبانة):

والحق أن معركة التشكيك الحامية الوطيس، في نسبة الإبانة لأبي الحسن والدافع من وراء تأليفه ليست وليدة عصرنا، بل هي معركة قديمة، أثارها الحانقون والمناوئون لأبي الحسن الأشعري من بعض المتكلمين والمتعصبين لما كان عليه قبل رجوعه لطريق الصحابة والتابعين وأحمد بن حنبل وقد رأينا دلائلها وبوادرها في كلام بعض من سبق ذكرهم من أئمة العلم، ووصل الأمر بهذه المعركة أن ألفت من قِبل أهل الحق والإنصاف من نحو ابن عساكر وابن درباس كتباً في الذب عنه وإثبات أن ما كتبه في (الإبانة) كان عن طوعية وقناعة، وأنه الذي كان يعتنقه ويعتقده عن صدق ويقين.

فقد ألف الأول – ابن عساكر^٢ – كتابه (تبين كذب المفترى) رداً على الأهوازي الذي زعم أن أبا الحسن لم يكن يدين الله تعالى بما ذكره في كتابه (الإبانة)، وأنه إنما ألفه تقية من الحنابلة .. كما ألف الثاني – ابن درباس^٣ – كتابه (الذب عن أبي الحسن الأشعري) رداً على نفس الشخص ونفس السبب، ورداً كذلك على الكوثري الذي قال في

(١) وليس كما جنح إليه أهل الكلام الذين قال قائلهم: وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها.

(٢) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، الحافظ المحدث الفاضل، أبو محمد بن عساكر الدمشقي، كان محدثاً صدوقاً، سمع أباه وعمه الضياء بن هبة الله ت ٥٧١ .. تذكره الحفاظ/ ١٣٦٧ وطبقات الشافعية/ ٦/ ٣٥٢ والعبر/ ٤/ ٣١٤.

(٣) هو الشيخ الشافعي أبو إسحاق إبراهيم ابن الفقيه الإمام أبي عمرو عثمان بن عيسى بن درباس، المنعوت بالجلال والمتوفى ٦٢٢.

تعليقه على تبیین كذب المفتری ص ٢٨، ٣٩٢: "إنما ألف أبو الحسن الإبانة على طريقة المفوضة من السلف، وأراد به انتشار المتورطين في أحوال التشبيه من الرواة، والتدرج بهم إلى مستوى الاعتقاد الصحيح الذي هو مذهب الخلف" .. والكوثري مع هذا الذي ادعاه أولاً وشابه فيه الأهوازي في أن الأشعري ألف الإبانة تقية من الحنابلة لما دخل بغداد، يدعي أيضاً ضمن ما يدعي، أن (الإبانة) لم يكن آخر ما ألفه أبو الحسن، وكأنه يرى أن أبا الحسن كان يعتقد ما فيها ولكنه ألف كتاباً أو كتباً أخرى بعدها ينقض ما فيها .. وهذه دعوى عريضة لا نكاد نجد أحداً من أهل الإنصاف يسانده فيها.

وفي رد شبهة أن يكون الأشعري قد ألف (الإبانة) تقيّة من الحنابلة، يقول ابن عساكر ص ٣٨٨: "كيف يصنف المسلم كتاباً يخلده وهو لا يقول بصحة ما فيه، ولا يعتقده"، وقال في ص ٣٨٩: "ولم يزل كتاب (الإبانة) مستصوباً عند أهل الديانة" .. هذا وممن رد على الكوثري في رميه الأشعري والسلف بفرية الحشوية والمفوضة وفي طعنه على الإمام الشافعي والإمام مالك وغيرهما من أئمة الدين، الشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري في كتابه (بدع التفسير)، كما ينظر في ذلك ما كتبه الفقيه في هامش ص ١٠٩: ١١٨ من تحقيقه على كتاب (الذب عن الأشعري).

ولعل مما يؤيد ما ذكرنا من نفي ما وجه لأبي الحسن من تهمة تأليفه (الإبانة) تقية، أن أبرز من عُتوا بالرد على ما شُغِب به على الأشعري وهو ابن عساكر في كتابه (تبیین كذب المفتری)، قد أشاد بالكتاب وبكتابه (اللمع) وذلك إبان رده على هؤلاء المشاغبيين، وقال ناظماً:

| | | |
|------------------------|---|------------------------|
| قل للمخالف: يا لكع | * | كف اللسان عن البدع |
| لو لم يصنف عمره | * | غير الإبانة واللمع |
| لكفى فكيف وقد | * | تفنن في العلوم بما جمع |
| مجموعة تربى على المئدة | * | ين مما قد صنع |
| لم يأل في تصنيفها | * | أخذاً بأحسن ما استمع |
| فهدى بها المسترشد | * | ين من تصفحها انتفع |
| تتلى معاني كُتبه | * | فوق المنابر في الجمع |

على أن ما أثير هنا من دوافع التشكيك في نية ونسبة الإبانة لأبي الحسن – وإن شابه كثير من المغالطة – إلا أنه يمثل أحد سببين رئيسيين لهذه الحملة الشرسة على أبي الحسن، وإنما يكمن السبب الثاني والحقيقي فيما ذكره الكوثري الذي يقول في تعليقه على (تبیین كذب المفتری) ص ٢٨، ٣٩٢: "إنما ألف أبو الحسن (الإبانة) على طريقة المفوضة من السلف، وأراد بها انتشار المتورطين في أحوال التشبيه من الرواة، والتدرج بهم إلى مستوى الاعتقاد الصحيح الذي هو مذهب الخلف" .. وبظني أن هذا – التعصب لما كان عليه الأشعري قبلاً، من التأويل أو التفويض لمعاني الصفات والظن بأن الإثبات ملازم للتشبيه والتجسيم – هو نفس الدافع الذي يدفع كثيراً من الشاكين في نسبة الإبانة لأبي الحسن في زماننا. لكن هذا ينقضه بكل تأكيد، أن الخلف يفوضون أو يخرجون الصفات الخيرية والفعلية عن ظاهر معناها ويؤولونها على غير مستند من كتاب أو سنة ويزعم أنها موهمة، بينما كتاب (الإبانة) ينبض بعكس هذا، كما أن الأمر ليس هكذا لدى السلف الذين طالما قال الأشعري في (الإبانة) وغيره أنه على مذهبهم.

على أن القول بأن الأشعري صنف الإبانة مضطراً لوقوعه تحت نفوذ الحنابلة وأنه اصطنع هذا الاعتقاد ليكسب به رضا الحنابلة ويدفع عن نفسه شرهم، أيّاً ما كان القائل به .. جراءة عظيمة وافتراء شنيع على الإمام الأشعري، واتهام صريح له بالنفاق والمداهنة، يجاب عليه بما ذكره الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس في مقدمة كتابه (اعتقاد أهل السنة) ص ٢: ٤ ونقله عنه محمد ريحان في مقدمة (الإبانة) للأشعري ص ٥ من طبعة (دار الإبانة) بمصر، قال:

"أما بعد: فقد انتسب إلى أبي الحسن الأشعري في هذا العصر كثير من المسلمين وأطلقوا على أنفسهم الأشاعرة نسبة إليه، وادعوا أنهم ملتزمون بما هو عليه في الاعتقاد وخاصة في مسائل الصفات، والحق أنهم لم يأخذوا

بالعقيدة التي اعتنقتها في نهاية حياته كما في كتاب (الإبانة) و(المقالات)، ومن العجيب أنهم زعموا أن الإمام أبا الحسن الأشعري ألف كتابه (الإبانة) مداراة للحنابلة تقيّة وخوفاً منهم على نفسه .. وهذا كلام فيه نظر، إذ إن فيه قدحاً في الإمام أبي الحسن الأشعري واتهاماً له بأنه يبدل عقيدته – في الظاهر – على حسب الأحوال والملايسات، أو مجارة للتيارات الفكرية السائدة، وهذه مسألة خطيرة، فالغاية عند أهل الحق لا تبرر الوسيلة، وينبغي للإنسان أن يحسن الظن بأمثال الإمام في هذا".

يقول – وهو يجزم ببطلان هذا الزعم في حق الإمام الجليل –: إن الأشعري "لا يمكن أن يداري أو يجاري في عقيدة هي مدار سلامته وهي العَقْد بينه وبين الله تعالى، ولا يفعل هذا إلا الموغلون في البدعة والذين ليسوا على رسوخ في عقيدتهم ولا ثقة بما هم عليه كأمثال الباطنية وغيرهم، ثم إن الحنابلة لم تكن لهم سلطة يمكن أن تُلحق الأذى بالإمام، بل كان في أيامه كثيرون من المبتدعة المعاندين، ولم ينزل بهم بطش الحنابلة وبأسهم، الأمر الذي يؤكد على أن هذه دعوى باطلة ومردودة". هـ بتصرف يسير.

ومن أبلغ وأرجح وأعقل ما قرأت في علة التمهّل في التحول إلى مذهب الصحابة والتابعين من قِبَل الأشعري، والتلطف بأصحابه الذين تأثر بهم في مرحلة ما قبل رجوعه لما عليه الصحابة والتابعين، خلافاً لتحوله الأول من الاعتزال الذي اشتهر وأعلنه على مرأى ومسمع من الجميع، ما كتبه د. راجح عبد الحميد الكردي مدرس العقيدة في الجامعة الأردنية، يقول في كتابه (علاقة صفات الله تعالى بذاته) ص ١٤٢ - ١٤٣: "الأشاعرة يتفقون في إثبات صفات الذات أو المعاني، ولكنهم اختلفوا في الصفات الخبرية فقد خالف منكروها في عدم اعتبارها صفات وجواز تأويلها، أما الأشعري نفسه فقد نُقل عنه إنكارها صفات وجواز تأويلها أولاً، ثم رجع إلى اعتبارها صفات ومنع تأويلها، وحقيقة الأمر أن هناك سبباً وراء هذا الاختلاف، إذ أننا وجدنا الإمام أبا الحسن الأشعري – وقد كان عائداً من جولة طويلة في صف الاعتزال والعمل العقلي – عاد ليثبت هذه الصفات بعد أناة وطول بال، فهو لم يثبتها في أول رجوعه حتى نقول أنها عنده ردة فعل، ولكنه أثبتتها في آخر حياته وآخر كتبه (الإبانة)، وذلك لأنه كلما كانت ردود الفعل عنيفة بين الأشاعرة ومتعصبي المذهب الحنبلي القائلين بالإثبات، وكلما خُطت مناهج المفكرين الأشاعرة بالعلوم الفلسفية، كلما مالوا إلى إنكارها كما نجد عند الأمدي في (غاية المرام)، والإيجي في (المواقف) والجرجاني في (شرحه للمواقف) والسعد التفتازاني في (المقاصد) والبيضاوي في (طوالع الأنوار) .. وهذا يدل على حقيقة هامة، هي أنه كلما بعد العهد عن مؤسس المذهب – الأشعري – كلما زاد التعصب للمذهب الممزوج بالروح المذهبية" .. وهذا هو.

ب – التشكيك في نسبة (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري:

وننتقل إلى جانب آخر من المعركة التي تسبب فيها كتاب أبي الحسن الأشعري الموسوم بـ (الإبانة في أصول الديانة)، واصطنعها – ولا يزالون – الأخسرون أعمالاً ممن جهلوا سلفاً وخلفاً آخر ما استقر عليه الأشعري في معالجة هذا الجانب الخطير والمهم في عقيدة التوحيد.. ويدور هذه المرة حول مدى صحة نسبة هذا الكتاب لصاحبه، الأمر الذي دعا الحافظ ابن عساكر لأن يقول في كتابه (تبيين كذب المفتري) ص ١٥٢ على سبيل التحدي:

١- "إذا كان أبو الحسن – كما ذكرنا عنه من حسن الاعتقاد – مستصوب المذهب عند أهل المعرفة بالعلم والانتقاد، يوافقه في أكثر ما يذهب إليه أكابر العباد، ولا يقدح في معتقده غير أهل الجهل والعناد، فلا بد أن نحكي عنه معتقده على وجهه بالأمانة، ونجتنب أن نزيد فيه أو نُقص منه تركاً للخيانة، لتعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه بـ (الإبانة)، فإنه قال:

الحمد لله الواحد الأحد العزيز المتفرد بالتوحيد .."، ثم استمر الحافظ أبو القاسم – رحمه الله – في إيراد الكلام على نصه وفصه من أوله إلى باب: (الكلام في إثبات الرؤية لله بالأبصار في الآخرة)، حرفاً حرفاً كما شرط.. ثم قال عقيب ذلك: "فتأملوا – رحمكم الله – هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه، واعترفوا بفضل هذا الإمام العادل الذي شرحه وبينه، وانظروا إلى سهولة لفظه، فما أفصح وأحسنه، وكونوا ممن قال الله فيهم: (الذين يستمعون القول

فيتبعون أحسنه .. الزمر/ ١٨)، وبيّنوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه لأحمد – يعني ابن حنبل – بالفضل واعترفه، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير متفرقين^(١).

وقال في ص ١٢٨ من التبيين: "وتصانيف أبي الحسن الأشعري بين أهل العلم مشهورة معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحققين موصوفة، ومن وقف على كتابه المسمى بـ (الإبانة) عرف موضعه من العلم والديانة" .. وذكر في صفحة ١٧١ جملة أبيات نسبها لبعض المعاصرين له.

٢- وممن عزا (الإبانة) إلى أبي الحسن الأشعري، الإمام الأستاذ الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد^٢ الصابوني ت ٤٤٩، فقد ذكر عنه أنه "ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا ويده كتاب (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري ويُظهر الإعجاب به، ويقول: ما الذي يُنكر على من هذا الكتاب شرح مذهبه"^٣ .. يقول ابن عساكر عقب ذكره هذه الحكاية: "فهذا قول الإمام أبي عثمان، وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان"^٤.

٣- ومنهم الإمام البيهقي ت ٤٥٨ قال في كتابه (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد) في باب القول في القرآن ص ٣١: "ذكر الشافعي – رحمه الله – ما دل على أن ما نتلوه من القرآن بألسنتنا ونسمعه بأذاننا ونكتبه في مصاحفنا يسمى كلام الله عز و جل، وأن الله كلم به عباده بأن أرسل به رسوله ، وبمعناه ذكره أيضاً علي بن إسماعيل في كتاب (الإبانة)".

وقال في ص ٢٢ من نفس الكتاب: "قال أبو الحسن علي بن إسماعيل في كتابه – يعني (الإبانة) –: (فإن قال قائل: تقولون إن كلام الله في اللوح المحفوظ، قيل له: نقول ذلك، لأن الله قال: {بل هو قرآن مجيد. في لوح محفوظ .. البروج/ ٢١، ٢٢}، فالقرآن في اللوح المحفوظ وهو في صدور الذين أوتوا العلم، وهو مثلو بالألسنة، قال تعالى: {لا تحرك به لسانك .. القيامة/ ١٦}، والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، مثلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال تعالى: {فأجره حتى يسمع كلام الله .. التوبة/ ٦}."

٤- ومنهم الإمام الفقيه أبو الفتح نصر^٥ المقدسي، ت ٤٩٠ قال ابن درباس: "وجدت كتاب (الإبانة) في كتبه ببيت المقدس، ورأيت في بعض تأليفه في الأصول فصولاً منها بخطه"^٦.

٥- ومنهم الفقيه أبو المعالي مجلي^٧، صاحب كتاب (الذخائر) في الفقه ت ٥٥٠، قال ابن درباس: "أنبأني غير واحد عن الحافظ أبي محمد المبارك بن علي البغدادي، ونقلته أنا من خطه في آخر كتاب (الإبانة) قال: نقلت هذا الكتاب جميعه من نسخة كانت مع الشيخ الفقيه المجلي الشافعي، أخرجها من مجلد فنقلتها وعارضتُ بها، وكان – رحمه الله – يعتمد عليها وعلى ما ذكره فيها، ويقول: لله من صفته، وينظر على ذلك من ينكره، وذكر ذلك لي وشافهني به، قال: هذا مذهبي وإليه أذهب، نقلت هذا سنة ٥٤٠ بمكة، وهذا آخر ما نقلت من خط ابن الطباخ رحمه الله"^٨.

٦- ومنهم الحافظ أبو محمد بن علي البغدادي نزيل مكة^٩ ت ٥٦٢، قال ابن درباس: "شاهدت نسخة من كتاب (الإبانة) بخطه من أوله إلى آخره، وهي بيد شيخنا الإمام رئيس العلماء الفقيه الحافظ العلامة أبي الحسن ابن المفضل المقدسي، ونسخت منها نسخة وقابلتها عليها بعد أن كتبت نسخة أخرى مما وجدته في كتاب الإمام نصر

(١) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ١٠٧ وما بعدها.

(٢) النيسابوري، شيخ الإسلام الواعظ المفسر المصنف، أحد الإعلام .. روى عن زاهر السرخسي وطبقته توفي وله سبع وسبعون سنة، وكان أول ما جلس للوعظ وهو ابن عشر سنين، وكان شيخ خراسان في زمانه .. العبر ٢١٩/٣.

(٣) الذب عن أبي الحسن لابن درباس ص ١٠٥.

(٤) السابق.

(٥) بن إبراهيم بن نصر النابلسي، صاحب التصانيف شيخ الشافعية بالشام، كان إماماً علامة مفتياً محدثاً زاهداً متبتلاً ورعاً كبير القدر عديم النظير، عاش أكثر من ثمانين سنة، وسمع الحديث الكثير وأملى وحدث وأقام بالقدس مدة طويلة، توفي يوم عاشوراء .. العبر ٣٢٨/٣.

(٦) الذب عن الأشعري لابن درباس ص ١٠٦، ١٠٧.

(٧) هو مجلي بن جميع قاضي القضاة بالديار المصرية، القرشي المخزومي الشافعي، كتابه (الذخائر في المذهب) من المصنفات المعتبرة .. العبر ١٧٩/٤.

(٨) الذب عن أبي الحسن ص ١١٩ وابن الطباخ هو: أبو محمد المبارك بن علي بن الحسين بن عبد الله بن محمد الطباخ البغدادي، نزيل مكة وحافظها في زمانه، المحدث المشار إليه بالعلم بها، وإمام الحنابلة بالحرم، سمع الكثير ببغداد من ابن الطيوري وابن كادس وغيرهما، وتفقه بالقاضي أبي الحسين بن الزاغوني، كان صالحاً ديناً ثقة ت ٥٧٥ .. العبر ٢٢٦/٤، شذرات الذهب ٢٥٣/٤.

(٩) ولاحظ تواريخ هؤلاء الأئمة القريبية العهد بوفاة الأشعري، والدالة على أنهم كانوا أقرب وأعرف منا بما كان وبما جرى وبما صح نسبته لأبي الحسن الأشعري .. وتأمل بعد، تعاقب الأئمة على صحة نسبة الإبانة لأبي الحسن على مر العصور والدهور.

المقدسي ببيت المقدس، ولقد عرضها بعض أصحابنا على عظماء الجهمية المنتمين إلى أبي الحسن الأشعري ببيت المقدس، فأنكرها وجحدها وقال: ما سمعنا بها قط ولا هي من تصنيفه، واجتهد آخراً في إعمال رويته ليزيل الشبهة بفطنته، فقال بعد تحريك لحيته: لعله ألفها لما كان حشويّاً".

قال ابن درباس: "فما دريت من أي أمره أعجب، أمن جهله بالكتاب مع شهرته وكثرة من ذكره في تصانيفه من العلماء، أو من جهله بحال شيخه الذي يفترى عليه بانتمائه إليه، واشتهاره – قبل توبته من الاعتزال – بين الأمة، عالماها وجاهلها .. فإذا كانوا بحال من ينتمون إليه بهذه المثابة، فكيف يكونون بحال السلف الماضين وأئمة الدين من الصحابة والتابعين وأعلام الفقهاء والمحدثين، وهم لا يلوون على كتبهم ولا ينظرون في آثارهم، وهم والله بذلك أجهل وأجهل".

٧- وممن ذكر أن (الإبانة) من تأليف أبي الحسن الأشعري: أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن درباس الشافعي ت ٦٢٢، قال في رسالته (الذب عن أبي الحسن الأشعري): "اعلموا معشر الإخوان أن كتاب (الإبانة) عن أصول الديانة) الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده، وبه كان يدين الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه من الاعتزال بمن الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله سبحانه منها، وكيف وقد نص على أنه ديانته التي يدين الله سبحانه بها، وروى وأثبت أنه ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث والماضين وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، وأن ما فيه هو الذي يدل عليه كتاب الله وسنة رسوله .

فهل يسوغ – والكلام لا يزال لصاحب كتاب (الذب عن أبي الحسن الأشعري) – أن يقال: إنه رجع عن هذا إلى غيره؟!، فإلى ماذا يرجع؟! أتراه يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله؛ خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث المرضيون وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم؟!، هذا لعمرى ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، فكيف بأئمة الدين؟!، أو هل يقال: إنه جهل الأمر فيما نقله عن السلف الماضين مع إفئائه جل عمره في استقراء المذاهب وتعرف الديانات؟!، هذا مما لا يتوهمه منصف ولا يزعمه إلا مكابر مسرف".

يقول ابن درباس: "قد ذكر (الإبانة) واعتمد عليها وأثبتها للإمام أبي الحسن الأشعري، وأثنى عليه بما ذكره فيها وبرأه من كل بدعة نسبت إليه، ونقل منها إلى تصنيفه .. جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام وأئمة القراء وحفاظ الحديث وغيرهم" .. وذكر ابن درباس طائفة من الذين قدمنا، وزاد:

٨- الحافظ أبا العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطريقي^(١)، فإنه قال: "رأيت هؤلاء الجهمية ينتمون في نفي العرش وتأويل الاستواء إلى أبي الحسن الأشعري، وما هذا بأول باطل ادعوه وكذب تعاطوه، فقد قرأت في كتابه الموسوم بـ (الإبانة عن أصول الديانة) أدلة من جملة ما ذكرته، على إثبات الاستواء"، ثم قال: "ومن حلفهم جميعاً قولهم: (لا، والذي احتجب بسبع سماوات)، هذا آخر ما حكاه، وهو في الإبانة كما ذكره".

٩- وممن ذكر (الإبانة) ونسبها إلى أبي الحسن الأشعري: ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ت ٧٢٨، قال في الفتوى الحموية الكبرى ص ٧٠: "قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي أسماه (الإبانة في أصول الديانة)، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه، فقال: فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة" .. وذكر ما في أول كتاب (الإبانة) بحروفه.

١٠- وممن ذكر (الإبانة) وعزاها لأبي الحسن الأشعري: الحافظ الذهبي ت ٧٤٨، قال في كتابه (العلو للعلي الغفار) ص ٢٧٨: "قال الأشعري في كتاب (الإبانة في أصول الديانة) له، في باب الاستواء: فإن قال قائل: ما

(١) الذب عن أبي الحسن لابن درباس ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) وفي هذا دلالة واضحة على أن من ادعى على أبي الحسن أن له في مسألة الصفات رأيين، أو ادعى عليه ما كان منه قبل رجوعه إلى آخر ما استقر عليه أمره .. هو كاذب عليه وغاش له وللأمة ومفتر عليه وعليها بالبهتان ومخالف لمذهبه.

(٣) إي والله.

(٤) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ٩٩، ١٠٠ ت د علي الفقيهي.

(٥) الأصبهاني، كان حافظاً متقناً كثيراً من الحديث، سمع بأصبهان أبا الفضل المظهر بن عبد الواحد وعبد الله بن البصري وأبا علي التستري وغيرهم .. اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٢٨٠.

(٦) الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص ١٠٣ وينظر الإبانة ص ١١٥.

تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول: إن الله مستو على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥) إلى آخر ما في الإبانة" .. ثم قال: "وكتاب الإبانة من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي" .. وذكر الذهبي عن الحافظ أبي العباس أحمد بن ثابت الطريقي أنه قال: "قرأت في كتاب أبي الحسن الأشعري الموسوم بـ (الإبانة) أدلة على إثبات الاستواء".

١١- وممن عزاها إلى أبي الحسن: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم الحنبلي الدمشقي ت ٧٥١، قال في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) ص ١١٢: "قال شيخ الإسلام ابن تيمية - يعني في الموافقة ١١ / ٢ - : ولما رجع الأشعري عن مذهب المعتزلة، سلك طريق أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها، كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها"، ثم قال ابن القيم: "وأبو الحسن الأشعري وأئمة أصحابه كالحسن الطبري وأبي عبد الله بن المجاهد والقاضي أبي بكر الباقلاني، متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه واليدين، وعلى إبطال تأويلها وليس للأشعري في ذلك قولان أصلاً، ولم يذكر أحد عن الأشعري في ذلك قولين".

وكان مما نظم ابن القيم في قصيدته النونية التي سماها الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ص ٦٨، ٦٩ قوله:

والأشعري قال: تفسير استوى * بحقيقة استولى من البهتان
هو قول أهل الاعتزال وقول أتب * ساع لجهم وهو ذو بطلان
في كتابه قد قال ذا من (موجز) * و(إبانة) و(مقالة) ببيان
وحكى ابن عبد البر في تمهيده * وكتاب الاستذكار غير جبان
إجماع أهل العلم أن الله فو * ق العرش بالإيضاح والبرهان
واتى هناك بما شفى أهل الهدى * لكنه مرض على العميان
وكذا على الأشعري فإنه * في كتابه قد جاء بالتبيان
من (موجز) و(إبانة) و(مقالة) * ورسائل للثغر ذات بيان
وأتى بتقرير استواء الرب فو * ق العرش بالإيضاح والبرهان
وأتى بتقرير العلو بأحسن الت * قرير فانظر كتابه بعيان

١٢- وقد تقدم كلام الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ في (طبقات الشافعية) في الطبقة الثالثة، وقوله في ثالث مراحلته التي مر بها: "والحالة الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكليف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في (الإبانة) التي صنفها آخراً".

١٣- وممن نسبها إلى أبي الحسن الأشعري: ابن فرحون المالكي ت ٧٩٩ قال في كتاب (الديباج) ص ١٩٣، ١٩٤: "ولأبي الحسن الأشعري كتب، منها كتاب (اللمع الكبير) وكتاب (اللمع الصغير)، وكتاب (الإبانة في أصول الديانة)" أ.هـ.

١٤- وممن عزاها لأبي الحسن الأشعري: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٩٨، قال في الجزء الثاني من كتاب (شذرات الذهب في أعيان من ذهب) ص ٣٠٣: "قال أبو الحسن الأشعري في كتابه (الإبانة في أصول الديانة) وهو آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمد أصحابه في الذب عنه عند من يطعن عليه"، ثم ذكر فصلاً من الإبانة.

١٥- وممن عزاها لأبي الحسن الأشعري السيد مرتضى الزبيدي ت ١١٤٥، قال في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين) ٢ / ٢: "صنف أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه من الاعتزال (الموجز) وهو في ثلاث مجلدات كتاب مفيد في الرد على الجهمية والمعتزلة، و(مقالات الإسلاميين)، وكتاب (الإبانة)".

١٦- وقد مر كلام المحقق محب الدين وما قاله في تعليقه على (المنتقى) مختصر (منهاج السنة) لابن تيمية، فليراجع.

١٧- ونختم من نسبوا الإبانة لأبي الحسن الأشعري، بالإمام العلامة الآلوسي باعتباره مفتي بغداد ومرجع أهل العراق ت ١٢٧٠، ولما يحمله كلامه من عتب على كل من اختلط عليه الأمر وقصد الحق وأخطأه .. قال في (روح

المعاني) ١/ ١٠٣: "والأشعري إمام أهل السنة، ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا - يعني: سلف المسلمين وأئمة الدين - إليه، وعول في (الإبانة) على ما عولوا عليه، فقد قال في أول كتاب (الإبانة) الذي هو آخر مصنفاته: (إن قال قائل: قد أنكروا قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون، قيل له، قولنا: الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله وسنة النبي ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون)^١.

يقول الألوسي معلقاً على ما أوقعه أهل الكلام سلفاً وخلفاً على الأشعري من حيف عندما تجاهلوا عن قصد ما آل إليه أمر شيخهم: "والعجيب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه، وناموا عما حققناه؟!، ولا أظنك في مرية منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه".

وهكذا ما كاد ناصر السنة وقامع البدعة أبو الحسن الأشعري ينجو من مطرقة فرق المعتزلة والجهمية والحرورية والروافض والمرجئة الذين طفقوا يشنعون عليه وينسبون إليه الأباطيل ويكيلون له التهم، حتى وقع فوق سندان المتكلمة الذين لم يقلوا في تشنيعهم عليه ونسبة الأباطيل إليه وكيل التهم له وعلى رأسهم الأهوازي والكوثري - عن سابقهم .. وهذا هو شأن أهل الحق دائماً وأبداً، وصدق الله القائل: (وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربك بصيراً .. الفرقان/ ٢٠).. والذي يبدو الآن أن هذا اللغظ والخط الذي ذكرنا وبيننا ووقفنا على تفاصيله، قد وجد صداه في قلوب كثير من المتعصبين لرأي الأشعري الذي تراجع عنه دون ما رجع إليه، وقد ذكرنا ما به تقام الحجة على مدعيه سلفاً وخلفاً، والله وحده الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ج - التوثيق العملي لآخر ما قام الأشعري بتأليفه واستقر عليه أمره:

ويدعونا ما مضى من توثيق آخر ما استقر عليه أمر الأشعري فيما مر بنا نظرياً، إلى أن نشير إلى بعض وأهم الجهود الموصولة بما سبق والمبذولة في زماننا لتوثيق ما ذكرنا عملياً، تبرئة للذمة وإقامة للحجة ولإزداد يقيننا بأن الأمر جد وليس بالهزل، ونذكر من هذه الجهود المضنية:

١ - ما قامت به الأستاذة الدكتورة فوقية حسين محمود بكلية البنات جامعة عين شمس بالقاهرة من تحقيق لكتاب (الإبانة)، وقد قامت بنشره دار الأنصار بالقاهرة وكانت طبعته الأولى في سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م برقم إيداع (٤٦٧٧).

وقد أشارت المُحقِّقة في الجزء الخاص بالترجمة للأشعري إلى أن ثمة ثلاث طبعات لكتاب (الإبانة) اكتشفت أنها بدون تحقيق، الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢١ هـ، بآخرها فهارس وضميمتان تتعلقان بما جاء في ص ٣٥ منها لمولاي محمد عناية الحيدر ابادي .. والثانية بالمطبعة المنيرية بالقاهرة (بدون تاريخ) .. والثالثة بمطبعة الجمل المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ، ١٩٥٧.

ولم تعتمد المُحقِّقة نسخة الهند لما لاحظته عليها الكوثرى من تصحيف وتحريف وأنه يجب إعادة طبعها من أصل وثيق .. كما لم تعتمد الطبعة المنيرية بمصر حيث ورد بها أخطاء فاحشة منها ما ورد بصفحة ٥٣ وفيها (أن بني إسماعيل في النار) مع هامش أنه هكذا في الأصل، الأمر الذي جعلها لا تتخذها أصلاً للمراجعة والتحقيق^٢ ويبدو من خلال عملها والوقوف على النسخ التي اعتمدتها أنها أيضاً لم تعتمد الطبعة الثالثة غير المحققة، قطعاً للشك باليقين .. وقد استعاضت عن كل هذا، بنسخ أربعة هي التي اعتمدت عليها في تحقيق كتاب (الإبانة):

أولها: النسخة الموجودة ببلدية الإسكندرية وبياناتها الواردة في فهرس البلدية: (البلدية ٣٨١٢/ ٣ ج - ٣٢ ق - ١٦ × ٢٢ سم)، ورقمها بفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية هو (٧٨)، وهو الرقم الذي يشير إلى عنوان كتاب باسم التوحيد، وهي نسخة جيدة منضبطة وبخط معتاد وتخلو من الخروم ومن التقديم والتأخير المخلان بالمعنى، ولذا اعتبرتها المُحقِّقة النسخة الأم ورمزت لها بحرف (س).

(١) الإبانة ص ٤٧: ٥٠.

(٢) ينظر من (الإبانة) بتحقيق د. فوقية حسين هامش ٨/ ١.

(٣) ينظر السابق ١/ ٧٤ وهامش ١/ ١٨٧.

ثانيها: النسخة الخطية الموجودة بمكتبة الأزهر الشريف، وهي نسخة بقلم معتاد جاءت ضمن مجموعة في مجلد مخطوط، وتشغل من ورقة ١: ٧٤ يمين ويسار، ورقمها (٩٠٤ مجاميع) بخيت ٤٦٩٥٧، وهي بالمكتبة الأزهرية ج ٣ فن علم الكلام (توحيد)، وتفيد المحققة أنه قد ثبت في آخر هذه النسخة عبارة تدل على تاريخ نسخ المخطوط وهي ١٠٨٣ هـ الموافق ١٦٩٤م، أي أنها نُسخَت في وقت متأخر إلى حد ما بالنسبة للفترة التي كان فيها الأشعري، ويوجد بهذه النسخة رغم وضوح خطها مسائل سقطت بسبب خروم يغلب أنها كانت في الأصل القديم التي نَقَلَ عنه الناسخ، وقد رمزت المحققة لهذه النسخة بحرف (ز).

ثالثها: النسخة الخطية الموجودة بمكتبة (ريفان كوشيك) باستانبول وبياناتها كالآتي: ٥١٠ (من ١ - ١٢٦، ١٠٨٤ هـ)، واللوحه الأولى من النسخة المصورة مكتوب عليها: (٥١٠ Revan) (٢٦ - Page ١). أما اللوحه الثانية فقد كتب في أعلاها وبخط نسخ كبير: (أصول مجموع في الدين) وفي الجانب الأعلى والأيسر للوحه ورد ما يلي: (من كتب الفقير إسماعيل عثمان باشا سنة ١١٥٤ شهر شوال)، وتحت هذه العبارة دائرة بداخلها الآية الكريمة: {الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله} ومن تحتها وبداخل هذه الدائرة وعلى يسار اللوحه أيضاً ورد عبارة: (مجموعة رسائل في العقائد)، كانت رسالة الإبانة من بينها هي الأولى .. كما وردت نبذة عن اسم أبي الحسن الأشعري وعن تاريخ مولده وتاريخ ومكان وفاته، وتفيد المحققة أن كل لوحه من لوحات النسخة المصورة تنقسم إلى يمين ويسار مما يجعل مجموع صفحات المخطوط ٥٣ صفحة، وأن هذه النسخة تقترب كثيراً من نسخة الأزهر ودار الكتب المصرية، وأن تاريخ نسخها كان سنة ١٠٨٤ هـ وهو يطابق تقريباً تاريخ نسخ النسخة الثانية.

رابعها: وهي النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٧ عقائد تيمور، ويوجد بالصفحة الأولى ختم وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر سنة ١٣٢١ هـ، وكتب فوق الختم رقم المخطوط ومادته، إذ نجد العبارة التالية: (عقائد تيمور ١٠٧) .. ويسبق كتاب الإبانة: رسالة في الذب عن الأشعري لابن درباس من صفحة ١: ١٤ يلي ذلك كتاب الإبانة الذي يشغل من صفحة ١٥: ١٥٣ وهو بخط واضح جميل، مسطرته ١٧ / ١١، وتفيد المحققة أنه وُجد بانتها المخطوطة كلاماً للناسخ يذكر فيه تاريخ انتهاء نسخه للكتاب وهو السبت المبارك في الحجة سنة ٣٠٧ هـ / ٧١٨ م، وهذا تاريخ متقدم جداً ويقع في حياة الأشعري، ومن المرجح أن يكون ناسخها قد نقلها عن نسخة قديمة جداً بهذا التاريخ، ويرجح هذا الاحتمال موافقته لتاريخ ميلادي ملائم للتاريخ الهجري، وعليه فتكون هذه النسخة بالتالي من أهم الأصول الخطية لكتاب الإبانة، لأنه عن نسخة في عصر الأشعري نفسه، وقد رمزت المحققة لهذه النسخة بحرف (د).

تقول: "وبمقابلة هذه الأصول، تبين أن نسخة مكتبة الأزهر (ز)، ونسخة مكتبة ريفان كوشيك (ك)، ونسخة دار الكتب المصرية (د)، تتقارب جميعاً من ناحية سياق النص، والفروق بينها قليلة، وذلك بخلاف نسخة بلدية الإسكندرية (س) التي تخلو من الخروم الموجودة في النسخ الثلاث الأخرى والتي تشمل فقرات كاملة في بعض الأحيان، غير أنه فيما عدا هذه الفقرات، فالنسخ جميعاً لا تختلف كثيراً من ناحية المعنى، فكل منها تحتوي على مسائل الكتاب متسلسلة على التوالي"^١.

٢- ما قام به أبو عمرو محمد بن علي بن ربحان من تحقيق لـ (الإبانة)، وقد تولت طبعها (دار الإبانة) للنشر والتوزيع برقم إيداع (٢٣٥٨٠ / ٢٠٠٧)، غير أنه قابلها على خمس نسخ وليس أربع، معتبراً رابع النسخ التي اعتمدتها د. فوقية هي الأصل الذي عول عليها بالأساس وقابل عليها باقي النسخ الأخرى، ورابع ما اعتمد عليه من النسخ هي فيما يبدو النسخة الثانية في نسخ د. فوقية، وخامس ما اعتمد عليه هي نسخة بلدية الإسكندرية التي هي الأولى في نسخ د/ فوقية، وزاد على هذه النسخ الثلاثة نسختين أخريين هما:

نسخة خطية مصورة بدار الكتب المصرية بدأت من الصفحة الأولى بما تضمنه كتاب الإبانة وانتهت برسالة الإمام عبد الملك بن عيسى، وهي برقم (٣٧٧ عقائد تيمور)، وتاريخ كتابتها كان في يوم الجمعة الموافق ثمان من ربيع الأول لسنة ١٣١٠ وتشغل من صفحة ١: ٧٣ يمين ويسار .. وأخرى مصورة من المكتبة الأزهرية وهي جيدة

(١) الإبانة الجزء الأول ١٩٢ وينظر من ١٨٧: ١٩٢ باختصار.

كتبت في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٨ من مجموعة في مجلد مخطوط وتشغل من ص ١: ٩٥ يمين ويسار، ورقمها الخصوصي ٤٩٣٤ وعمومي ٦٦٢١٦ توحيد (أحناف).

٣- وثمة عمل تحقيقي آخر لـ (الإبانة) قامت بنشره هذه المرة دار العلياء بالقاهرة، وكانت طبعته الأولى في عام ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، برقم إيداع (١٠٨٢٣)، وقد قام محققه محمد بن عبد الهادي بالاعتماد بعد الله أولاً على نسخة (ريغان توشك) الخطية والمشار إليها آنفاً ورمز لها بحرف (ص) وعدها الأصل في عمله، واستأنس في مقابلتها بنسخة الشيخ حماد الأنصاري باعتبارها برأيه من أصوب الطباعات ورمز لها بحرف (ط)، وبطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المطبوعة سنة ١٩٧٥ ورمز لها بحرف (س)، وأثبت الفروق بين الأصل الخطي والمطبوعتين المتفقتين في الغالب، وما كان من سقط بالأصل (ص) استدركه من (ط)، و(س) ووضعه بين معكوفتين.

ويعلم من عنده أدنى إلمام بعملية التحقيق وكابد وعانى مشكلاته، أن طباعة مخطوط والمقابلة بين نسخ له على هذا النحو المذكور، هو من أدق ومن أعظم ما يمكن أن يصل إليه ويتم من خلاله عمل وثائقي كهذا .. وبمثل هذه الجهود المضنية في إخراج كتاب (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري، بذلت جهود مشابهة لإخراج كتابيه (رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين) .. ولا أظن أن أحداً بعد، يخالفني الرأي أو يماري في أن من لم يؤمن - من أهل الإنصاف - بما جاء عن أبي الحسن الأشعري فيما تم توثيق نسبته إليه على النحو الذي ذكرنا، لا يستحق أن ينتسب إليه ولا يقبل منه دعواه أنه على طريقته ومنهجه.

وسؤالنا للذين يأبون إلا التشكيك في نية ونسبة (الإبانة) للأشعري - بزعم وجود سقط في بعض النسخ أو فروق أو خروم أو غير ذلك من الحجج الواهية - هل ينظر هؤلاء لكتاب ك (الإبانة) تضافرت عليه مثل هذه الجهود المضنية، على أنه وحي تكفل الله بحفظه؟!، وألا يكون من شأن تشكيك يقع مع كل هذا الجهد الضخم أن يشكك في كل كتب التراث التي وصلتنا منذ عصر صدر الإسلام إلى يوم الناس هذا؟!، وألا كان يكفينا - في كتاب ألفه صاحبه منذ أكثر من ألف ومائة من السنين، وشهد بنسبته إلى صاحبه على اختلاف الأصعدة والأمكنة والأزمنة عشرات إن لم يكن مئات من الأئمة الأعلام العدول الثققات على نحو ما رأينا - شهادة اثنين فقط، حتى يسلم من الطعن؟! وهل يقع التشكيك بعد كل هذه الجهود التي بذلت في حفظ هذا الكتاب الجليل الشأن وتحقيقه ومقابلة نسخة والعكوف على أن يظل على مدى الأحقاب المتطاولة مصدراً لتصحيح معتقد التوحيد .. إلا صاحب هوى متبع ونفس ضعيفة وعصبية جاهلية؟!، وهل كُتب علينا - أهل الإسلام - أن نظل في هذا المستنقع الآسن الذي أراد الأهوازي والكوثري ويريد من هم على شاكلتهما من أمثال عبد الله الهرري وعمر كامل، أن يضعنا فيه إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين؟! .. إن خير عزاء لأمة الإسلام في مثل هذا وخير جواب، هو: قول الله تعالى: (أما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض .. الرعد/ ١٧)، وقوله: (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق .. الأنبياء/ ١٨).

المبحث الثاني ملاحم الوسطية في منهج إمام المذهب في صحيح معتقد الصفات

أولاً: معالم المنهج الوسطي لدى الأشعري في معتقد توحيد الصفات

تجدر الإشارة إلى أن منهج إمام المذهب أبي الحسن الذي ارتضاه بعد رجوعه إلى مذهب الصحابة وكذا التابعين لهم بإحسان وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، قد قام على عدة أسس وقواعد رئيسية:

أولها: اعتماد الوحي في إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء والصفات وأثبتته له رسوله ﷺ ونفي ما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل، يقول رحمه الله في كتابه (الإبانة) بعد أن ذكر أن أهل الزيغ والضلالة "دفعوا أن يكون لله وجه، مع قوله: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٢٧)، وأنكروا أن يكون له يدان، مع قوله سبحانه: (لما خلقت بيدي .. ص/ ٧٥)، وأنكروا أن يكون له عيان، مع قوله سبحانه: (تجري بأعيننا .. القمر/ ١٤) وقوله: (ولتصنع على عيني .. طه/ ٣٩)، وأنكروا أن يكون له سبحانه علم، مع قوله: (أنزله بعلمه .. النساء/ ١٦٦) .. ونفوا ما روي عن رسول الله ﷺ: (إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا) وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ" .. يقول:

"فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة، فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون وبما كان عليه أحمد بن حنبل – نضر الله وجهه ورفع درجته وأجل مثوبته – قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون".

ثم راح يبين عقيدته التي هي عقيدة الصحابة والتابعين، مصرحاً بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف، غير متعرض لتأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف، "وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهاً عن الممارسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد.

وأنه له سبحانه وجهاً بلا كيف، كما قال: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٢٧)، وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال سبحانه: (خلقت بيدي .. ص/ ٧٥)، وكما قال: (بل يدها مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤)، وأن له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه: (تجري بأعيننا .. القمر/ ١٤)، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً، وأن الله علماً كما قال: (أنزله بعلمه .. النساء/ ١٦٦)، وكما قال: (وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه .. فاطر/ ١١)، وثبت لله السمع والبصر ولا تنفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج".

على أن ما قرره الأشعري هنا سخطاً ورضاء – سخطاً على المعتزلة وأشباههم لما أنكروه، ورضاء عن سلف هذه الأمة لما أثبتوه – فضلاً عن كونه المتفق مع السمع^٣ .. هو المتفق كذلك مع ما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان .. وهو المتفق أيضاً مع العقل لكونه القاصر عن إدراك حقيقة الأسماء والصفات وليس له إلا التسليم والإيمان بما جاء به النص، إذ العقول لا يمكنها إدراك ما يجب إثباته لله تعالى على التفصيل الوارد في الشرع، وهذا بحد ذاته يستوجب التسليم بكل ما صحت به النصوص وعدم الاعتماد على العقول في إثباتها.

ثانيها: اعتماد أدلة العقل المستوحاة من أدلة النقل: إذ باستقصاء المنهج الذي اختطه أبو الحسن الأشعري لنفسه، يتبين لكل منصف مدى موافقته لمنهج السلف في إثبات صفات الله وعلاقتها بذاته تعالى من جهة، ومدى دقة أسلوب

(١) الإبانة ص ٤٩.

(٢) الإبانة ص ٥٠، ٥١.

(٣) لأنه تباركت أسماؤه في قوله: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١) جمع بين النفي والإثبات، فقوله: (ليس كمثله شيء) نفي متضمن لإثبات صفات كماله تعالى بلا تعطيل، وقوله: (وهو السميع البصير) إثبات لها بلا تمثيل.

التقرير الذي تفرد به منهجه عن أصحابه وتلامذته من جهة أخرى .. ذلك أن الناظر إلى الوضع الفطري الذي كان سائداً إبان رجوع الأشعري للمذهب الحق، يرى أن المشبهة من متبني الصفات الذين نقلوا أقاويل اليهود في الله، جعلوه سبحانه في تصورهم ليس إلا جسماً كسائر الأجسام، والمعتزلة كانوا قد نفوا الصفات الذاتية عن الله تعالى، وهم وإن قالوا بإثبات بعضها فإن هذا لا يغنيهم شيئاً، مما أدى إلى أن يكون الله تعالى في تصورهم عدماً، فإن نفي ما اقتضته النصوص من صفات كماله سبحانه ونعوت جلاله سواء كان بتعطيل أو تأويل، من لازمه نفي الذات ووصفه تعالى بالعدم المحض، لأن ما لا يوصف بصفة هو العدم^١، ولهذا قالوا عن الجهمية: إنهم يقولون بـ (أن ليس في السماء إله يعبد)، وما ذلك إلا لجحودهم لما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله، وذلك فضلاً عما يتضمنه من تكذيب بالكتاب والسنة هو اقتراء على الله، قال حماد بن زيد وبنحوه عن جرير ابن عبد الحميد والحافظ أبي معمر القطيعي أحد شيوخ البخاري ومسلم: "إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله"^٢، وقال عاصم بن علي شيخ البخاري رحمهما الله:

"ناظرت جهماً فتبين من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء رباً"^٣، وذكر العابد الفقيه الثبت الثقة أيوب السختياني ت ١٣١ المعتزلة، وقال: "إنما مدار القوم على أن يقولوا ليس في السماء شيء"^٤، وقال عباد بن العوام محدث واسط ت ١٨٥: "كلمت بشراً المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: (ليس في السماء شيء)، أرى أن لا يناكحوا ولا يوارثوا"^٥.

"وقد بدأ الأشعري في سبيل إثباته للصفات كلها، وبيان علاقتها بالذات، من فكرة الحدوث والغائية، حيث إن دليل الحدوث – الذي مفاده أن الكون حادث وكل حادث لابد له من محدث قديم^٦ – هو في رأيه لا يؤدي إلى إثبات وجود الخالق فحسب، بل يؤدي بالضرورة إلى إثبات صفاته من حياة وقدرة لأن الميت والعاجز لا يخلق شيئاً، ويدل على صفة الإرادة، لأن الخلق من عدم يتطلب اختياراً من الفاعل ليخصص به وجه مراده، كما يدل على السمع والبصر والكلام لأنه لو لم يكن موصوفاً بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الآفات التي تمنعه من إدراك المسموعات والمبصرات^٧.

(١) وهذا ما نطق به كبيرهم جهم بن صفوان فيما حكاه عنه الفقيه أبو معاذ البلخي فقد قالوا لجهم: صف لنا ربك الذي تعبد، فدخل البيت ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو منه شيء، فقال أبو معاذ: كذب عدو الله بل الله جل جلاله على العرش كما وصف نفسه.. وفيما حكاه عنه أبو نعيم البلخي، وأخرجه البخاري في (خلق الأفعال) وعبد الله بن الإمام أحمد في (السنة) ص ٣٧ من أنه لما أتى قوله في سورة طه: (الرحمن على العرش استوى .. طه/٥)، قال: لو وجدت السبيل إلى أن أحكما من المصحف لفعلت .. ينظر في شأن ذلك من غير ما ذكر، العلو ص ١١٤، ١١٥ ومختصره ص ١٦٢، ١٦٣ واجتماع الجيوش ص ٨٨.

(٢) مختصر العلو ص ١٤٦، ١٥١، ١٨٨ والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ١٥ ورواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية وابن قدامة في العلو ١٠٢ وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٦٩٣/٢ وابن القيم في اجتماع الجيوش ص ٨٧ والشيخ حكيم في المعارج ١/ ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠.

(٣) العلو ص ٢٢ ومختصره ص ١٧٩ ومعارج القبول ١/ ١٣٩.

(٤) ذكره الشيخ حكيم في المعارج ١/ ٣٢ والذهبي في العلو وعلق عليه الأخير بقوله: "هذا إسناد كالشمس وضوحاً وكالاسطوانة ثبوتاً عن سيد أهل البصرة وعالمهم رحمه الله تعالى" .. العلو ص ٩٨ ومختصره ص ١٣٢.

(٥) العلو ص ١١٢ ومختصر العلو ص ١٥٤، ٥٧ والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص ١٩، ٢٥، ٣٢، ٣٨ وبنحوه عن عبد الرحمن بن مهدي ص ٣١ وابن بطّة في الإبانة الصغرى ص ٢٥٥ والكبرى ٦٩٣/٢ واجتماع الجيوش ص ٨٤ والمعارج ١/ ١٣٦، ١٣٦.

(٦) لكن من غير اتباع للطريقة التي استدل بها متأخرو الأشاعرة على إثبات صفتي (الوجود) ومخالفة (الحوادث) له تعالى، لأن هذه الطريقة أدت بهم إلى القول بأن الوجود: صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات، وأن غيرها من صفات المعاني خارج عن الذات، فهذا مع الجنوح إلى نفي صفات الخبر والأفعال لكونها بزعمهم موهمة للحوادث، أشبه بطريقة المعتزلة .. كما أدت بهم إلى القول بأن المحدث القديم يجب له إثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا في جهة ولا مكان .. إلى غير ذلك مما ساروا فيه على هدى الفلاسفة وكان أدخل في نفي صفات الله أو الخوض في كیفیاتھا.. وكان يغني عنه الإقرار بأن وجوده تعالى فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والأفاق والشرع أجل من أن تحصى، ففي كل شيء له آية وعليه دليل، ولو أنهم استعاضوا عن قولهم في مخالفته تعالى للحوادث بـ (أن الكون مخلوق وكل مخلوق لا بد له من خالق) لكان أخصر، علماً بأن هذا ليس الدليل الوحيد على مخالفته تعالى للحوادث .. لكن أتى وقد أخضعوا العقيدة للفلسفة وتعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم .. والذي يظهر أن رد الأشعري عليهم إنما أتى هنا من جنس ما برعوا فيه.

(٧) وينظر كلامه بالتفصيل في (رسالة إلى أهل الثغر) ت د. عبد الله شاكر ص ٢١٥ وما بعدها، وفيها يقول أبو الحسن الأشعري: "إن شيئاً من صفاته لا يصح أن يكون محدثاً، إذ لو كان شيئاً منها محدثاً لكان تعالى قبل حدوثها موصوفاً بضدها، ولو كان ذلك لخرج عن الإلهية وصار إلى حكم المحدثين الذين يلحقهم النقص ويختلف عليهم صفات الذم والمدح، وهذا يستحيل على الله، وإذا استحال ذلك عليه وجب أن يكون لم يزل بصفة الكمال، إذ لا يجوز عليه الانتقال من حال إلى حال" أ.هـ وينظر معه شرح الطحاوية ص ٦٢٣.

ومن كلامه في هذا قوله: إن "الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتداء وكيف دار في أطوار الخلقه طوراً بعد طور، وعرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدير أمر خلقته ويُرقّيه من نقص إلى كمال.. علم بالضرورة أن له صانعاً قادراً مريداً، وتبين له الإحكام والإتقان في الخلقه، وأن له تعالى صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها"^(١). كما أن الأشعري استفاد من فكرة الغائية والنظام أو الإبداع ليصل إلى إثبات التنزيه لله بالوحدانية، وإلى العلم والإرادة اللتين يدل عليهما إحكام الصنعة ودقتها، وهذا المنهج العقلي للأشعري قد أوصله إلى إثبات اتصاف الله تعالى بكل صفاته من وجود وعلم وإرادة وقدرة وحياة وسمع وبصر وكلام وبقاء، وهذا عينه نفس ما قرره القرآن والسنة من صفات الله تعالى، فهو إذن ملتزم في عقيدته بعقيدة السلف من الكتاب والسنة، وإنما أضاف إلى السلف منهجاً عقلياً يصد به الهجوم^(٢).

ثالثاً: قطع الطمع عن إدراك ومعرفة كيفية ما وصف الله تعالى به نفسه لكون الكلام في صفاته فرع عن الكلام في ذاته: وقد ظهر ذلك في نص كلام الأشعري السالف الذكر، كما بدا في كثير مما كان يؤكده ويقرره بل ويسوق له الإجماع، ففي غير ما أوضحناه له في الإبانة، ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر ما نصه: "وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه ﷺ من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم"^(٣)، وفيها قبل هذا النص:

"وأجمعوا على إثبات حياة الله عز وجل لم يزل بها حياً، وعلماً وقدرة وكلاماً وإرادة وسمعاً لم يزل بها كذلك، وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المحدثين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفاً بشيء منها في الحقيقة، وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له يدين مبسوطتين وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحاً، وأن يديه تعالى غير نعمته، وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي ﷺ وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر، وأجمعوا على أنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، وليس استواؤه على العرش استيلاء، لأنه عز وجل لم يزل مستولياً على كل شيء".

وبعد أن ذكر في (مقالات الإسلاميين) فرق الخوارج والروافض والجهمية وغيرهم، قال تحت عنوان (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة): "جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، الإقرار بالله وملأته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً.. وأن الله على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى . طه/ ٥)، وأن له يدين بلا كيف كما قال: (خلقت بيدي .. ص/ ٧٥)، وكما قال: (بل يده مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤)، وأن له عينين بلا كيف كما قال: (تجري بأعيننا .. القمر/ ١٤)، وأن له وجهاً كما قال: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٥٥)، وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج.. ويصدقون – يعني أهل السنة – بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء الحديث، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول .. النساء/ ٥٩)، ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويقولون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً .. الفجر/ ٢٢)، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد .. ق/ ١٦) "إلى أن قال: "فهذا جملة ما يأمر به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب"^(٤).

وأصل ذلك قول الله تعالى: (ولا يحيطون به علماً .. طه/ ١١٠)، وعليه فعند إثباتنا لصفة الاستواء لله تعالى، لا نقول كيف استوى، وإنما نثبت الصفة كما يليق بجلاله وعظمته، فالاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.. وكذا يقال في سائر ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله، فنقطع عن العقل الكيفية

(١) ينظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٧٥، ٧٦ وعلاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح الكردي ص ١٣٧، ١٤٩، ١٥٠.

(٢) علاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح الكردي ص ١٣٧ وينظر ص ١٤٩ كما ينظر رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص ٢١٥ وشرح الطحاوية ص ٦٢٣.

(٣) رسالة الأشعري إلى أهل الثغر ص ٢٣٦ بتحقيق د. عبد الله شاکر رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر.

(٤) مقالات الإسلاميين ص ٢٩٠: ٢٩٧ وينظر العلو ص ١٥٩ ومختصره ص ٢٣٦، ٢٣٧ والحموية ص ٥٣، ٥٤.

ونثبت الصفات كلها لله تعالى بلا كيف، "لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل، وذلك لأن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان جهلنا بماهية الموصوف لا يختلف عليه اثنان، فكيف يتجرأ إنسان بتحديد كيفية أو صفة لموصوف لا يملك تحديد ماهيته.. ولقد ورد تقرير هذا عن كثير من السلف حيث كانت الإجابات جميعها تدور حول التسليم والإيمان بها والجهل بكيفيتها، كما حصل مع الإمام مالك عندما سؤل عن الاستواء في الآية الكريمة"^١.

ولا عجب في هذا ولا غرابة، فـ "كل التصورات البشرية إنما تنشأ في حدود المحيط الذي يستخلصه العقل البشري مما حوله من أشياء، فإن كان الله سبحانه ليس كمثله شيء، توقف التصور البشري إطلاقاً عن إنشاء صورة معينة لذاته تعالى، ومتى توقف عن إنشاء صورة معينة لذاته العلية فإنه يتوقف تبعاً لذلك عن تصور كيفيات أفعاله جميعاً، ولم يبق أمامه إلا مجال تدبر آثار هذه الأفعال في الوجود من حوله، وهذا هو مجاله.. ومن ثم تصبح أسئلة كهذه، كيف استوى الله على العرش؟ كيف هذا العرش الذي استوى عليه سبحانه؟ تصبح هذه الأسئلة وأمثالها لغواً يخالف توجيهها قاعدة الاعتقاد الإسلامي، أما الإجابة عليها فهو اللغو الأشد الذي لا يزوله من يدرك تلك القاعدة ابتداءً، ولقد خاضت الطوائف – مع الأسف – في هذه المسائل خوفاً شديداً في تاريخ الفكر الإسلامي بالعدوى الوافدة على هذا الفكر من الفلسفة الإغريقية"^٢ منبع الضلال في توحيد الأسماء والصفات.

رابعها: الأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه دون ما وقوع في التشبيه، والإقرار بالإجماع في ذلك – وفي غيره من مسائل الاعتقاد – وبأحاديث الأحاد: فالأشعري – على ما رأينا – لا يصرف أي النصوص وأحاديثها عن ظاهر معناها بزعم أنها موهمة للتشبيه، ويقر في ذلك – وكذا في سائر مسائل الاعتقاد – بالإجماع وبأحاديث الأحاد.. وفي كلام للدكتور محمد أبو زهرة نراه يشهد بهذا في كتابه (ابن تيمية حياته وعصره) ص ١٨٩: ١٩١ وبفيد أن منهج الأشعري قد حدده في نقاط أربع، هي كما يلي:

١- أنه يري أن يأخذ بكل ما جاء به الكتاب والسنة من عقائد، ويحتج بكل وسائل الإقناع والإفحام.
٢- أنه يأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه^٣، فهو يعتقد أن الله وجهاً لا كوجه العبيد، وإن الله يدأ لا تشبه أيدي المخلوقات.
٣- أنه يرى أن أحاديث الأحاد طالما صحت يُحتج بها في العقائد وهي دليل لإثباتها^٤، وقد أعلن اعتقاد أشياء ثبتت بأحاديث الأحاد.

٤- أنه في آرائه كان يجانب أهل الأهواء جميعاً ويجتهد في ألا يقع فيما وقعوا فيه، ويعقب أبو زهرة على ذلك بقوله: "وقد سلك الأشعري في الاستدلال على العقائد مسلك النقل ومسلك العقل، فهو يثبت ما جاء به القرآن الكريم والحديث الشريف من أوصاف الله ورسله واليوم الآخر والملائكة والحساب والعقاب والثواب، ويتجه إلى الأدلة العقلية والبراهين المنطقية يستدل بها على صفات الله سبحانه وتعالى".

وهذا في جملته هو عينه ما قررته د. فوقية حسين وهي تتحدث عن منهج أبي الحسن الأشعري في مقدمتها لـ (الإبانة) ١١٠: ١٣٤، وتبين أنها خرجت من خلال كتبه بعدة أصول هي في جملتها الأصول التي كان عليها السلف الصالح، وهي كما يلي:

- ١- إعطاء الأولوية للنص المنزل قرآناً كان أم سنة
- ٢- تفسير القرآن بالقرآن
- ٣- تفسير القرآن بالحديث
- ٤- أخذه بما أجمع عليه السلف قبله
- ٥- الاعتقاد واليقين بأن الله خاطب العرب بلغتهم
- ٦- مراعاة أسباب النزول

(١) مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد ص ١٤٢.

(٢) في ظلال القرآن لسيد قطب ٢/ ١٢٩٦.

(٣) الحق أن آيات وأحاديث الصفات كلها لا توهم التشبيه ولا التجسيم إلا من عند من يقيس الغائب بالحاضر ولا يقدر الله حق قدره.

(٤) خلافاً لمن يرى عكس ذلك ويخالف – بما يجنح إليه – إمام المذهب.. وما أكثر المخالفين له ممن يدعون شرف الانتساب إليه، ليس في هذه المسألة فحسب، بل وفي جل ما قال به، حتى في غير باب توحيد الصفات.

٧- مراعاة الخصوص والعموم

٨- أن القرآن الكريم على ظاهره وليس لنا أن نزليه عن ظاهره إلا بحجة أو قرينة، وإلا فهو على ظاهره .. والدكتور في كل ما ذكرته تقيم الأدلة وتسوق الشواهد، فليراجع ما كتبه بهذا الصدد. والذي يعني هنا بصورة أخص، هو بسط الكلام عن الأصل الأخير لكونه موضع النزاع لدى المخالفين أو الملبّس عليهم مذهب الأشعري، وأيضاً لشديد تعلقه بموضوع الكتاب في بيان أن صحيح معتقد السلف إنما يتمثل في إثبات صفات الله تعالى الواردة في نصوص الوحي وحملها على ظاهرها دون ما تشبيه أو تجسيم أو تأويل أو تكييف .. وقد بدا هذا من أبي الحسن الأشعري واضحاً عند تناوله للرأي القائل بأن المقصود من قوله تعالى: (إلى ربها ناظرة .. القيامة/ ٢٣)، أي إلى ثواب ربها ناظرة، فبين أن ثواب الله غيره، وأن "القرآن العزيز على ظاهره، وليس لنا أن نزليه عن ظاهره إلا بحجة، وإلا فهو على ظاهره"، يقول في الإبانة ت. د. فوقية حسين ص ٤٠: "ألا ترى أن الله عز وجل لما قال: صلوا لي واعبدوني - يعني في قوله: (فاعبدوني وأقم الصلاة لذكري .. طه/ ١٤) - لم يجز أن يقول قائل: إنه أراد غيره، ويزيل الكلام عن ظاهره، فكذلك لما قال: (إلى ربها ناظرة)، لم يجز لنا أن نزيل القرآن عن ظاهره بغير حجة".

ويؤكد الأشعري هذا المبدأ أيضاً عند مناقشته لرأي الخصوم حول قوله تعالى: (لا تدرکه الأبصار .. الأنعام/ ١٠٣)، وذلك في الإبانة ص ٦١، ثم نراه في تناوله لقول من أقوال الخصوم عن إثبات (أيدي) الله تعالى، يبين وجوب الرجوع إلى إثبات (يدين)، قائلاً: "لأن الدليل عنده - أي الخصم - دل على صحة الإجماع - يعني: على بطلان إثبات أن الله (أيدي) - وإذا كان الإجماع صحيحاً وجب أن يرجع من قوله: (أيدي) إلى (يدين)، لأن القرآن على ظاهره، ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة، فوجدنا حجة أزلنا بها ذكر الأيدي عن الظاهر إلى ظاهر آخر، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلا بحجة" أ.هـ^١.

ويتمسك الأشعري بنفس الأصل عند مناقشته بنفس الصفحة قولهم بأن الله أراد يداً واحدة، فيبين أن الله تعالى قد "ذكر (أيدي) وأراد (يدين)، لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال (أيدي كثيرة)، وقول من قال (يداً واحدة)"، ثم يثبت: "وقلنا: (يدان)، لأن القرآن على ظاهره، إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر".

تقول د. فوقية: "وبهذا يؤكد الأشعري أهم أصل من أصول التفسير الصحيح، وهو: عدم إزالة القرآن عن ظاهره إلا بحجة"^٢ .. وفي هذا أبلغ وأكفى رد على د. عمر كامل المنشق السعودي، والمتولي في مصر الأزهر كبير الدعوة إلى مذهب الأشعري الذي رجع عنه، والذي أنكر بشدة - إبان رده على د. الحوالي ص ٣٩، وما بعدهما - حمل أي وأحاديث الصفات على ظاهرها بزعم أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم، كذا بما يحمل معنى الطعن في أئمة المسلمين وتكفيرهم، بل وبما يكشف عن مخالفته لما عليه إمام المذهب أبو الحسن الأشعري وما عليه من رجع عما اتكا هو فيه على كلامهم، من نحو الجويني والرازي وغيرهما ممن جهل سبب تراجعهم.

يقول عمر كامل: "النصوص التي نقرأها في الكتاب والسنة، فيتوهم منها بعض الناس معنى لا يليق بالله، ويقولون: إن هذا هو الظاهر من هذه النصوص، نقول: ليس هذا هو الظاهر، بل هذا ما تتخيله أنت ظاهراً، ولا ظاهراً إلا الحق، فتعالى الله أن يجعل كلامه ظاهراً في أمر باطل، وإنما الباطل هنا هو التوهم الذي ظهر في نفسك، فالظاهر إنما هو وهمٌ قام في فكر إنسان تصور أن هذا المعنى هو الظاهر من النص".

ويقول في كتابه الذي أسماه كذباً وبهتاناً (كفى تفریقاً للأمة باسم السلف) ص ٣٩: "فلما ظهرت هذه المشكلة عند فساد تذوق الناس للغة العربية وضعفت عقائدهم في الله، وغلبت الأمور الحسية والتوهمات النفسية، احتاج علماء الأمة من الأشاعرة إلى أسلوب يعالجون به هذه المشكلة، ويكون هذا الأسلوب واضحاً متميزاً مدركاً مضبوطاً بقواعد تنسجم مع اللغة والأمور الصحيحة المعلومة من الدين بالضرورة، ويكون سهلاً ودقيقاً في نفس الوقت، متلائماً مع ما كان عليه السلف الصالح المشهود لهم بالخيرية، ملائماً لطباع عامة الناس قدر الاستطاعة، فتوصلوا إلى وضع مذهب متكون من مرتبتين:

(١) من الإبانة ت. د. فوقية ص ١٣٨، ومنها بتحقيق الشيخ حماد الأنصاري ص ١٠٣ .. وما ذكره هنا كلام في غاية الأهمية في توجيه قول الله تعالى: (والسماء بنيانها بأيدي .. الذاريات / ٤٧).

(٢) الإبانة ت. د. فوقية ١ / ١٢٨.

الأولى: وهي الأصل سموها (التفويض)، والثانية: وهذه لا يلجأ إليها إلا عند الحاجة، سموها: (التأويل)، وكلا هاتين المرتبتين حق ولا تعارض – بزعمه – بين الواحدة والأخرى.. وراح يتحدث بإفاضة عن المرتبة الثانية وهي التأويل الذي هو – برأيه الفاسد –: "أن تصرف اللفظ الذي توهم بعض الناس أن ظاهره هو التجسيم والتشبيه وإثبات الجوارح والأدوات والحركات وغير ذلك من معان باطلة، إلى معنى صحيح لقرينة"، ذلك أنه "لما كان بعض الناس لا يكتفون بالطريق الإجمالي في تنزيه الله كما مر في التفويض، إما لفساد معتقدهم كالحشوية – كذا يقول ويقول كل أقرانه ممن لم يفهموا ولا يودون أن يفهموا ما عليه إمام المذهب أبو الحسن الأشعري – ولما كانت هذه الأصناف موجودة في الناس ولا يخلو زمان منها، احتيج إلى أسلوب تفصيلي لصد من كانت هذه حاله، يتم بهذا الأسلوب تفهيمه أن اللفظ ليس ظاهره ما فهمته ولا هو ما تبادر إلى ذهنك أو توهمته مما هو تشبيه محض مضاد للتوحيد، بل الظاهر هو معنى يليق بالله، ويتم بيان هذا الأمر لهؤلاء الناس بواسطة أسلوب التأويل الذي حاصله: صرف اللفظ عن ظاهره المتوهم لدى الأنفس الخبيثة أو الجلفة – كذا هي ألفاظه – إلى معنى صحيح لقرينة".

ويكرر د. عمر كامل القول مؤكداً على "أن الأصل هو التفويض، ولا يلجأ إلى الثاني إلا لأسباب: إما تفهيم قاصر عن إدراك الحق أو رد شبهة لمشكك خبيث الطبع والقصد، لغاية إعزاز الدين وإظهار أنه الحق الذي لا عوج فيه"، يقول: "هذا هو الذي كان عليه فخر الدين الرازي، وهو الذي مات عليه، لم يحدث – كذا يدعي – أنه تراجع عنه ولا عن بعضه"، زاعماً أن الذي رجع إليه هو: "الأصل في مذهبه (التفويض)، لأن مطلوب المرء في تلك الحال إنما هو السلامة"، وأنه مات على معتقد "الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية إما على (التأويل) وإما على (تفويض علمها إلى الله)".

أقول: وهذا بالطبع كذب وافتراء وتدليس وغير صحيح بالمرة، ويردُّه ما نقله عنه ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٤٨ ط. دار الهيثم: "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيته تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، (إليه يصعد الكلم الطيب .. فاطر/ ١٠)، وأقرأ في النفي – يعني المجل –: (ليس كمثله شيء .. الشورى/ ١١)، (ولا يحيطون به علماً .. طه/ ١١٠)، ثم قال: (ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)، ومما ساقه ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية بنفس الصفحة، ما كان منه عندما دخل على تلميذه شمس الدين خسروشاهي يوماً، فقال له الرازي: "ما تعتقده؟"، قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ قال: نعم، فقال الرازي: اشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى اخضلت لحيته" أ.هـ، وكلاماً مثل هذا حكاه ابن أبي العز عن الإمام الجويني وابن أبي الحديد والشهرستاني والخونجي والغزالي وغيرهم .. فليراجع^١.

على أن هذا الذي تقرر لدى الأشعري – من إجراء الصفات الواردة في نصوص الوحي عل ظاهرها – هو الذي عليه سائر أئمة المسلمين.. ونقتطف من بستان حدائقهم ونصوص كلامهم، ما قاله الحافظ أبو بكر الخطيب فيما نقله عنه الحافظ الذهبي ص ١٨٥ قال: "أما الكلام عن الصفات، فأما ما روي منها في السنن الصحاح فمذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها" .. وما قاله القاضي أبو يعلى ت ٤٥٨ في كتابه (إبطال التأويل) وقد نقله عنه الذهبي أيضاً في (العلو) ص ١٨٣، قال: "ويدل على إبطال التأويل، أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظواهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرّفها عن ظواهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه"، يعني على زعم من قال: إن ظاهرها تشبيه.. كذا فسرّه الذهبي وعلق يقول: "المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة، ما علمتُ أحداً سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، فتفرع من هذا أن الظاهر يعني به أمران:

(١) وليراجع معه ما كتبه الإمام الذهبي في كتابيه (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٢٣، ٣٢٤ و(العلو) ص ١٨٨ والسبكي في (طبقات الشافعية) ٣/ ٢٦٠، ٤/ ١٠٩: ١١١، ٥/ ٣٥ و(شذرات الذهب) لابن العماد ٣/ ٣٦١، ٣٦٢ وكتابانا (موقف السلف من تفويض الصفات) ص ٨٩، ١٢٣ وما بعدهما، و(موقف السلف من المجاز) ص ١٨٣، ٢٠٠، ٢١٢ وما بعدها.

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب كما قال السلف: (الاستواء معلوم)، وكما قال سفيان وغيره: (قراءتها تفسيرها)، يعني أنها بيّنة واضحة في اللغة لا يُبتغى لها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضاً على أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا غير مراد، فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟ ومن ذا يستطيع أن ينعت لنا كيف سمع كلامه، والله إنا لعاجزون وكالون حائرون باهتون في حد الروح التي فينا، وكيف تعرج كل ليلة إذا توفاهما بارئها وكيف يرسلها وكيف تستقل بعد الموت" .. إلخ ما ذكره من كلام حري بالتأمل والتدبر والعمل به.. وسيأتي ذكر المزيد من نصوص أهل العلم والتحقيق إبان الحديث عن أن من علامة جهم وأصحابه اتهمهم أهل السنة المثبتين بأنهم مجسمة ومشبهة

خامسها: القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر:

وهذا أساس في طريقة أهل الحق عموماً في تعاملهم مع صفات الله تعالى، وأصل من أصولهم .. فإذا كان له تعالى ذات حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات، وإذا سؤل عن الكيفية في الصفة يُردُّ عليه بأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، فكيف يُطالب بكيفية الاستواء والنزول واليد والعين وهو لا يعلم كيفية الذات؟ .. وإذا كان المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحية، عليم بعلم، قدير بقدر، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، ويجعل ذلك حقيقة، ثم ينزع في رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وكراهيته واستوائه ووجهه ويدها فيجعل ذلك مجازاً أو يفسره بالإرادة، أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات .. يقال له: ما الفرق بين ما نفيت وبين ما أثبتته، والسمع والعقل قد دلا على إثبات هذا وذاك؟

أما الأول – يعني دلالة السمع – فلأن دلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليّ عظيم، كدلالته على أنه عليم قدير، مستو له يدٌ تليق بذاته ووجهٌ ومجيءٌ ويمينٌ وإتيانٌ وأصابع، ليس بينهما أدنى فرق .. وأما الثاني: فلأن المعنى المفهوم في حقنا يمتنع على الله، فكما أن إرادته ليست من جنس إرادة خلقه فرحمته كذلك ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته ورضاه وغضبه وكراهيته واستوائه ووجهه ويداؤه، وكل ذلك معلوم بالبديهة^١. ومن كلام أبي الحسن الذي يصب في هذا، قوله في الإبانة ص ١٠٦، ١٠٧: "ويقال لهم: خبرونا عن زعم أن الله متكلم، قائل، أمر، ناه، لا قول له، ولا كلام، ولا أمر له، ولا نهى، أليس مناقض خارج عن جملة المسلمين؟، فلا بد من نعم، يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله تعالى عالم ولا علم له، كان ذلك مناقضاً خارجاً عن جملة المسلمين، وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية على أن الله علماً لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل، وعلم الله سابق في الأشياء، ولا يمتنعون أن يقولوا في كل حادثة تحدث ونازلة تنزل: (كل هذا سابق في علم الله)، فمن جحد أن الله علماً فقد خالف المسلمين وخرج عن اتفاقهم.

ويقال لهم: إذا كان الله مريداً فله إرادة؟، فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإذا أثبتتم مريداً لا إرادة له فأنبتوا أن قائلاً لا قول له، وإن أثبتوا الإرادة، قيل لهم: فإذا كان المريد لا يكون مريداً إلا بإرادة، فما أنكرتم أن لا يكون العالم عالماً إلا بعلم، وأن يكون الله علم كما أثبتتم له الإرادة".

وبعد أثبت من صفات الله (الاستواء) و(الفوقية) و(النزول) و(المجيء) و(العينين) ودلل عليها بالعقل والنقل، قال في الإبانة ص ٩٧: "ونفى الجهمية أن يكون الله تعالى وجه كما قال، وأبطلوا أن يكون له سمع وبصر وعين، ووافقوا النصارى .. ففي حقيقة قولهم أنهم قالوا: نقول إن الله عالم، ولا نقول سميع بصير، على غير معنى عالم" .. إلى غير ذلك مما نراه مبنوئاً في كتبه التي مات – رحمه الله – عنها.

وجدير بنا أن نسوق في بيان ذلك كلام بعض ممن رجعوا إلى ما رجع إليه أبو الحسن الأشعري، وذلك لنؤكد حقيقة قول السلف في إجراء جميع الصفات على نظام واحد دون ما تفرقة بين صفة وأخرى، ونخص بالذكر ما قاله الجويني الشافعي الكافي لما له من عظيم الأهمية .. يقول الإمام الجويني ت ٤٣٨: والد إمام الحرمين أبو المعالي، بعد أن هداه الله لترك طريق أهل الكلام إلى طريق أهل الحق، وذلك في رسالته المسماة بـ (النصيحة في صفات الرب

(١) ينظر الإكليل ص ٣٢: ٣٦.

جل وعلا): "والذي شرح الله به صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا (الاستواء) بـ (الاستيلاء) و(النزول) بـ (نزول الأمر) و(اليدين) بـ (النعمتين والقدرتين)، هو: علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواءً يليق به، ولا نزولاً يليق به، ولا يدين تليق بعظمته بلا تكيف ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله به نفسه .. نقول – في كلام يُتجه به بتعقل، إلى كل متأول مدع الانتساب إلى الأشعري دون ما أخذ بقوله ولا اعتقاد بمعتقده –:

لا ريب إنا نحن وإياهم، متفقون على إثبات صفات الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله تعالى، ونحن قطعاً لا نعقل من الحياة إلا هذا العَرَض الذي يقوم بأجسامنا، وكذلك لا نعقل من السمع والبصر إلا أعراضاً تقوم بجوارحنا، فكما أنهم يقولون: حياته ليست بعَرَض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك، هي صفات كما يليق به، لا كما يليق بنا .. فذلك نقول نحن: حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفاً، وكذلك سمعه وبصره معلومان وليس جميع ذلك أعراضاً، بل هو كما يليق به.

ومثل ذلك بعينه فوقيته واستوائه ونزوله، ففوقيته معلومة ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر، فإنهما معلومان ولا يكيفان .. وكذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به، واستوائه على عرشه معلوم ثابت كثبوت السمع والبصر غير مكيف .. وكذلك نزوله ثابت معلوم غير مكيف بحركة وانتقال يليق بالمخلوق، بل هو كما يليق بعظمته وجلاله.

وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة له من حيث التكيف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه، أعمى من وجه .. مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكيف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل، لا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر، لأن الكل ورد في النص.

فإن قالوا لنا: في (الاستواء) شَبَّهْتُمْ، نقول لهم: في السمع شَبَّهْتُمْ، ووصفتم ربكم بالعَرَض!! .. وإن قالوا: لا عَرَضَ بل كما يليق به، قلنا: في الاستواء والفوقية لا حصر بل كما يليق به، فجميع ما يُلْزَموننا في الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب من التشبيه .. نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم، فكما لا يجعلونها أعراضاً، كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا مما يوصف به المخلوق!!.

وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول واليد والوجه صفات المخلوقين، فيحتاجون إلى التأويل والتحريف .. فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!! .. فما يُلْزَموننا به في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، لُزِمهم في هذه الصفات في العَرَضية، وما ينزّهون ربهم به في الصفات السبع وينفونه عنه من عوارض الجسم فيها، فذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء^(١).

ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبل نصيحتنا، ودان الله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التعطيل والتشبيه والتأويل والوقوف .. هذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأولناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وفي هذا بلاغ وكفاية^(٢).

(١) في كلام الإمام الجويني هذا، أبلغ رد وأقوى حجة وأدمغ برهان على رد دعوى لزوم إثبات صفات الخبر والأفعال لمعاني التشبيه والتجسيم، تلك الدعوى العريضة التي هوى بسببها منكرها الصفات إلى أخط درجات الإسفاف، وكفروا بسببها – قديماً وحديثاً – ثلة من علماء سلفنا الصالح وتابعيهم بإحسان، ورد ذلك على اتهامهم المثبتة بأنهم حشوية ومجسمة ومشبهة .. إلخ.

(٢) النصيحة ص ٤٠: ٤٣، وينظر نصه في مختصر العلو للألباني ص ٢٩: ٣١ .. والذي يجب التنويه عليه في هذا الصدد أن ناشر رسالة (النصيحة) هذه ذكر – بطريق الخطأ – أنها للعلامة أحمد بن إبراهيم الواسطي المعروف بابن شيخ الحزاميين، والصواب أنها للإمام الجويني الذي أراد أن ينصح بها لإخوانه في الله بعد تحيره كما صرح هو بذلك في مقدمتها .. وقد أقر الناشر محقق الرسالة أ. زهير الشاويش في هامش ص ٢٧ بمختصر العلو للألباني بعد أن نص الأخير على هذا في متن نفس الصحيفة، قال الناشر المحقق مؤيداً للشيخ: "ولعلي أستدرك هذا إن شاء الله" .. كما جاء نص رسالة الجويني هذه في مجموعة الرسائل المنيرية من ص ١٧٤: ١٨٥ من الجزء الأول، فليراجع، فإنه غاية في الأهمية.

ومن كلام العلامة الشنقيطي في هذا الصدد، قوله في تفسيره آية (الاستواء) في سورة الأعراف: "ينبغي للناظر في هذه المسألة التأمل في أمور:

الأمر الأول: أن جميع الصفات من باب واحد، لأن الموصوف بها واحد، ولا يجوز في حقه مشابهة الحوادث في شيء من صفاتهم، فمن أثبت مثلاً أنه سميع بصير، وسمعه وبصره مخالفان لأسماع الحوادث وأبصارهم لزمه ذلك في جميع الصفات كالاستواء واليد ونحو ذلك من صفاته جل وعلا، ولا يمكن الفرق بين ذلك بحال.

الأمر الثاني: أن الذات والصفات من باب واحد أيضاً، فكما أنه جل وعلا له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق، فله تعالى صفات مخالفة لجميع صفات الخلق.

الأمر الثالث: أما في تحقيق المقام في (الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات) كالاستواء واليد مثلاً، فجوابه: أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية، هو مشابهة صفات الحوادث، وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً لأن اعتقاد ظاهره كفر، لأن من شبه الله بالمخلوق فهو كافر.. والحق الذي لا يَشْك فيه أدنى عاقل، أن كل وصف وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله، ظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان: هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث^(١).

وأظن أن في هذا القدر كفاية لبيان أن ما أصل له أبو الحسن الأشعري من أن ما يقال بحق صفات الذات أو صفات المعاني التي يقر به أهل الكلام ومدعو الانتساب إليه، يقال مثله بحق غيرها من سائر الصفات الخبرية والفعلية.. لم يخرج فيه عن سلف الأمة ولا خرج عنه أتباعه ومنتهجي نهجه.

سادسها: انتهاج طريقة الإثبات المفصل والنفي المجمل:

فقد رأينا كيف يكرر الأشعري ما جاء عن الله في صفاته على جهة التفصيل، بينما نراه في جانب الحديث عن النفي لا يتوسع ولا يذكر إلا ما يقتضي المقام ذكره في الرد على مخالفيه.. وذلك على عكس ما ارتأه المعتزلة حين زعموا أن التوحيد المطلق وتنزيه الله يقتضي القول بوحدة الذات الإلهية وبساطتها من كل وجه، وأن هذا يقتضي بدوره نفي الصفات لكونها بزعمهم غير الذات ومؤذن بتعدد القدماء.. ورأينا كيف أداهم هذا الفهم الخاطئ للتنزيه إلى نفي كل ما أثبتته تعالى لنفسه.

ونضيف هنا أن الحديث عن علاقة الصفات بالذات على هذا النحو المفضي إلى الكيف، أداهم كذلك – ومن سار على دربهم من متأخري الأشاعرة ومدعي الانتساب إلى الأشعري حتى يومنا هذا وهو منهم براء – إلى التفصيل في نعوت السلب.. ومما ذكروه في هذا ونقله عنهم الإمام الأشعري قولهم: "إن الله واحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا محسة ولا بذى حرارة ولا برودة.. إلخ"، فعطلوا بنفيهم المفصل هذا، سائر صفاته وأسمائه وأفعاله، وعلى ما سبق عَقِب الأشعري بقوله: "فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة، وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين"^(٢)، وقد مر بنا ما به تقام الحجة على مثل هذه الطريقة في التفصيل في نعوت السلب.

وكان من المفترض على من ينتسبون إلى أبي الحسن من الخلف أن يلهجوا بما لهج به شيخهم بدلاً من أن يلهجوا بما لهج به أهل الاعتزال، وقد أداهم عدم فهم مراده رحمه الله، إلى أن يذهبوا إلى نفس المصير الذي آل إليه أمر المعتزلة أعني إلى النفي المفصل بعد قصرهم الصفات على سبع – يعني بزيادة أربع صفات على ما قال به المعتزلة وتعطيل وتأويل ما عداها – ولأن يقولوا بأن الله تعالى "ليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله.. ليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال"^(٣)، ويعني هذا النفي المستقى من كلام الجهمية والمعتزلة ومن طريقتهم ومنهجهم في فهم الصفات، تكذيباً ما صح عن الرسول ﷺ.. فلقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية والعلو والاستواء، بما يدل دلالة صريحة على أنه تعالى هو "العلي بالذات والعلو صفته اللانقة به، كما أن السفول

(١) أضواء البيان تفسير آية الاستواء بسورة الأعراف
(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري ص ١٥٥، ١٥٦ وينظر الإبانة له ص ٣٦ وما بعدها.
(٣) كذا في شرح البيجوري على الجوهرة ص ١٠٥.

والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه"، على حد عبارة الإمام الجويني في رسالته عن الاستواء والفوقية^١ .. وقد رأينا حال من مال عن هذه الطريقة وأثر عليها طريقة الخلف في نفي ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ، وكيف أدى به ذلك إلى تعطيل صفات الله تعالى.

ثانياً: تقرير منهج أبي الحسن في معتقد الصفات:

من خلال ما سبق يتبين أن الأصول التي اتكأ عليها إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري بعد أن هداه الله إليها، أصول سليمة لفهم نصوص القرآن والسنة سواء فيما يخص موضوع بحثنا أم غيره، والمقتفي خطاها لا شك متبع لطريق الهدى والرشاد، كما أنه يمثل ما صار إليه الأشعري أخيراً بعد عودته إلى مذهب السلف في (الإبانة) و(رسالة أهل الثغر) و(المقالات) و(اللمع).

لكن تلامذته والمنتسبون إليه من بعده، طوروا مذهبه وخالفوا ما كان عليه، وصاروا يسلكون منهجاً يخالف منهجه السالف الذكر الذي استقر عليه مؤخراً .. وكان من الواجب أن يراعوا ما عرض به بحق مخالف في مذهبه من أهل الكلام سواء كانوا من أهل زمانه أم ممن جاءوا بعده .. إذ نراه يعلن تخليه عن طريقتهم جميعاً في قصرهم الصفات على سبع وتأويل ما عداها، كما نراه يعلن إثبات جميع ما أثبتته الله ورسوله بأصوله الجديدة التي ذكرناها له آنفاً .. كما كان من الواجب على الأشعري في مثل هذه الأمور العقدية، أن يصرح أن طريقه الذي انتهجه مسaireاً فيه المتكلمة قد تركه بالكلية ورجع عنه، إذ كان بوسعه لو فعل هذا أن يقطع الطريق أمام مخالفه من المتكلمة وأمام كل من سار على هدهم إلى يومنا هذا.

وبوسعنا – لتوضيح هذه الحقيقة – أن نعقد مقارنة بين ما آل إليه أمر أبي الحسن الأشعري، وبين ما به خالف أتباعه والمنتسبون إليه – ادعاءً – نهجه وطريقته، فقد أثبت الأشعري في كتبه (الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين) – كما رأينا وبما لا يدع مجالاً لشك – أن الله استوى على العرش استواء حقيقياً يليق بجلاله وبلا كيف، وأن عرشه فوق سماواته، وأبطل قول المعتزلة في تأويلهم الاستواء بالاستيلاء .. قال في (الإبانة) تحت عنوان (ذكر الاستواء على العرش) ما نصه: "إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟، قيل له: نقول إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق به من غير طول استقرار، كما قال: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، وقد قال تعالى: (إليه يصعد الكلم الطيب .. فاطر/ ١٠)، وقال: (بل رفعه الله إليه .. النساء/ ١٥٨)، وقال: (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه .. السجدة/ ٥)، وقال حاكياً عن فرعون: (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً .. غافر/ ٣٦، ٣٧) فكذب فرعون موسى عليه السلام في قوله: إن الله سبحانه فوق السموات، وقال: (أأنتم من في السماء .. الملك/ ١٦، ١٧) لما كان العرش فوق السموات، لأنه مستو على العرش الذي فوق السموات، وكل ما علا فهو سماء والعرش فوق جميع السموات، وليس إذا قال: (أأنتم من في السماء) يعني جميع السموات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات .. ألا ترى الله تعالى حين قال: (وجعل القمر فيهن نوراً .. نوح/ ١٦) لم يُرد أن القمر يملأهن جميعاً وأنه فيهن جميعاً .. ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السموات، فلو لا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض.

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، أنه (استولى) و(ملك) و(قهر) و(أن الله تعالى في كل مكان)، وجحدوا أن يكون الله عز وجل مستو على عرشه كما قال أهل الحق .. وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، ولو كان هذا كما ذكره كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة، لأن الله تعالى قادر على كل شيء، والأرض لله سبحانه قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم .. ولو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء وهو تعالى مستو على الأشياء كلها، لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار، لأنه مستول عليها .. وإذ لم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – لم يجز أن يكون الاستواء على

(١) النصيحة ص ٥٤ كما ينظر نص كلامه في مختصر العلو ص ٧٦.

العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش لعظمته دون الأشياء كلها.

وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .. ويقال لهم: إذا لم يكن مستوياً على العرش بمعنى يخص العرش دون غيره – كما قال ذلك أهل العلم ونقله الأخبار وحملة الآثار – وكان الله عز وجل في كل مكان، فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض .. فإن في هذا ما يلزمكم أن تقولوا: إن الله تحت التحت والأشياء فوقه، وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يستلزم أنه تحت ما هو فوقه وفوق ما هو تحته، وهذا هو المحال والمتناقض تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومما يؤكد أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية فيما صح عن رسول الله ﷺ في قوله: (ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر)، وقوله: (إذا بقي ثلث الليل، ينزل الله تبارك وتعالى فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه؟ من ذا الذي يسترزقني فأرزقه؟ حتى ينبج الفجر) .. نزولاً يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

دليل آخر: هو قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم .. النحل/ ٥٠)، قوله: (تخرج الملائكة والروح إليه .. المعارج/ ٤)، وقوله: (ثم استوى إلى السماء وهي دخان .. فصلت/ ١١)، وقوله: (ثم استوى على العرش .. الأعراف/ ٥٤، يونس/ ٣، الرعد/ ٢، الفرقان/ ٥٩، السجدة/ ٤، الحديد/ ٤)، فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته، مستو على عرشه استواء منزهاً عن الحلول والاتحاد.

دليل آخر هو قوله تعالى لعيسى ابن مريم عليه السلام: (إني متوفيك ورافعك إلي .. آل عمران/ ٥٥)، وقال: (وما قتلوه يقيناً.. بل رفعه الله إليه .. النساء/ ١٥٧، ١٥٨)، وقد أجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون: (يا ساكن السماء)، ومن حلفهم جميعاً: (لا والذي احتجب بسبع سموات)، وقد روت العلماء قصة المرأة التي أراد معاوية بن الحكم أن يعتقها في كفارة، فقال لها النبي ﷺ: (أين الله؟)، قالت: في السماء، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله فقال: اعتقها فإنها مؤمن^(١).

وكان مما قاله الأشعري في الإبانة: "جملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهاً عن المماسمة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وأن له سبحانه وجهاً بلا كيف كما قال: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٢٧)، وأن له يدين بلا كيف كما قال: (خلفت بيدي .. ص/ ٧٥، وكما قال: (بل يده مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤)، وأن له سبحانه عينيْن بلا كيف كما قال: (تجري بأعيننا .. القمر/ ١٤)"^(٢).

ومما قاله: "نصدق بجميع الروايات التي يُثبتها أهل النقل – من النزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب يقول: (هل من سائل، هل من مستغفر) – وبسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل، ونقول: إنه عز وجل يجيء يوم القيامة كما قال سبحانه: (وجاء ربك والملك صفافاً .. الفجر/ ٢٢)، وأن الله يقرب من عباده كيف يشاء بلا كيف كما قال: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد .. ق/ ١٦)"^(٣).

وعلى نحو ما جاء إثبات صفات الخالق فيما نطق به الأشعري بصريح العبارة، جاء الإنكار منه – فيما نقلناه عنه بطوله – على من أوّل النزول، وعلى من أوّل الفوقية، وعلى من أوّل المجيء .. كما شدد النكير في غير ما مرة على من أوّل الاستواء بالاستيلاء أو القهر أو القدرة .. وكان مما استنكر عليه بشدة، تأويل اليد بالنعمة حيث قال ما

(١) باختصار وتصرف الإبانة ت د. حماد الأنصاري ص ٩١: ٩٦ وت د. فوقية حسين ص ١٠٥: ١١٩ وت محمد عبد الهادي ص ١٢١: ١٣١

(٢) الإبانة ص ٥٠، ٥١ ت حماد الأنصاري باختصار، وينظر العلو للذهبي ص ١٦٠ ومختصره ص ٢٣٨ وما بعدهما.

(٣) السابق ص ٥٥، وينظر ص ٩٧.

نصه: "وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب، أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني به النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولا في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: (فعلت بيدي) ويعني: النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: (بيدي .. ص/ ٧٥) النعمة، وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: (لي عليه يدي)، بمعنى: (لي عليه نعمتي) .. لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: (بيدي) (نعمتي) إلى الإجماع، فليس المسلمون على ما ادّعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: (بيدي) يعني (نعمتي)، وإن لجأ إلى وجه ثالث سأله عنه ولن يجد له سبيلاً".^(١)

وقال بعد إثبات ما أتى به القرآن في قوله تعالى (خلقت بيدي) ووجوب حمله - بموجب القرائن - على ظاهره، وبعد أن أحال أن تكون بمعنى (نعمتي): "فإن قال قائل: إذا ذكر الله عز وجل (الأيدي) - يعني في قوله تعالى: (مما عملت أيدينا .. يس/ ٧١) - وأراد (يدين)، فما أنكرتم أن يذكر (الأيدي) ويريد (يداً) واحدة؟، قيل له: ذكر تعالى (أيدي) وأراد (يدين)، لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: (أيدي كثيرة)، وقول من قال: (يداً واحدة)، فقلنا: (يدان)؛ لأن القرآن على ظاهره إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر، فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: (مما عملت أيدينا) وقوله تعالى: (لما خلقت بيدي .. ص/ ٧٥) على المجاز؟ قيل له: حكّم الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة، ألا ترون أنه إذا كان ظاهر الكلام العموم، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص، فليس هو على حقيقة الظاهر وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة، كذلك قوله تعالى: (لما خلقت بيدي) على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة.

ولو جاز ذلك لجاز لمدع أن يدعي أن ما ظاهره العموم فهو على الخصوص، وما ظاهره الخصوص فهو على العموم بغير حجة، وإذا لم يجز هذا لمدعيه بغير برهان لم يجز لكم ما ادعيتموه أنه مجاز أن يكون مجازاً بغير حجة، بل واجب أن يكون قوله تعالى: (لما خلقت بيدي) إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة غير نعمتين إذا كانت النعمتان لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول قائلهم: (فعلت بيدي)، وهو يعني النعمتين".^(٢)

وكان مما قاله مخالفاً فيه المبتدعة من المتأولة ومدعي الانتساب إليه: "فمن سأله فقال: أنقولون إن الله سبحانه وجهاً؟ قيل له: نقول ذلك، خلافاً لما قاله المبتدعون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .. الرحمن/ ٢٧)"^(٣)، وكان مما قاله: "ونفى الجهمية أن يكون لله تعالى وجه"، بل وسوى - رحمه الله - من يفعل ذلك بمن أنكر سمع الله وبصره وعلمه وقدرته، ناهيك عما ذكره بهذا الخصوص بإفاضة في كتابيه: (مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر)، بل وسوقه إجماع سلف الأمة على الإقرار بجميع الصفات، فليراجع.

وهذا كله - ولا شك - يؤكد نفيه للمجاز كلية في أي وأحاديث الصفات، ذلك المجاز القاضي بصرف الصفات الخبرية وصفات الأفعال عن ظاهر معناها بدون دليل ولا قرينة شرعية أو لغوية أو عقلية، والمجاز - كما يعلم ذلك من له أدنى إلمام بقواعد البلاغة - الشرط فيه وجود أي من هذه القرائن المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للفظ، وأرى أن هذا أوسط الآراء التي قيلت في إشكالية وجود المجاز في القرآن أو عدم وجوده، حيث أفرط البعض فجنح إلى أن جُلَّ ما في القرآن محمول على المجاز، وغالى البعض فنفي المجاز عن القرآن كلية، والصواب هو وجوده مع منعه في صفات الله تعالى لعدم وجود القرينة كما أسلفت، وعلى ما هو مفصل في كتابنا (موقف السلف من المجاز في الصفات).

ومما يدل على خطأ من خرج على معتقد جماعة أهل الحق وعلى صواب ما رجع إليه أبو الحسن، حملهم بعض صفات الأفعال والخبر من نحو (الرؤية) و(الكلام) و(القدرة) و(الحياة) على الحقيقة، وتأويلهم البعض الآخر منها

(١) الإبانة ص ٩٩.

(٢) الإبانة ص ١٠٣، ١٠٤.

(٣) السابق ص ٩٨.

(٤) السابق ص ٩٧.

(٥) ولينظر في شأنه رسالة الأشعري إلى أهل الثغر ص ١٣٣ ومقالات الإسلاميين ص ٢٩٠: ٢٩٧ كما ينظر فيمن نقل كلامه، الذهبي في العلو ص ١٥٩ ومختصره للألباني ص ٢٣٦، ٢٣٧ وابن تيمية في الحموية ص ٥٤، ٥٥.

من نحو (النزول) و(الاستواء) و(اليد) و(القبضة) بصرفه إلى المجاز.. حيث صرفوا (النزول) إلى المجاز عن نزول رحمته، و(الاستواء) إلى المجاز عن الاستيلاء، و(اليد) و(القبضة) إلى المجاز عن القدرة.. وهكذا، وليس هناك دليل على صدق أو صحة ما ذهبوا إليه، ولا ضابط يُرجع إليه في التفرقة بين هذه الصفات والتي قبلها، لوجوب حمل جميع الصفات على مخالفة الحوادث وإيهام التشابه وتنزيه الله عنهما، ولكون ما أفردوه بالثبوت من دون تأويل، هو كذلك من لوازم الحوادث والعوارض ومما يوهم المشابهة والتجسيم، ولا مخرج من كل ذا إلا بحملها جميعاً دون تفرقة على الوجه اللائق به جل وعلا، دون ما تشبيهه ولا تجسيمه ولا تعطيل ولا تأويل.

ثالثاً: إساءة الأشاعرة لشيخهم بخروجهم عن مذهب الذي هو مذهب السلف واتهامهم إياه وأتباعه بما هو وهم منه براء:

فها هو أبو الحسن الأشعري يثبت من خلال نصوص الوحي وأدلة العقل ما أراده الله منها، كذا دون لوي للنصوص أو تأويل لها على غير مراد الله، وها هو يستنبط من قصة موسى عليه السلام مع فرعون علوه تعالى وفوقيته، ويستأنس في إثبات الاستواء – والله المثل الأعلى – ببيان أن القمر في السموات وهو لا يملأها على الرغم من أنه فيهن جميعاً، كما يستأنس بما فطر وجبل عليه بنو آدم من أنه حين يمس الواحد منهم ضر تراه يضرع ويرفع يده إلى السماء، فيبدد الأشعري بما ذكر من معقول الأدلة كل ما يثيره أهل الاعتزال بمعقولاتهم، وما يثيره كذلك – لكن بالتبعية – أهل الكلام ومدعو الانتساب إليه ممن لا يزالون يستخدمون نفس تأويلات المعتزلة من تفسير الاستواء بالاستيلاء والقهر والمُلك والقدرة وأنه في كل مكان.

ويعتمد الأشعري فيما يسوقه على ما اعتمد عليه كل هؤلاء وزيادة، يعتمد – فضلاً عن أدلة الوحي – أدلة العقل المستوحاة من أدلة النقل إذ هما عنده – كما عند سائر عقلاء المسلمين – لا يتعارضان، فيبين أن لو كان الأمر كما قال المؤولة لما كان هناك فرق بين العرش والأرض السابعة لكونه تبارك وتعالى قادر ومالك وقاهر ومستول على كل شيء.. إلى آخر ما جاء في كلامه.. ويحق لنا – بعد تقرير مذهب أبي الحسن الأشعري في الصفات أن نعرض لبعض الشبهات التي جاء كلامه وكلام أئمة مذهب رداً عليها.

١ - شبهة استلزام إثبات علوه تعالى وفوقيته لإثبات أو لنفي المكان أو الجهة على الإطلاق:

ويعجب المرء ويتساءل كيف فهم بعض الأشاعرة من نفسه أو من كلام أبي الحسن الأشعري السالف الذكر^١ انتفاء علو ذاته سبحانه، مدعياً أن ذلك يوجب إثبات الجهة المنزه عنها سبحانه، والمفضية لإثبات الجسمية على الرغم من أن هذا هو كلام الجهمية وطريق المعطلة.

ففيما يخص هذه الشبهة ذكر د. عمر كامل في ص ٥٠، ٥٥ وما بعدهما – كلاماً تكلفه وأراد أن يلصقه بالبيهقي وبالإمام أحمد والخطابي وغيرهم من الحنابلة وسائر أئمة الفقه والحديث، على الرغم من أن في سوقه لهما ما يفيد إثباتهم اليبين والمجيء والنزول والاستواء لله تعالى وحملها جميعاً على ظواهرها من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تجسيم، وذلك – على ما هو معروف – ما ارتآه سلف الأمة الصالح عليهم الرضوان.. لكن ماذا بوسعنا إزاء من يهرف بما لا يعرف، فينفي عنهم تارة ما أثبتوه من الصفات ويثبت لهم ما أنكروه بحقها من التفويض والتأويل؟!.. ويسوي بينهم وبين من ذهب إلى ما ذهب هو إليه من حمل نصوص الصفات على غير الظاهر تارة أخرى؟!.. وأحيله فيما داخله من الشُّبُه إلى (مختصر العلو) للشيخ الألباني ص ٦٩ : ٧٨، وكذا إلى ما أفاده الشنقيطي هنا من أن المتبادر إلى الذهن والفهم عدم مشابهة صفاته تعالى لصفات الحوادث وليس العكس كما زعم فضيلته.

(١) والذي قصد منه نفي الحلول وردّ النفاة والمتأولة وقال فيه بصريح العبارة: "ومما يؤكد أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها" كذا وكذا، ولم يكتف بهذا حتى ساق الإجماع على صحة ما ذهب إليه بعد أن ساق – فضلاً عن أدلة العقل – أدلة الشرع.. بل واستدل له مع هذا بقوله: (الرحمن على العرش استوى) وقوله: (ثم استوى إلى السماء).. وبالأيات: (يخافون ربهم من فوقهم)، (إليه يصعد الكلم الطيب)، (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه)، (أمنتم من في السماء)، (تعرج الملائكة والروح إليه)، ويقولون عن عيسى عليه السلام: (إني متوفيك ورافعك إلّٰي)، وقوله: (بل رفعه الله إليه) إلى غير ذلك، ناهيك عن أحاديث النزول.

على أن هذه الشبهة الفاحشة التي دعت القائلين بها للإكثار من صفات السلوك والدخول في كيفية استوائه تعالى على عرشه، يرد عليها أن لفظة (الجهة) من الألفاظ المجملة .. وفي ردها يقال للمتفوهين بها: "إن أردتم أنه منزّه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف بالمظروف، فنعم؛ هو أعظم من ذلك وأكثر وأعلى، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه، هذا المعنى^١ .. وإن أردتم بالجهة أمراً يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه، فنفيكم لهذا المعنى باطل، وتسميته (جهة) اصطلاح منكم توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفترة، وسميتم ما فوق العالم (جهة) وقلتم: منزّه عن الجهات، وسميتم العرش حيزاً وقلتم: ليس بمتحيز، وسميتم الصفات أعراضاً وقلتم: منزّه عن قيام الأعراض به، وسميتم حكمته غرضاً وقلتم: منزّه عن الأغراض، وسميتم نزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء وغضبه إذا غصى ورضاه إذا أطيع وفرحه إذا تاب إليه العباد، ومحبه لمن كان يبعثه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه، وربوبيته التي هو بها كل يوم في شأن حوادث، وقلتم: هو منزّه عن حلول الحوادث .. وحقيقة هذا التنزيه أنه منزّه عن الوجود وعن الربوبية وعن الملك وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة والقيومية.

فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بجسم ولا جوهر ولا مركب ولا تقوم به الأعراض ولا يوصف بالأبعض ويفعل بالأغراض ولا تحله الحوادث ولا تحيط به الجهات ولا يقال في حقه (أين) وليس بمتحيز؟ .. كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه، هذه الألفاظ، ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها وكفروا وضللوا من أثبتوها واستحلوا من ما لم يستحلوه من أعداء الله؟^٢.

وقد اضطرر شنيع ما استلزمه القول بنفي الجهة المفضي إلى القول بنفي علو ذاته سبحانه ومخالفة إمام المذهب، بعض أئمة العلم من سلف الأمة الصالح لأن يصرحوا بعلو ذاته تعالى، ونذكر من هؤلاء: الحافظ الحجة أبي نصر السجزي^٣ في إبانته قال: "أئمتنا كسفيان الثوري^٤ ومالك^٥ وحماد بن سلمة^٦ وحماد بن زيد^٧ وسفيان بن عيينة^٨ والفضيل^٩ وابن المبارك^{١٠} وأحمد^{١١} وإسحاق^{١٢} متفقون على أن الله سبحانه بذاته^١ فوق العرش وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء"^٢.

(١) وعلى ذلك يحمل ما جاء من ذلك على السنة أهل الحق من المتبعين لأبي الحسن الأشعري، ومن قبله للصحابه وتابعيه بإحسان، على ما أفاده ابن البنا البغدادي - وقد ساق د. عمر كامل مثير هذه الشبهة كلامه - قال: "وأما المشبهة والمجسمة، فهم الذين يجعلون صفات الله عز وجل مثل صفات المخلوقين" .. (المختار في أصول السنة) ص ٧٧.

(٢) استعجال الصواعق للموصلية مختصر صواعق ابن القيم ص ١٣٦.

(٣) هو عبيد الله بن سعيد الوائلي حافظ مجود روى عن أصحاب المحاملي وطبقته ت ٤٤٤ .. العلو للحافظ الذهبي ص ١٨١.

(٤) هو عالم زمانه أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي، إمام في علم الحديث وغيره، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده، وهو أحد الأئمة المجتهدين وعنه قال ابن مهدي: "الأئمة أربعة: مالك والثوري وحماد بن زيد وابن المبارك" ت بالبرص ١٦١ .. تقريب ١/ ٣١١.

(٥) يقول ابن قدامة: "من المحتمل أن يكون ربيعة ومالك بلغهما قول أم سلمة فافتديا بها وقالوا مثل قولها لصحته وحسنه وكونه قول إحدى أزواج النبي عليه السلام، ومن المحتمل أن يكون الله تعالى وفقهما للصواب وألهمهما من القول السيد مثل ما ألهمها" .. ذم التأويل ص ٣٢.

(٦) البصري النحوي، قال الذهبي: "كان من أئمة السنة، لهجا ببيت أحاديث الصفات رأساً في العلم والعمل"، وهو أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة، وكان بارعاً في العربية فقيهاً فصيحا" ت ١٦٧ .. التذكرة ١/ ٢٠٢ والطبقات ٧/ ٢٨٢ والعلو ص ١٠٥.

(٧) ابن درهم البصري الضرير، قال ابن حنبل: "هو من أئمة المسلمين من أهل الدين"، وقال الذهبي: "حماد للعراقيين نظير مالك في الجلالة والعلم"، ت ١٧٩ .. الطبقات ٧/ ٢٨٦ والتذكرة ١/ ٢٢٨.

(٨) ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي، سكن مكة، كان ثباً من حكماء أصحاب الحديث، قال عنه الشافعي: "ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم ما في ابن عيينة"، وقال: "لولا مالكا وسفيان لذهب علم الحجاز"، وقال أحمد: "ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه" ت ١٩٨ .. التهذيب ٢/ ٣٥٧.

(٩) شيخ الحرم المكي من العباد المشهورين أخذ عنه الإمام الشافعي وغيره، ولد بسمرقند ثم استقر بمكة وتوفي بها عام ١٨٧ .. التذكرة ١/ ٢٥ والطبقات ٥/ ٥٠٠.

(١٠) ابن واضح الحنظلي أبو عبد الرحمن المروزي الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام، فقيه خراسان صاحب التصانيف النافعة، لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، قال عنه ابن عيينة: "كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً شيخاً شجاعاً شاعراً"، وقال ابن عياش: "ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك وما أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير إلا وقد جعلها فيه"، ت ١٨٢ .. وفيات الأعيان ٣/ ٣٢ والتذكرة ١/ ٢٧٤ والتهذيب ٣/ ٢٤٧.

(١١) هو صاحب المذهب المعروف الإمام أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، طاف البلاد في طلب العلم، ومناقبه أكثر من أن تحصى أو تستقصى، ويكفي أن الشافعي عده من عجائب الزمن، ومشايخه أعيان السلف وأئمة الخلف وأصحابه خلق كبير، روى عنه الفقه أكثر من مائة نفس، كما روى عنه الحديث الأكابر، وله من التصانيف الكثير منها إلى جانب المسند (الرد على الزنادقة الجهمية) ت ٢٤١.

(١٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه المروزي، قال الخطيب: كان أحد أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين وإماماً من أئمة الاجتهاد اجتمع له الحفظ والحديث والضبط والصدق والورع والزهد ت ٢٣٨ .. تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥ والتذكرة ١/ ٤٣٣ والعلو ١٣٢.

ذلك "أن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته على عرشه، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية، فصرح به الإمام أبو محمد بن أبي زيد في ثلاثة مواضع من كتبه، أشهرها (الرسالة)، وفي كتاب (جامع النواذر) وفي كتاب (الأداب) .. وصرح بذلك القاضي عبد الوهاب، وقال: إنه استوى بالذات على العرش، وصرح به القاضي أبو بكر الباقلاني وكان مالكيًا، حكاه عنه القاضي عبد الوهاب نصًا، وصرح به أبو عبد الله القرطبي في كتاب (شرح أسماء الله الحسنى)، فقال: ذكر أبو بكر الحضرمي من قول الإمام الطبري وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث أنه مستو على عرشه بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن: (فوق خلقه)، قال: وهذا قول القاضي أبي بكر في (تمهيد الأوائل) له، وهو قول أبي عمر بن عبد البر والظلمكي وغيرهما من الأندلسيين، وقول الخطابي في (شعار الدين) ^٣ .. وقال الإمام أبو زكريا يحيى بن عمار السجستاني في رسالته، قال: "لا نقول كما قالت الجهمية: إنه تعالى مداخل للأمكنة وممازج بكل شيء ولا نعلم أين هو؟، بل نقول: هو بذاته على العرش وعلمه محيط بكل شيء، وعلمه وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شيء، وذلك معنى قوله: (وهو معكم أينما كنتم .. الحديد/ ٤) فهذا الذي قلناه، هو كما قال الله وقال رسوله" ^٤.

ومن غير ما مر بنا في رد ما تفوهوا به، نتخير من أقوال أئمة السلف المشهود لهم بالعلم، ما ذكره الإمام القرطبي صاحب التفسير الكبير، قال: "وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به في كتابه وأخبرت به رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص عرشه بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تُعلم حقيقته، قال مالك رحمه الله: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)" ^٥.

ومما أفاده الشيخ حكي في كتابه (معارج القبول)، أن لا منافاة بين قربه سبحانه وبين علوه، فإنه المتصف في دنوه بجميع معان العلو ذاتاً وقهراً وشأنًا، فيدنو تعالى من خلقه بكيفية لا يعلمها إلا هو كيف يشاء، وينزل إلى السماء الدنيا في آخر كل ليلة كيف يشاء، ويأتي لفصل القضاء بين عباده كيف يشاء، وليس ذلك منافياً لفوقيته ولا لاستوائه على عرشه فإنه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ^٦.

"وقال أبو بكر محمد بن موهب المالكي في شرح رسالة ابن أبي زيد: (قوله: إنه فوق عرشه المجيد بذاته، معنى {فوق} و{على} عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك)، ثم ذكر النصوص من الكتاب والسنة، واحتج بحديث الجارية وقول النبي ﷺ لها: (أين الله؟)، وقولها: (في السماء) وحُكمه بإيمانها، وذكر حديث الإسراء ثم قال: (وهذا قول مالك فيما فهمه عن جماعة ممن أدرك من التابعين، فيما فهموا من الصحابة، فيما فهموا عن النبي ﷺ: أن الله في السماء بمعنى فوقها وعليها .. فتبين أن علوه على عرشه وفوقه، إنما هو بذاته، إلا أنه بائن من جميع خلقه بلا كيف، وهو في كل مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه لا بذاته، إذ لا تحويه الأماكن لأنه أعظم منها) – إلى أن قال –:

(وقوله: على العرش استوى)، إنما معناه عند أهل السنة على غير معنى الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظننت المعتزلة ومن قال بقولهم: إنه معنى الاستواء، وبعضهم يقول: إنه على المجاز لا على الحقيقة)، قال: (وبين)

(١) اضطر أهل الأثر من أئمة القرون التالية لعصر الصحابة - على الرغم من حرصهم الشديد على الاتباع حتى في تحري الألفاظ - إلى استعمال لفظ (بذاته) (بنفسه) (بائن) التي شاعت في عباراتهم في حق الله، ولفظ (غير مخلوق) في حق كتابه، لما ابتدع الجهم وأتباعه مقولة أن (الله في كل مكان) وأن (القرآن مخلوق)، وذلك رجاء أن يقع منهم البيان بأنه تعالى فوق العرش دون ما سواه من الأمكنة وأن القرآن كلامه فهو من ثم صفة من صفاته .. مختصر العلو ص ١٨، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٨ وينظر المعارج ١/ ١٤٨.

(٢) ينظر العلو ١٧٢، ١٨٠ ومختصره ص ٢٥٥، ٢٦٦ واجتماع الجيوش ص ٩٧، ١١٠ والمعارج ١/ ١٥٠.

(٣) فهو لا - وغيرهم مما سنذكر - لم يمنعه اتهام النافين والمعتلين لهم - ولغيرهم من علماء السنة من أهل الفقه والحديث من المثبتين - بالتشبيه والتجسيم، من إثبات صفتي: (العلو بذاته) و(الجهة على وجه التفصيل وتنزيهه الله تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات)، وذلك لرد نفيعهم فوقيته تعالى واستواءه على عرشه وإفراطهم في ذكر صفات السلوك.

(٤) العلو للذهبي ص ١٧٧، ١٧٨ ومختصره ص ٢٦٣.

(٥) العلو للذهبي ص ١٩٤ ومختصره للألباني ص ٢٨٦ وينظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٧٢٧ والأسماء والصفات للبيهقي ص ٥٦١ واجتماع الجيوش ص ١٠٣، ١١٠ واستعجال الصواعق ص ٢٨٥ والمعارج ١/ ١٥٢.

(٦) ينظر المعارج ١/ ٨٧، ١٥٤، ١٥٦ وما بعدها.

سوء تأويلهم في استوائه على عرشه على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره، ما قد علمه أهل المعقول إنه لم يزل مستولياً على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها، وكان العرش وغيره في ذلك سواء^(١). ولعل سوء تأويل المعطلة هذا الناشئ عن شنيع ما استلزمه القول بنفي الجهة، هو ما دعا الأشعري أبو الحسن، لأن يخصص وقفة لمفهوم الكيف الذي يتذرع به الخصوم، فيشرح فيها سوء تقديرهم لمعنى الاستواء، ويبين أن فهمهم أنه تعالى ليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله .. إلخ، لابد أن ينتهي بهم إلى أن الله – تعالى عن ذلك علواً كبيراً – "تحت التحت والأشياء فوقه، وأنه فوق فوق الأشياء تحته"^(٢)، أي أنه تحت ما هو فوقه وفوق ما هو تحته، وفي هذا من المحال والتناقض ما لا يوصف ولا يقدر قدره .. وهو في هذا الباب باب (الاستواء) – مع كل ما ذكرناه له فيما مضى من أدلة العقل والاستنباط – كعادته، يقدم الأدلة النصية من مصدري العقيدة القرآن والسنة، ويعتمد أيضاً الإجماع.

٢- شبهة استلزام إثبات علوه تعالى وفوقيته لإثبات أو لنفي (الحد) على الإطلاق:

كما يعجب المرء ويتساءل كيف يتخذ كلام الأشعري وغيره من أئمة السلف في إثبات علو الله تعالى مدعاة لاتهام من أثبت (الحد) على تفصيل، بالتضليل أو الكفر أو التجسيم، على نحو ما يفعل زاعمو الانتساب إلى الأشعري حيث يقول قائلهم: "ويدخل في التجسيم إثبات الحد لله تعالى"^(٣).

"وأصل هذه المسألة، أن أهل الأهواء والبدع المخالفين لعقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة، استعملوا ألفاظاً لا توجد في الكتاب ولا في السنة، وهي من الألفاظ المجملة المشتركة، واختصوا بالتعبير بها على معان لم يستعملها غيرهم، ثم نفوا مدلولها وأبطلوا ما دل عليه القرآن والسنة، وذلك مثل لفظ (المركب)، و(الجسم)، و(المتحيز)، و(الجوهر)، و(الجهة)، و(العرض)، و(الحدود)، وغيرها .. وهذا كله بسبب إقحام علم الكلام والمنطق في أمور الاعتقاد والدين، وكان لأئمة أهل السنة والجماعة موقف واضح وجلي من هذه المشكلة التي تسبب فيها خصومهم ومخالفوهم"^(٤)، ممن خرجوا فيه عن الأصل وهو الاختصار على استعمال الألفاظ الشرعية في تقرير مسائل الاعتقاد، وعدم استعمال الألفاظ المجملة والمشتركة التي تفهم على أكثر من معنى.

وفي بيان ذلك وتوضيح أن ما كان من الألفاظ السالفة الذكر موافقاً للكتاب والسنة يثبت وما خالفه يبطل، يقول بعض أصحاب الفضيلة محققوا شرح الطحاوية في تعقيبهم على شرح قول الطحاوي: (وتعالى عن الحدود والغايات)^(٥): "هذا الكلام فيه إجمال قد يستعمله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده رحمه الله تنزيهه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل حتى يزول الاشتباه، فمراده بـ (الحدود)، يعني: التي يعلمها البشر، فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو، لأن الخلق لا يحيطون به علماً كما قال عز وجل في سورة طه: (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً)، ومن قال من السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره، فمراده حد يعلمه الله سبحانه ولا يعلمه العباد .. وأهل البدع يطلقون

(١) استعجال الصواعق ٣٨٥، ٣٨٦ وينظر ص ٥٦، ٢٠٦ وما بعدهما.

(٢) الإبانة ص ٩٢.

(٣) من كلام د. عمر كامل في رده على الحوالي ص ٥٥ .. وأقرر هنا وأعترف أن هذه منطقة حرام وخطأ أحمر، من لم تتسع مداركه ويدع هواه ويُسلم بما ورد فيها عن بعض سلف الأمة ممن اضطروا لإثبات الحد لله تعالى بما لا يعارض صحيح المعتقد، إمعاناً في مخالفة الجهمية ولرد فرية نفيعهم علوه تعالى وفوقيته .. زلت قدمه وسقط في بحر تكفير لفيق من سلف الأمة على نحو ما فعل صاحبنا هذا، وعلى نحو ما فعل المدعو عبد الله الهرري المعروف بالحيشي حين اتهم ومن ورائه تلامذته، الإمام الدارمي عثمان بن سعيد وشيخ الإسلام ابن تيمية صراحة بالتجسيم ومن ثم بالتكفير، علماً بأنه عضد رأيه بكلام الطحاوي في هذا، وتعمى عن كلام شارحه ابن أبي العز، وهكذا يفعل الهوى دائماً بأصحابه، يأخذون من كلام أهل العلم ما يروقهم وما لا فلا، وإلى الله وحده المشتكى .. وقد أثرت ذكر ما ورد في هذه المسألة بشيء من التفصيل – وإن كان للأشعري فيها رأي مخالف على ما أفاده الباقلاني – كي يتحصن من أراد لنفسه السلامة مما وقع فيه أهل الأهواء والبدع الذين لم يفهموا من هذه الألفاظ إلا ما يليق بالمخلوقات، ومما وقع فيه أرباب تقسيق سلف الأمة وتبديعهم من نحو من ذكرنا، وليحيا من حي عن بيعة ويهلك من هلك عن بيعة.

(٤) الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب (السير) للإمام الذهبي جمعاً وتخريجاً ودراسة د. جمال بن أحمد بن بشير بادي ص ٢٤٤.

(٥) وبنحوه ذكر الباقلاني في كتاب (الذب عن أبي الحسن الأشعري)، قائلًا: "وذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله – إذا صح – من إثبات اليمين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما في الحديث، وإنه مستو على عرشه" .. إلى أن قال: "وقد بينا دين الأئمة وأهل السنة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكليف ولا تحديد .. كما روي عن الزهري وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل" .. علو للذهبي ص ١٧٤ ومختصره للألباني ص ٢٥٩.

هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم بها وأثبتها تعالى لنفسه حتى لا يُفتضحوا وحتى لا يُشنع عليهم أهل الحق.

والمؤلف الطحاوي - رحمه الله - لم يقصد هذا المقصد، لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويفسر مشتبّهه بمحكمه، وهكذا قوله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، مراده: الجهات الست المخلوقة، وليس مراده نفي علو الله واستوائه على عرشه، لأن ذلك ليس داخلاً في الجهات الست بل هو فوق العالم ومحيط به، وقد فطر الله عباده على الإيمان بعلوه سبحانه وأنه في جهة العلو، وأجمع أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان على ذلك، والأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة كلها تدل على أنه في العلو سبحانه^(١).

والحاصل أن في عبارة الطحاوي "إجمال، إن كان يريد الحدود المخلوقة، فالله منزّه عن الحدود والحلول في المخلوقات، وإن كان يريد بالحدود: الحدود غير المخلوقة، وهي جهة العلو، فهذا ثابت لله جل وعلا، فالله لا ينزه عن العلو لأنه حق، فليس هذا من باب الحدود ولا من باب الجهات المخلوقة"^(٢)، وهكذا يقال في سائر هذه الألفاظ المشتبهة من نحو ما ورد في عبارة الطحاوي من تنزيهه تعالى عن الغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات.

يوضحه ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام الخطابي في إنكار (الحد) في كتابه (الرسالة الناصحة)، وفيها: "زعم بعضهم أنه جائز أن يقال: (له تعالى حد لا كالحدود)، كما نقول (يد لا كالأيدي)، فيقال له: إنما أوجبنا إلى أن نقول: (يد لا كالأيدي)، لأن (اليد) قد جاء ذكرها في القرآن وفي السنة، فلزم قبولها ولم يجز ردها، فأين ذكر الحد في الكتاب والسنة حتى نقول: (حد لا كالحدود) كما نقول: (يد لا كالأيدي)؟"^(٣).

وقد رد عليه شيخ الإسلام من وجوه، فقال: "قلت: أهل الإثبات المنازعون للخطابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه، أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه لو قالوا: إن له صفة هي (الحد) كما توهمه هذا الراد عليهم، وهذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل .. وإنما الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره" .. إلى أن قال:

"ولما كانت الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالق لا يتميز عن الخلق، فيجدون صفاته التي تميز بها ويجحدون قدره، حتى يقول المعتزلة إذا عرفوا أنه حي عالم قدير قد عرفنا حقيقته وماهيته، ويقولون إنه لا يباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولوا: (لا داخل العالم ولا خارجه .. ولا كذا ولا كذا)، أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات، فيبين ابن المبارك أن الرب سبحانه على عرشه مباين لخلقه منفصل عنه، وذكر (الحد)، لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس له حد، وما لا حد له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم لأن ذلك مستلزم للحد)"^(٤).

وفي رد ذلك يقول ابن تيمية: "السلف والأئمة الذين دُموا وبدّعوا الكلام في (الجوهر) و(العرض)، تضمن كلامهم ذم من يُدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين: في دلالة وفي مسائله نفياً وإثباتاً .. فأما إذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ لينيبي ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالفه، فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه"^(٥) .. وقال في موضع آخر: "ما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميعاً، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك"^(٦).

ويلاحظ تطبيق هذه القواعد المنهجية في هذا الباب، في تعليقات الإمام ابن أبي العز الحنفي على قول الإمام الطحاوي: (وتعالى - الله - عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات التي كسائر

(١) شرح الطحاوية هامش ص ١٥٧ بتحقيق العلامة المحدث أحمد شاكر والشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن فوزان.

(٢) السابق.

(٣) الفتاوى ٣/ ٣٤٧.

(٤) نقص التأسيس ١/ ٤٤٢، ٤٤٣، وينظر رد ابن تيمية على الخطابي بالتفصيل ١/ ٤٤٤، ٤٤٥.

(٥) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٠٨ وينظر ١٣/ ١٤٦، ٣٠٤.

(٦) مجموع الفتاوى ٣/ ٤١.

المبتدعات)، قال في شرحها ص ١٥٨، ١٥٩: "للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بُيِّنَ، ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يُدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان".

ثم ذكر ابن أبي العز قاعدة أهل السنة في الالتزام بالألفاظ التي ورد بها النص نفيًا وإثباتًا، وعقب يقول: "وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً فُيْل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع مَنْ لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك" .. قال: "والشيخ - الطحاوي - أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي وأمثلة القائلين: إن الله جسم وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك، فالمعنى الذي أراده الشيخ من النفي الذي ذكره هنا حق"، يعني في أنه تعالى منزّه عن كل هذا ولا يحيط به شيء من مخلوقاته، خلافاً لمن أراد من وراء نفيه نفي علوه تعالى بذاته واستوائه على عرشه .. وكلام ابن أبي العز هذا - لمن يفهم ويعقل - لم يخرج عما سبق أن نقلناه عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية رحمهما الله.

وبتقصي من قال بـ (الحد) وأثبتته على النحو التفصيلي الذي مر بنا، نرى أن جماهير أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام وغيرهم قد قالوا به^١، "وكلام هؤلاء أسد في العقل والدين، حيث ائتموا بما في الكتاب والسنة - يعني من إثبات العلو والفوقية لله تعالى - وأقروا بفطرة الله التي فطر عليها عباده فلم يغيروا، وجعلوا كتب الله التي بعث بها رسوله هي الأصل في الكلام .. وأما الكلام المجمل المتشابه الذي يتكلم به النفاة، ففصلوا مجمله ولم يوافقوه على لفظ مجمل قد يتضمن نفي معنى حق، ولا وافقوه أيضاً على نفي المعاني التي دل عليها القرآن والعقل، وإن شنع النفاة على من يثبت ذلك أو زعموا أن ذلك يقدح في أدلتهم وأصولهم"^٢، هذا من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل، "فإن المشاهير بالإمامة في السنة أثبتوه، كما ذكر عثمان بن سعيد ذلك عنهم، وسمى ابن المبارك"^٣، فقد سئل ابن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: (بأنه على العرش، بائن من خلقه)، قيل بحد؟ قال: (بحد) .. ذكر ذلك عنه ابن أبي العز شارح الطحاوية ص ١٦٠.

وممن أثبت الحد لله الإمام إسحاق بن راهويه، وقد روى ذلك عنه الإمام أحمد فيما أخرجه الخلال له في كتاب السنة .. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس ١٦٢ / ٢: "وهذا المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حد لله في نفسه، قد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدون ولا يدركونه، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك - كما يظنه بعض الناس - فإنهم نفوا أن يحد أحد الله" .. ثم ذكر شيخ الإسلام ما جاء عن الإمام أحمد من روايات في نفي الحد - على ما رواها الخلال في كتاب السنة - كما ذكر ذلك في موضع آخر، وعقب يقول: "فهذا الكلام من الإمام أحمد أبي عبد الله رحمه الله، يبين أنه نفي أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد، أو يقدر ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهها، كما ذكرنا من كلامهم في غير هذا الموضع ما يبين ذلك"^٤.

ومن أئمة السنة الذين تكلموا في هذه المسألة وأثبتوا الحد لله تعالى^٥ الإمام الدارمي، حيث أفرد باباً للموضوع في كتابه الذي رد فيه على بشر المريسي، فقال: (باب الحد والعرش) قال فيه: "والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره،

(١) وفي مقابل ذلك، نرى فريقاً رفضوا القول به، وهم - من غير الصفاتية من الكلاية وأئمة الأشعرية وقدمائهم ومن وافقهم من الفقهاء والطوائف الأربعة - كثير "لا يحصيهم إلا الله، ومن هؤلاء أبو حاتم ابن حبان وأبو سليمان الخطابي البستاني"، ومن أكابر أهل الإثبات الإمام أبو نصر السجزي .. ينظر نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ٤٤٦ / ٢، ١٦٩.

(٢) نقض تأسيس الجهمية ١٨٠ / ٢.

(٣) السابق ١٦٠ / ٢.

(٤) نقض تأسيس الجهمية ٤٣٣ / ١.

(٥) ممن ذكرهم د. جمال بن أحمد بن بشير بادي في كتابه (الأثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي) ص ٢٤٩.

ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن نؤمن بالحد، ونكل علم ذلك إلى الله، والمكان أيضاً حد، وهو على عرشه فوق سماواته، فهذا ن حدان اثنان^(١) .. وللإمام أبي محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي ت ٦٦٥ كتاب خاص بهذه المسألة بعنوان: (كتاب إثبات الحد لله عز وجل)^(٢)، قال في مقدمته:

"أما بعد: فإن سائلاً سألني وقال: أحب أن تجمع ما جاء في إثبات (الحد) لله تعالى، ويعني بذلك حد لا يعلمه إلا الله، وأما من زعم أن الله عز وجل حداً يعلمه غيره فهو ضال مضل مبتدع، فأجبت إلى ذلك وجمعت في كتابي هذا شيئاً يسيراً من مذهب علماء السلف وأئمتهم وما روي وصح عنهم وما احتجوا في ذلك من الكتاب والسنة وما ذكروه في كتبهم وتصانيفهم" .. ثم ذكر رحمه الله الأئمة الذين روي عنهم أو نقل كلامهم من كتبهم في إثبات (الحد) لله تعالى وهم الأئمة الأعلام:

عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن بطّة، وأبو إسماعيل الأنصاري الهروي، وأبو القاسم بن مندة، وإسماعيل بن الفضل الأصبهاني التيمي، والقاضي أبو يعلى، وأبو الحسن بن الزاغوني، والحافظ أبو العلاء الهمداني رحمهم الله جميعاً .. وبعد أن ذكر الدشتي قاعدة جلية في وجوب تلقي الدين بالأدلة والبراهين بنص الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، واتباع أصحاب الحديث وعدم مخالفتهم، بدأ بسرد أقوال الأئمة المذكورين.

وكان مما رواه ونقله عن أولئك الأئمة قول الإمام الدارمي: "زعمت الجهمية أن ليس لله حد وإنما يعنون بهذه الكلمة أن الله تعالى لا شيء إذ كان معلوماً عند الخلق كلهم أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله حد وصفة، فقولهم (لا حد له): أنه لا شيء، وقد قال الله تعالى: (قل أي شيء أكبر شهادة قل الله .. الأنعام/ ١٩)"^(٣)، إلى آخر ما نقله عنه .. وأخرج بسنده عن الحافظ أبي عبد الله بن مندة - رحمه الله - أنه قال: "ولا دين لمن لا يرى الحد، لأنه يسقط من بينه وبين الله الحاجز والحجاب والإشارات والخطاب"^(٤).

قال الدشتي: "وذكر ذلك في كتاب (بيان الهدى ومعرفة أقاويل أهل الضلالة والردى) تصنيفه"^(٥) .. ثم قال: "قد وجدت في كتاب (الإيضاح في أصول الدين) للإمام أبي الحسن علي بن الزاغوني - رحمه الله - أنه قال: "اعلم أن الدليل القاطع دل على وجود الباري وثبوته ذاتاً بحقيقة الإثبات، وأنه لا بد من فصل يكون بينه وبين خلقه ويقتضي انفراده بنفسه، وهذا بعينه هو الحد والنهاية، وإنما يغتر الأعمار - يعني: الجهال - الذين لا خبرة عندهم بصعوبة إضافة الحد والنهاية إليه تعالى مع إقرارهم أنه متميز بذاته منفرد بمباين لخلقهم، وهذا مناقضة منهم في العقيدة"^(٦) .. ثم ذكر نقولاً عن بقية الأئمة المذكورين سابقاً في إثبات الحد، وذكر أدلتهم على ذلك من الكتاب والسنة.

وقد سبق بيان أن الإمام ابن أبي العز الحنفي قد ذكر ذلك وأبان عن وجه الحق فيه والصواب، كما أوضح أن كلام الطحاوي حين نفى الحد بقوله: (وتعالى عن الحدود والغايات) إنما كان رداً على المشبهة .. قال: "فالمعنى الذي أراده الشيخ - رحمه الله - من النفي الذي ذكره هنا حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون الله حداً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد حماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، ويروون الحديث ولا يقولون: كيف؟، وإذا سئلوا قالوا بالأثر، وسيأتي في كلام الشيخ: (وقد أعجز خلقه عن الإحاطة به)، فعلم أن مراده: أن الله تعالى عن أن يحيط أحد بحدّه، لأن المعنى أنه متميز عن خلقه منفصل مباين لهم"، وذكر الأثر المروي عن عبد الله بن المبارك في إثبات الحد، ثم قال معقّباً: "ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله غير حال في خلقه ولا قائم، بل هو القيوم القائم بنفسه المقيم لما سواه،

(١) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ص ٢٩٥ ط دار السلام ضمن مجموعة عقائد السلف.

(٢) وهو مخطوط يقع في تسع وعشرين لوحة توجد منه نسخة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية، ودشت التي ينتمي إليها مؤلف هذا الكتاب: بلدة بين إربل وتبريز كما جاء في معجم البلدان ٢/ ٤٥٦.

(٣) إثبات الحد لله تعالى ق ٦.

(٤) السابق.

(٥) السابق ق ٥.

(٦) المصدر السابق ق ٦.

فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته، وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة^(١) أهـ.

٣- شبهة الاستدلال على الصفات الخيرية والفعلية بقياس التمثيل:

ويعجب المرء أيضاً ويتساءل كيف فهم بعض الأشاعرة من نفسه أو من كلام الأشعري أن إثبات ما أسموه بـ (الظواهر الموهمة من الصفات) يكون بطريق القياس والتمثيل، بما يعني عدم حملها على ظاهرها وتأويلها وصرفها إلى المجاز، كذا دون ما قرينة شرعية أو عقلية أو لغوية.. وممن ابتلوا بهذا أبو حاتم محمد بن حبان ت ٣٥٤، قال في صحيحه ١/ ٥٠١ - وقد نقله عنه بحفاوة بالغة د. عمر كامل المنشق السعودي -: "هذا الخبر - يعني به حديث وضع الرب جل وعلا قدمه في النار حتى تقول: قط قط - هو من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أن يوم القيامة، يُلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلي فتقول: قط قط، تريد: حسبي حسبي"، يقول: "لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله جل وعلا: (لهم قدم صدق عند ربهم .. يونس/ ٢)، يريد: موضع صدق، لا أن الله يضع قدمه في النار، جل ربنا عن مثل هذا وأشباهه".

وقال في صحيحه ٢/ ٥٠٤ ما نصه: "هذه - يعني: قوله ﷺ (إلا كأنما يضعها في يد الرحمن) ونحوها - أخبار أطلقت من هذا النوع، ثوهم من لم يُحكم صناعة العلم، أن أصحاب الحديث مشبهة، عائد بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث، ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون تكييف صفات الله جل ربنا عن أن يُشَبَّه بشيء من المخلوقات، أو يُكَيَّف بشيء من صفاته، إذ ليس كمثله شيء".

فتأويل القدم بالموضع وإخراج اليد عن ظاهر معناها لكونها مما يوهم التمثيل وبزعم أنه مما لا يتعارفه الناس.. وهكذا، هي - من دون شك - تأويلات تُخرج نصوص الصفات عن ظاهرها وحقائقها، وقد تكلف أصحابها - على نحو ما رأينا - من التأويلات المستكرهة والمجازات المستنكرة التي يعلم العقلاء أنها أبعد شيء عن احتمال ألفاظ النصوص لها، وأنها بالتحريف أشبه منها بالتفسير، فهم قد فهموا منها مثل ما للمخلوقين، وظنوا أن لا حقيقة لها إلا ذاك^(٢)، وهذا من ضيق العطن، لكونه تعالى في ذاته وصفاته: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، ولأنه "سبحانه أعلم بنفسه وأسمائه وصفاته، ورسله الكرام هم الأمناء الصادقون في بيان كل ما يتعلق به عز وجل".

وهذا يعني أن أسماء الله وصفاته توقيفية، إذ يتوقف المسلم في إثباتها على ما وردت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة الصحيحة، فلا يجتهد من عند نفسه في إضافة شيء غير الذي ورد، والزيادة في الأسماء والصفات كالنقصان منها، وصدق الله إذ يقول: (أنتم أعلم أم الله .. البقرة/ ١٤٠)، يقول الإمام أحمد: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث) .. وهذا هو موقف جمهور السلف الذين كانوا وقافين عند ما ورد به الشرع ولا يتجاوزونه، يقول صاحب الجوهرة: (واختار أهل السنة أن أسماء الله تعالى توقيفية وكذا صفاته، فلا تُثبت لله اسماً ولا صفة إلا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع)^(٣).

وفي رد من قال بالتمثيل في صفات الله تعالى وبيان أن الإثبات لا يستلزم التمثيل، وأن مذهب أهل الحديث هو الإثبات بلا تمثيل.. يقول الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب (حلية الأولياء): "طريقنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول.. وأن الأحاديث التي ثبتت في العرش واستواء الله عليه، يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه والخلق بانئون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه"^(٤).

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٦٠.

(٢) ينظر استعجال الصواعق ص ٦٣، ١٢٣.

(٣) مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد د. خضر سوندك ص ١٤١ وينظر تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري ص ٥٣.

(٤) أحمد بن عبد الله بن أحمد كان - كما قال الذهبي في العلو ص ١٧٦ - حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية، ذكره ابن عساكر في أصحاب الأشعري ت ٤٣٠.

(٥) العلو للذهبي ص ١٧٦ ومختصره ص ٢٦١ والاعتقاد لأبي نعيم واجتماع الجيوش ص ١١٠ والمعارج ١/ ١٤٩.

ويقول أبو العباس بن سريج ت ٣٠٦، في كلام تأثر فيه بشيخه الإمام الشافعي: "حرام على العقول أن تمثل الله سبحانه، وعلى الأوهام أن تحده وعلى الظنون أن تقطع وعلى الضمائر أن تعمق وعلى النفوس أن تفكر وعلى الأفكار أن تحيط وعلى الأبواب أن تصفه إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله .

وقد صح وتقرر واتضح عند جميع أهل الديانة والسنة والجماعة من السلف الماضين والصحابة والتابعين من الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا، أن جميع الآي الواردة عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله ﷺ في الله وفي صفاته التي صححها أهل النقل وقبلها النقاد الأثبات، يجب على المرء المسلم المؤمن الموفق، الإيمان بكل واحد منها كما ورد، وتسليم أمره إلى الله كما أمر، وذلك مثل قوله تعالى: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام .. البقرة/ ٢١٠)، وقوله تعالى: (وجاء ربك والملك صفاء صفاء .. الفجر/ ٢٢) وقوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥) وقوله تعالى: (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه .. الزمر/ ٦٧) ونظائرها مما نطق به القرآن كالفوقية والنفوس واليدين والسمع والبصر والكلام والعين والنظر والإرادة والرضا والغضب والمحبة والكراهة والعناية والقرب والبعد والسخط والاستحياء والدنو كقاب قوسين أو أدنى وصعود الكلام الطيب إليه وعروج الملائكة والروح إليه وتجليه والوجه وخلق آدم عليه السلام بيده، ونحو قوله: (أأمنتم من في السماء .. الملك/ ١٦) .. وغير ذلك من صفاته المتعلقة به المذكورة في الكتاب المنزل على نبيه .

وجميع ما لفظ به المصطفى من صفاته كغرسه جنة الفردوس بيده وشجرة طوبى بيده وخط التوراة بيده، والضحك والتعجب، ووضع قدمه على النار فتقول قط قط، وذكر الأصابع والنزول كل ليلة إلى سماء الدنيا.. وكغيرته وفرحه بتوبة العبد .. وغير هذا مما صح عنه ﷺ من الأخبار المتشابهة الواردة في صفات الله - سبحانه - ما بلغنا وما لم يبلغنا مما صح عنه.

اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن، أن نقبلها ولا نردها ولا نتأولها بتأويل المخالفين ولا نحملها على تشبيه المشبهين ولا نزيد عليها ولا ننقص منها ولا نفسرها - يعني تفسيراً يخرجها عن ظاهر معناها كما كان يفعل أتباع جهم - ولا نكفيها، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ولا نشير إليها بخواطر القلوب ولا بحركات الجوارح، بل نطلق ما أطلقه الله عز وجل، ونفسر ما فسر النبي ﷺ وأصحابه والتابعون والأئمة المرضييون من السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونجمع على ما أجمعوا عليه ونمسك عما أمسكوا عنه ونسلم للخبر الظاهر والآية الظاهر تنزيلها، لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعة" أ.هـ.

ومما يوضح قول شارح الطحاوية في آخر ما نقلناه عنه: (نسلم للآية الظاهرة ونؤمن بها بلا تمثيل)، ويرد قول ابن حبان.. "أن العلم الإلهي - على ما نص عليه شارح الطحاوية ص ٥٢ - لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي فيه أفرداه، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها .. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها .. ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى: (ولله المثل الأعلى .. النحل/ ٦٠)، مثل أن يعلم أن كل كمال للممكن أو للمحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالواجب القديم أولى به .. وكل نقص أو عيب في نفسه إذا وجب نفيه عن أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات، فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى"١.

وفي نفي التمثيل عن صفات الخالق - سبحانه - وإثباتها كما جاءت على ظاهرها، يقول العلامة أبو بكر محمد بن موهب في شرحه لرسالة الإمام أبي محمد بن أبي زيد - بعد كلام طويل في الاستدلال على علوه سبحانه فوق عرشه -:

(١) اجتماع الجيوش ص ٦٢- ٦٤ باختصار وينظر العلو ص ١٥٢، ١٥٣ ومختصره ص ٢٢٦، ٢٢٧ وينظر نص الشافعي ذم التأويل ص ٢٩.
(٢) شرح الطحاوية ص ٥٣ باختصار.

"فلما أيقن المنصفون أفراد ذكره بالاستواء على عرشه بعد خلق سماواته وأرضه وتخصيصه بصفة الاستواء، علموا أن الاستواء هنا غير الاستيلاء ونحوه، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه وأنه على الحقيقة لا على المجاز لأنه الصادق في قبله، ووقفوا عن تكيف ذلك وتمثيله إذ ليس كمثله شيء"^١.

ومما جاء في كلام ابن قدامة موفق الدين^٢ في وجوب حمل الصفات على حقيقتها وظواهر معانيها وعدم جواز تأويلها بما يخالف هذه الظواهر أو على التمثيل، قوله في لمعة الاعتقاد: "ومما جاء من آيات الصفات قول الله تعالى: (وبقي وجه ربك .. الرحمن/ ٢٧)، وقوله سبحانه: (بل يدها مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤) .. وقوله سبحانه: (وجاء ربك .. الفجر/ ٢٢)، وقوله: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله .. البقرة/ ٢١) .. ومن السنة قوله ﷺ: (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا)، وقوله: (يعجب ربك من الشاب ليس له صبوة)، وقوله: (يضحك الله إلى رجلين قتل أحدهما الآخر ثم يدخلان الجنة) .. فهذا وما أشبهه مما صح سنده، وعُدلت روايته نؤمن به ولا نرده ولا نجده، ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره، ولا نشبهه بصفات المخلوقين ولا بسمات المحدثين، ونعلم أن الله سبحانه لا شبيه له ولا نظير (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، وكل ما يُخَيَّل في الذهن أو خطر بالبال، فإن الله تعالى بخلافه"^٣.

ولابن تيمية في (التدمرية) ص ٤: "قد عُلِمَ أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبتته الله من الصفات من غير تكيف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته .. فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، ففي قوله: (ليس كمثله شيء) رد للتشبيه والتمثيل، وفي قوله: (وهو السميع البصير) رد للإلحاد والتعطيل"، ويتبع ذلك بالقول بأنه "سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل"^٤.

وله في مجموع الفتاوى ٦/ ٥١٥ ما نصه: "وجماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، ويصان ذلك عن التحريف والتمثيل والتكيف والتعطيل، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فمن نفى صفاته كان معطلاً ومن مثل صفاته بصفات مخلوقاته كان ممثلاً، والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى: (ليس كمثله شيء) فهذا رد على الممثلة، (وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، رد على المعطلة، فالممثل يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً"^٥.. وسيأتي المزيد من أقواله عند الحديث عن التجسيم.

ويقول ابن مende في كتاب التوحيد ص ١٦٧ وأبو بكر الخطيب فيما نقله عنه ابن قدامة في ذم التأويل ص ٢٥: "إن الأخبار في صفات الله جاءت متواترة عن نبي الله ، موافقة لكتاب الله عز وجل، نقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله في تنزيله، وبينه الرسول ﷺ عن كتابه مع اجتناب التأويل والجحود وترك التمثيل والتكيف".

ويقول صاحب (سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد):

- | | | |
|-------------------------|---|--------------------------|
| وكل ما له من الصفات | * | أثبتها في محكم الآيات |
| أو صح فيما قاله الرسول | * | فقاه التسليم والقبول |
| نمرها صحيحة كما أتت | * | مع اعتقادنا لما له اقتضت |
| من غير تحريف ولا تعطيل | * | وغير تكيف ولا تمثيل |
| بل قولنا قول أئمة الهدى | * | طوبى لمن يهديهم قد اقتدى |

(١) العلو للحافظ الذهبي ص ١٩٣.

(٢) هو الشيخ الإمام القدوة العلامة المجتهد أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي، كان ثقة حجة ورعاً عابداً على قانون السلف، كما كان بحراً زاهراً في العلم والذكاء، من تصانيفه ذم التأويل وصفة العلو ولمعة الاعتقاد ومختصر منهاج القاصدين ت ٦٢٠ .. الكشف ٥/ ٤٥٩.

(٣) شرح لمعة الاعتقاد ٢٥: ٣٣ وينظر للمزيد من أقوال أئمة العلم وأدلة العقل كتابنا (موقف السلف من المجاز) ص ١٠١، ٢٠٠ وما بعدهما.

يقول في شرح بعضها بعد أن أورد تأويلاتهم المنحرفة الاستواء بالاستيلاء واليد بالنعمة .. وهكذا، وردها: "نمر صفات الله من غير تمثيل، أي من غير تشبيه لشيء من صفات الله بصفات خلقه، فكما أنا نثبت له ذاتاً لا تشبه الذوات، فكذلك نثبت له ما أثبت لنفسه من الأسماء والصفات ونعتقد تنزهه وتقديسه عن مماثلة المخلوقات، وإذا كان القول على الله بلا علم في أحكام الشريعة هو أقبح المحرمات كما قال تعالى: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون .. الأعراف/ ٣٣)، فكيف بالقول على الله بلا علم في إلهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته من تشبيه خلقه به أو تشبيهه بخلقه، علماً بأن تمثيل صفاته تعالى بصفات خلقه هي من تشبيه الخالق بالمخلوق، وقد نزه الله نفسه عن ذلك كله في كتابه فقال: (فلا تضربوا الله الأمثال .. النحل/ ٧٤) وغير ذلك من الآيات.

على أن الظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإنه تعالى لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثل شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة: (تفسيرها قراءتها)، وقال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما أثبتته لنفسه مما وردت به الآيات الصريحة ووصفه به رسوله ﷺ مما ورد في الأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله وعظمته، ونفى عن الله النقائص فقد سلك سبيل الهدى^١ .. وساق الشيخ حكماً على إثر ذلك قول الإمامين أحمد والشافعي رحمهما الله تعالى، فليراجع.

وفيما سبق – وهو قليل من كثير – ما يكفي، وما يشير صراحة إلى أن إجماع أئمة السلف وخير القرون، كان على حمل أي الصفات على ظاهرها .. وعلى أنها جاءت على الحقيقة الشرعية واللغوية، وليس كما يدعي المدعون – بعد أن شبهوا ومثلوا – أنها مصروفة إلى المجاز .. وإجماعهم – كما هو معلوم – هو سبيل المؤمنين، والخارج عليه متبع والعياذ بالله لطريق شياطين الجن والإنس من نحو الجهمية والمعتلة والقدرية، كما أنه طاعن في عقيدة من صح عنه – عليه السلام – قوله في حقهم: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)^٢.

فلقد كثر الكلام حول ما حلا للمتأخرين أن يسموه (ظواهر النصوص الموهمة) – وقد عنوا بها ما ورد من نصوص الوحي فيما تعلق بأي وأحاديث الصفات – وتخطبوا فيما جنحوا إليه، فمن قائل بالتفويض في معانيها وناسب ذلك إلى السلف الصالح، ومن قائل فيها بالتأويل ومخرج لها عن ظاهرها دون دليل.

وبعد ما سبق تقريره على مدار البحث من كلام إمام المذهب ولاسيما في تقرير مذهبه الذي أفضنا فيه مؤخراً، وكذا سائر ما نقلناه عن الأئمة الأعلام، ما أظن أن يغيب عن العاقل الفطن، أنه لا التفويض في معاني الصفات كان دأب السلف، ولا ما نسبته أولئك الجهلة إلى السلف بالصحيح بالمرة، ولا ما أعملوا فيه عقولهم وأجهدوا فيه أنفسهم من تأويلات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، بسليم معتقد السلف أو صحيحه .. وإنما كان طريقهم هو ذاك الذي وضع قاعدته الإمام مالك – وقد استقاها من شيخه (ربيعه الرأي)، وما ثبت بصحيح مسلم عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها – من أن (الاستواء معلوم – أي: غير مجهول المعنى في لغة العرب – والكيف مجهول)^٣ فهو وحده الذي يفوض العلم فيه إلى الله تعالى دون المعنى^٤.

(١) معارج القبول ١/ ٢٩٥، ٢٩٦ باختصار وينظر شرح هذه الأبيات ونظائرها المعارج ١/ ٢٧٩، ٢٨٩ وما بعدهما.

(٢) رواه البخاري في الشهادات وفضائل أصحاب النبي ﷺ وفي الأيمان، ومسلم ٢٥٣٥ والترمذي ٢٢٢٢ وأبو داود ٤٦٥٧ والنسائي ٧- ١٧، ١٨.

(٣) العلل للذهبي ص ١٩٤، ٩٨ ومختصره ص ٢٨٦، ١٣٢، ١٨٠ والعلل لابن قدامة ص ٧٦، ٨٢، ١٠٥ وينظر شرح أصل السنة للإلكاني ٦٦٣: ٦٦٥ وتفسير القرطبي ٣/ ٢٧٣ والأسماء والصفات للبيهقي ص ٥٦١، ٥٦٢ واجتماع الجيوش ص ١٠٣، ١١٠، ٤٤ والمعارج ١/ ١٣٢، ١٥٢.

(٤) وقد أدى جهل هذه القاعدة – وكذا ما نسوقه من أقوال أئمة العلم – بواحد ممن جهلوا طريقة ومنهج السلف في التعامل مع صفات الخالق سبحانه لأن يحكم بتخطئة "من قال: إن التفويض الذي عليه السلف: هو علم المعنى وتفويض الكيف؛ لأن الذي علم المعنى – كذا يقول – لا يقال له فوض، وكيف يفوض شيئاً علم معناه؟ فهذا تناقض – يضيف هو إليه – ومخالفة للسلف في إثبات الكيف لله تعالى"، يقول: "فبينما نرى تضافر نصوص السلف صريحة في نفي الكيف عن ذات الله وصفاته، نرى المشبهة يثبتون لله تعالى كيفاً يفوضون معرفته لله" أ.هـ من كلام د. عمر كامل في رده على الحوالي ص ٥٢، ٥٤ .. وما درى هذا المنشق السعودي أن ما نفاه السلف ليس الكيف وإنما الخوض فيه، وأن للصفات جانبين، وما فوض فيه أهل الحق وهو البحث في كيفية وكنه صفاته تعالى وذاته وأفعاله، يختلف عن جانب ما علموه منه .. ولا درى أيضاً أن المؤولة هم الذين تناقضوا حين فوضوا والمشبهة هم الذين جسموا حين كيفوا .. وأن أهل السنة قد نجوا من كل هذا حين توسطوا وأثبتوا من غير تكليف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل .. وإنما أوتي مخطئ علماء الأمة من حيث جهله بأن للصفات جانبين جاء ذكرهما في عبارة مالك، وجهله كذلك بمنشأ الخطأ عند علماء الكلام ومن تأثر بقول المفوضة من متأخري الأشاعرة .. وينظر تفاصيل ذلك في كتابنا (منهج السلف في تفويض الصفات) ص ٨٩: ١٣٦.

رابعاً: من أقوال أئمة السلف في صحيح معتقد الصفات وتعظيم ما عليه الأشعري .. مقارنة بأقوال مخالفيهم:

على أن أمر إثبات الصفات دون تشبيه أو تمثيل ونفي المجاز عنها والوقوف على ظاهر معانيها دون كفياتها لم يكن أبو الحسن فيه بدعاً من سائر أهل التحقيق من العلماء، فقد قال أبو سعيد الدارمي في تعقيبه على ما أورده الإمام مالك (الاستواء معلوم والكيف مجهول): "صدق مالك، لا يعقل منه كيف ولا يجهل منه الاستواء، والقرآن ينطق ببعض ذلك في غير آية"^١.

ومما جاء عن شيخ أبي الحسن الأشعري زكريا بن يحيى الساجي محدث البصرة وشيخها ومفتيها، قوله: "القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناها: أن الله تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف يشاء"، وساق سائر الاعتقاد^٢ .. وهكذا كان الأمر لدى الإمام أحمد بن حنبل على ما نص على ذلك الأشعري نفسه، ولدى مالك إمام دار الهجرة – على ما مر بنا منذ قليل – وغيرهما من أئمة المذاهب الأربعة وسلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

فعن محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى^٣ فيما رواه عنه الحافظ المقدسي وشيخ الإسلام أبو الحسن علي بن محمد الهكاري بسنده، قوله: "القول في السنة التي أنا عليها ورأيت عليها الذين رأيتهم فأخذت عنهم مثل سفيان بن عيينة ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وذكر شيئاً ثم قال: وأن الله على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء وينزل إلى سماء الدنيا كيف يشاء وذكر سائر الاعتقاد"^٤، ولشيخه عالم الكوفة وكيع بن الجراح^٥ قوله في أحاديث الصفات مثل (حمل السماوات على أصبع)، (قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن): "نسلم بهذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف كذا، ولا لم كذا"^٦.

وعن أبي حنيفة قوله في (الفقه الأكبر) ص ٣ – وقد مر بنا –: "وله تعالى يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف".

ويقول الدارمي: "وهو قول أهل السنة قاطبة .. أن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها، وأن استواءه كما أخبر في كتابه وأنه كما يليق به، لا نتعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفياً ولا إثباتاً، بل نسكت – يعني عن الكلام في كفيته – ونقف كما وقف السلف، ونعلم أن لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون"^٧ .. ويقول الإمام الأوزاعي^٨ وذلك فيما رواه عنه الحاكم والذهبي والبيهقي بسند جيد قال: "كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته"^٩.

(١) الرد على الجهمية ص ٢٨٠ من عقائد السلف، وينظر أبو نعيم في الحلية ٦/ ٣٢٥، ٣٢٦ وشرح أصول السنة ٣/ ٣٩٨ مجلد ٢ رقم ٦٦٤ والعلو لابن قدامة ١٠٥ وذم التأويل ص ١٥ وعقيدة السلف للصابوني ١/ ١١٠، ١١١ من المنيرة والبيهقي في الأسماء ٨٦٦، ٨٦٧ وفتح الباري ١٣/ ٤٠٦.

(٢) العلو للذهبي ص ١٥٠ ومختصره ص ٢٢٣ وينظر اجتماع الجيوش ص ٩٧ ومعارج القبول ١/ ١٤٦.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب المطلب المكي، أحد الأئمة الأربعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين ولد ١٥٠ بغزة فلسطين وتوفي بمصر ٢٠٤ .. التذكرة ١/ ٣٦١ والتقريب ١/ ٤٣.

(٤) العلو ص ١٢٠ ومختصره ص ١٧٦ وينظر وصية الإمام الشافعي ص ٥٤ والمعارج ١/ ١٣٨ والأسماء والصفات ص ٥١٧ وعون المعبود ١٣/ ٤١، ٤٧ وسأقه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة بإسناده المتصل إلى الشافعي ٢٨٣/ ١.

(٥) ابن مليح الرواس الكوفي الإمام الحافظ الثبت، محدث العراق وأحد الأئمة الأعلام، قال أحمد بن حنبل: "ما رأيت عيني مثل وكيع قط يحفظ الحديث ويذكر بالفقه في حسن مع ورع واجتهاد ولا ينكلم في أحد" ت ١٩٧ .. التذكرة ١/ ٣٠٦ والتقريب ٢/ ٢٣١.

(٦) العلو ١١٧ ومختصره ص ١٦٩ والسنة لعبد الله بن أحمد ص ٦٤ والصفات للدارقطني ص ٧١.

(٧) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص ٣٣ وينظر مختصر العلو ص ١٤١، ١٤٢ والأسماء والصفات للبيهقي ص ٥٦٣ وفتح الباري ١٣/ ٣٤٥ باب (وكان عرشه على الماء)، وعقائد السلف ص ٥٨٧ عن تفسير القاسمي المسمى بـ (محاسن التأويل)، والمعارج ١/ ١٣٥.

(٨) هو الإمام الفقيه الثقة الجليل أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو، من عباراته المشهورة: "عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول"، وكان رحمه الله أعلم أهل الشام في زمانه ت ١٥٧ .. التقريب ١/ ٤٩٣ وفيات الأعيان ٣/ ٣٦١ العلو ١٠٢.

(٩) ينظر الأسماء والصفات للبيهقي ص ٦١ والعلو ص ١٠٢ ومختصره ص ١٣٧ والفتوى الحموية ص ٢٣ واجتماع الجيوش لابن القيم ص ٨٤ ومعارج القبول لحكمي ١/ ١٣٤ وفتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٤٥.

ويقول شيخ خراسان قتيبة بن سعيد^١: "قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة: نعرف ربنا سبحانه بأنه في السماء السابعة على عرشه، كما قال جل جلاله: (الرحمن على العرش استوى .. طه/٥)"^٢ .. ويقول إسحاق بن راهويه شيخ البخاري فيما رواه عنه الخلال: "إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة"^٣.

وقال أبو زرعة الرازي^٤ وأبو حاتم الرازي^٥ فيما رواه عنهما عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: "سألت أبي وأبا زرعة رحمهما الله تعالى عن مذهب أهل السنة والجماعة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً ومصرأً وشاماً ويمناً وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذاهبهم .. أن الله تبارك وتعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف أحاط بكل شيء علماً (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)"^٦.

وما قيل بحق استوائه تعالى، يقال بحق جميع ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله دون ما تفرقة بين صفات وصفات .. ومما جاء في ذلك عن أهل العلم:

ما رواه البيهقي والحافظ الذهبي عن إسحاق بن راهويه أيضاً، قال دخلت على عبد الله بن طاهر أمير خراسان فقال لي: ما هذه الأحاديث؟ تروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام، فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟^٧، قال: نعم، قلت: فلم نتكلم في هذا؟^٨ .. يريد بيان أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوق الذي يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر، كما يريد إثبات ذلك دون تشبيه أو تمثيل أو تجسيم، والتسليم بما سلم به أهل الحديث وعدم إدخال العقل فيما لا يمكن إدراك حقيقته وكنهه.

وما حكاه عباد بن العوام، قال: قدم علينا القاضي شريح^٩ مذ نحو من خمسين سنة، فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا)، و(إن أهل الجنة يرون ربهم)^{١٠}، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا ثم قال: "أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن الصحابة، فهم ممن أخذوا؟"^{١١} .. وما جاء عن سفيان بن عيينة فقد قيل له: هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية؟ قال: "حق على ما سمعناها ممن نثق به ونرضاه"^{١٢}.

(١) كان إماماً صدوقاً لقي مالكا والليث وحماد بن زيد والكبار، وعمر دهرأً وازدحم الحفاظ على بابيه، كذا ذكره الذهبي في العلو ص ١٢٨ ت ٢٤٠.

(٢) العلو ص ١٢٨ ومختصره ص ١٨٧ واجتماع الجيوش ص ٩٠ والمعارج ١٤٠/١.

(٣) العلو ص ١٣٢ ومختصره ص ١٩٤، وينظر معارج القبول ١٤١/١.

(٤) الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي، كان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً وديناً وإخلاصاً وعلماً وعملاً، حدث عنه مسلم، قال عنه أحمد: "ما عبر جسر بغداد أحفظ منه"، وقال أبو حاتم: "ما خلف أبو زرعة بعد مثله" ت ٢٦٤ .. التذكرة ٥٥٧/٢ العلو ١٣٨.

(٥) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الحفاظ ومن كبار أئمة أهل الأثر، كان ثقة متقناً ثباتاً من أهل الأمانة والمعرفة، حدث عنه أبو داود والكبار وقال عنه محمد بن سلمة: "ما رأيت بعد ابن راهويه ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه منهما" ت ٢٧٧ .. العلو ص ١٣٩ والتذهيب ٥/٢٤.

(٦) العلو للذهبي ١٣٨ ومختصره ٢٠٤ ولابن قدامة ١١٠، ١١٨ واللالكائي ١٧٦/١، ١٧٧ والجيوش ٩١ والمعارج ١٤٣/١، ١١٩ وينظر عقائد السلف ص ٥٧٢ عن تفسير القاسمي، والفتاوى ٢/٢٢٢.

(٧) وهذا الذي أشار إليه إسحاق هو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه تعالى لا يزال فوق العرش ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء.

(٨) ينظر الأسماء ص ٦٠٨ والعلو ص ١٣٢ ومختصره ص ١٩٢ والمعارج ١٤١/١، ٢٤١.

(٩) ابن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي الكوفي أبو عبد الله، كان فقيهاً عالماً نبيلاً صدوقاً عاقلاً شديداً على أهل الريب والبدع صحيح القضاء، وكان أحضر الناس جواباً، ولي القضاء بواسط ثم ولي الكوفة ومات بها سنة ١٨٨ .. التذهيب ٢/٤٩٧.

(١٠) يعني الذي أوله: (هل تضارون في رؤية الشمس)، والحديث وبنحوه أخرجه البخاري ٨٠٦، ٤٥٨١، ٦٥٧٣، ٦٥٧٤، ٧٤٣٤، ٧٤٣٩ ومسلم ١٨١: ١٨٣، ٢٩٩: ٣٠٢، ٦٣٣، ٢٩٦٨ والترمذي ٢٥٥٢، ٢٥٥٤ والنسائي ٢٤٥ وأبو داود ٤٧٣٠ وابن ماجه ١٧، ١٧٩ وابن أبي عاصم ٤٤٣، ٤٤٤ وأحمد ٢/٢٧٥، ٣٣٢، ٣٨٩، ٥٣٤، ٣٦٠/٤.

(١١) العلو ص ١٠٨ ومختصره ص ٤٩ وينظر السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ٥٠٩ والتوحيد لابن مندة ٣/ ١١٦، ٣٠٦ والصفات للدارقطني ص ٧٣ والصفات للبيهقي ص ٦٠٧ والمعارج ٢٧٢/١.

(١٢) العلو ص ١١٥ ومختصره ١٦٥ والسنة لعبد الله ابن أحمد ٤٢٤، ٧٣٨ والصفات للدارقطني ص ٧٠.

ومما جاء عن إمام المحدثين علي بن المديني^١ – وقد سئل عن قول أهل الجماعة – قوله: "يؤمنون بالرؤية وبالكلام، وأن الله فوق عرشه استوى"^٢.. كما جاء عن أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم^٣ قوله: "جميع ما في كتابنا – كتاب السنة الكبير – من الأخبار التي ذكرنا أنه توجب العلم، فنحن نؤمن بها لصحتها وعدالة ناقلها، ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كفيته، فذكر من ذلك النزول إلى السماء الدنيا والاستواء على العرش"^٤.

وذكر الإمام العارف بالله أبو منصور معمر بن زياد الأصبهاني^٥ في وصيته قوله: "أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل التصوف والمعرفة"..^٦ إلى أن قال بعد ذكره أشياء: "وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول والكيف مجهول، وأنه بائن من خلقه والخلق بائنون منه، فلا حلول ولا مازجة ولا ملاصقة، وأنه سميع بصير عليم خبير يتكلم ويرضى ويسخط ويعجب ويضحك ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال"^٧.

ومما جاء في كلام ابن عبد البر^٨ في شرحه لحديث النزول من الموطأ، قوله: "هذا حديث صحيح لم يختلف أهل الحديث في صحته، وفيه دليل على أن الله تعالى في السماء على العرش فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة، وهذا أشهر عند العامة والخاصة، وأعرف من أن يُحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم"^٩.. ومن قوله: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكفوا شيئاً من ذلك، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يجعلونها شيئاً على الحقيقة"، كذا ذكره الذهبي في العلو وابن حجر في شرحه لصحيح البخاري^{١٠}.

ومما جاء في كلام ابن قدامة موفق الدين – وذلك بعد أن ساق كلاماً في هذا الصدد للإمام أحمد والإمام الشافعي – قوله: "وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله"^{١١}.

ومن كلام الإمام البارِع الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الشافعي صاحب التفسير المعروف باسمه، في هذا الصدد: "وأما قوله تعالى (ثم استوى على العرش .. الأعراف/ ٥٤ يونس/ ٣ الرعد/ ٢ الفرقان/ ٥٩ السجدة/ ٤ الحديد/ ٤)، فللناس فيها مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه ولا تعطيل"^{١٢}.

وقد دل هذا الإجماع – وعلى نحو ما أفاده ابن قدامة المقدسي ولوح به – على بطلان كل تأويل يُخرج أيّاً من الصفات الثابتة بطريق صحيح عن ظاهر معناها، على نحو ما زعم البعض – تحت دعوى تنزيه الله تعالى عن المشابهة – في تأويل اليد والأصبع بالقدرة والملك، والعجب بالرضا، والضحك بالرحمة، والمناجاة بالإقبال، والدنو بالقرب، وعلوه بعلو الشأن والشرف والمنزلة، والاستواء بالاستيلاء، والوجه بالذات، والإعراض بالسخط،

(١) هو إمام المحدثين أكثر الإمام البخاري في صحيحه من الأخذ عنه، وقال: "ما استصغرت نفسي إلا بين يدي ابن المديني" ت ٢٣٤ هـ .. العلو ص ١٢٩.

(٢) العلو ص ١٢٩ ومختصره ص ١٨٩ ومعارج القبول ١٤١/١.

(٣) الشيباني الإمام الحافظ قاضي أصبهان صاحب التصانيف ومنها (السنة الكبير) جمع فيه خمسين ألف حديث، روى عن أصحاب شعبة وحماد بن سلمة، ت ٢٨٧ .. العلو ١٤٦ وكشف الظنون ٥/ ٥٣.

(٤) ينظر العلو ص ١٤٦ ومختصره ص ٢١٧ والمعارج ١٤٤/١.

(٥) هو أبو منصور معمر بن أحمد بن محمد شيخ الصوفية في زمانه، روى عن الطبراني وذويه ت ٤١٨ .. العلو للذهبي ص ١٧٧ وشذرات ٣/ ٢١١.

(٦) العلو ص ١٧٧ ومختصره ص ٢٦٢ والمعارج ١٤٩/١.

(٧) هو الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي، اشتهر فضله في الأقطار ولا غرو فهو صاحب المصنفات النفيسة من نحو (التمهيد) و(الاستنكار) و(الاستيعاب) و(جامع بيان العلم وفضله) وغيرها ت ٤٦٣ .. العلو ص ١٨١، ١٨٣.

(٨) العلو ص ١٨١ ومختصره ص ٢٦٨ والمعارج ١٥٠/١.

(٩) العلو ص ١٨٢ ومختصره ص ٢٦٨ وينظر فتح الباري للحافظ ابن حجر ١٣/ ٣٤٦.

(١٠) لمعة الاعتقاد بشرح الشيخ ابن عثيمين ص ١٩.

(١١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠.

والغضب بإرادة إيصال العذاب وهكذا، لتتافي كل ذلك مع الإثبات .. كما دل ضمناً على بطلان التوسع في صفات السلوب، لكون ذلك خوض في الكيف الذي تضافرت كلمة السلف على تفويض علمه إلى الله.

هذا ويؤكد كل ما سبق ذكره، على أن ما اختطه الأشعري في منهج ظهرت لنا معالمه، ونص فيه على اتباع الإمام أحمد وغيرهم من علماء السلف، هو عينه الذي تقرر لدى الصحابة وتابعيهم بإحسان .. لكن – وهذا من شديد ما يؤسف له – نرى الكثير ممن يدعون الانتماء إلى الأشعري لا يعون طريقته^١ ولا يريدون استيعاب ما ثبت عليه السلف .. وأصبح المنادي فيهم سلفاً وخلفاً، هو^٢ كمن قال الشاعر بحقه:

لقد أسمعت إذ ناديت حياً * ولكن لا حياة لمن تنادي

فهذا عبد القاهر البغدادي ت ٤٢٩ وهو من كبار الأشاعرة ينسب إلى الأشعري قولاً في صفة (الاستواء) لم يقله، وهو أن الله أحدث فعلاً في العرش سماه استواء، ثم يقول: "والصحيح عندنا، تأويل العرش في هذه الآية على معنى الملك، كأنه أراد أن الملك ما استوى لأحد غيره"^٣.

وهذا أبو حامد الغزالي وهو من المعدودين عند ابن عساكر من الطبقة الخامسة السائرين على منوال الأشعري، يذهب – وقد ذكر تراجعه عن هذا شارح الطحاوية ص ١٤٨ – إلى أن الاستواء بمعنى الاستيلاء ويدافع عن ذلك دفاعاً شديداً، فيقول: "ويصلح الاستيلاء عليه – أي على العرش – لأن يمتدح به، ويتبعه به على غيره – الذي هو دونه في العظم – فهذا مما لا يحيله العقل ويصلح له اللفظ، فأخلق بأن يكون هو المراد قطعاً، أما صلاح اللفظ له فظاهر عن الخبير بلسان العرب، وإنما ينبو عن فهم مثل هذا، أفهام المتطفلين على لغة العرب الناظرين إلى لسان الترك، حيث لم يتعلموا منها إلا أوائلها، فمن المستحسن في اللغة أن يقال: (استوى الأمير على مملكته)، حتى قال الشاعر"، وراح يستشهد ببيت الأخطل النصراني:

استوى بشر على العراق * من غير سيف أو دم مهراق"^٤،

وهو يخلص من كل هذا إلى ترسيخ قاعدة: "أن كل ما لا تأويل له فهو مردود، وما صح وتطرق إليه التأويل قبل"^٥ .. وله ولسواه في غير صفة الاستواء كلام مثل هذا.

والأمدي – وهو محسوب على الأشاعرة – لا يعتبر الظواهر الواردة في القرآن من اليبين والأعين والاستواء على العرش، صفات وإن كانت واردة في الشرع، وذلك لأن دلالتها على الصفات – باعتقاده – محتملة، والاحتمال يجعل دلالتها على الصفات غير قطعية، وحيث إنها غير قطعية فلا يجوز إثباتها للذات، لأن هذه مسألة عقدية تحتاج إلى قطعية الدلالة، يقول: "وأما ما قيل بثبوته من باقي الصفات – يعني من نحو الوجه واليد والعين والجنب والساق والرجل والنزول والاستواء ونحو ذلك – فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضايا العقول"، ويقول: "واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها – بحيث يقال بمدلولاتها ظاهراً من جهة الوضع اللغوي والعرف الاصطلاحي – فذلك لا محالة انخراط في سلك نظام التجسيم، ودخول في طرف دائرة التشبيه"^٦.

وكلاماً مثل هذا فاه به الفخر الرازي قبل تراجعه، وكان قد أكثر من البحث في معنى الاستواء بحقه تعالى نافياً للجهة والمكان، ذاهباً إلى أنها إما على التأويل بالاستيلاء، أو التفويض لمعناها وهو ما يميل إليه، مرجحاً كونها من المتشابهة^٧ .. كما كان يرى أن الآية الكريمة: (بل يدها مبسوطتان .. المائدة/ ٦٤)، "المعنى فيها: أن النعمة متظاهرة متتابعة، ليست كما ادّعي من أنها مقبوضة ممتنعة" .. وأن "الوجه يطلق على الذات، وقولنا: (يبقى ذات الله تعالى) يتناول صفاته"^٨.

(١) على الرغم مما لوحظ في كل ما نقلناه عنه وعنهم من اتباع نفس طريقة المعتزلة والمتمكلمة في التوضيح والاستدلال وفي الرد والإفحام

(٢) إلا من رحم ربك ورجع عما فيه من غي.

(٣) أصول الدين ص ١١٣ الطبعة الأولى بتركيا.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣١.

(٥) المنحول من تعليقات الأصول ص ٢٨٧ .. وينظر في الرد على ذلك كتابنا (موقف السلف من المجاز) ص ٤٢، ٨٠، ١٠١، ١١٤ وما بعدها.

(٦) بلوغ المرام في علم الكلام للأمدي ص ١٢٧: ١٢٨.

(٧) ينظر تفسيره الكبير ١١٤/ ١١٥: ١١٧ وينظر ١٦٩/ ٧.

(٨) السابق ١٢/ ٤٤، ٢٩/ ١٠٦.

وإبراهيم البيجوري ينص في شرحه على (جوهره التوحيد) لإبراهيم اللقاني ص ١٠١ - وقد عظمت بهما البلوى - على أن "الحاصل: أنه إذا ورد في القرآن أو السنة ما يشعر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك، لوجوب تنزيهه تعالى عما دل عليه ما ذكر بحسب ظاهره، فمما يوهم الجهة قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم .. النحل/ ٥٠)، فالسلف يقولون: فوقية لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد بالفوقية: التعالي في العظمة، فالمعنى يخافون - أي الملائكة - ربهم من أجل تعاليه في العظمة، أي ارتفاعه فيها، ومنه قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، فالسلف يقولون استواء لا نعلمه، والخلف يقولون المراد به الاستيلاء والملك .. ومما يوهم الجسمية قوله تعالى: (وجاء ربك .. الفجر/ ٢٢)، وحديث الصحيحين: (ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا .. الحديث)، فالسلف يقولون: مجيء ونزول لا نعلمهما، والخلف يقولون: المراد جاء عذاب ربك أو أمر ربك الشامل للعذاب، والمراد من الحديث: ينزل ملك ربك فيقول عن الله .. إلخ.

ومما يوهم الجوارح - والكلام لا يزال للبيجوري - قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك .. الرحمن/ ٢٧)، (يد الله فوق أيديهم .. الفتح/ ١٠)، وحديث: (إن قلوب بني آدم كلها كقلب واحد بين إصبعين من أصابع الرحمن)، فالسلف يقولون: لله وجه ويد وإصبع لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد من الوجه الذات ومن اليد القدرة، والمراد من قوله: (بين إصبعين من أصابع الرحمن)، بين صفتين من صفاته: القدرة والإرادة" .. وسبحان الله! فما قال بأي من ذلك ولا بكلمة واحدة منه، إمام السنة وقامع البدعة أبو الحسن الأشعري ولا أحد غيره من سلف الأمة الذين ذكرنا بعض قولهم.

ونؤكد ما سبق تقريره، من أنه لا التفويض في معاني الصفات كان دأب السلف، ولا ما نسبته أولئك المتكلمة إلى السلف بالصحيح بالمرة، ولا ما أعملوا فيه عقولهم وأجهدوا فيه أنفسهم من تأويلات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، بصواب معتقد السلف .. وإنما كان طريق سلفنا الصالح ما وضع الإمام مالك قاعدته قائلاً: (الاستواء معلوم والكيف مجهول).

وفي رد ما خاض فيه أولئك الأشاعرة ومن على شاكلته بغير هدى، وفي رصد ظاهرة انتشار مقولة متأخري الأشاعرة الدائرة بين التفويض لمعاني صفات الله تعالى وتأويلها، ومخالفتها لما عليه أبو الحسن الأشعري وسائر أئمة السلف، يقول المقرئ ت ٨٤٥ بعد ما ذكر أصول عقيدة الأشعري:

"والأشعرية يُسمون (الصفائية) لإثباتهم صفات الله تعالى القديمة^١، ثم افترقوا في الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة كالاستواء والنزول والإصبع واليد والقدم والصورة والجنب والمجيء، على فرقتين: فرقة تؤول جميع ذلك على وجوه محتملة اللفظ، وفرقة لم يتعرضوا للتأويل، ولا صاروا إلى التشبيه، ويقال لهؤلاء الأشعرية الأثرية"^٢.

ويقول د. عبد الله شاكر رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر في مقدمته لتحقيق (رسالة الأشعري إلى أهل الثغر) ص ٧٦: "هكذا نجد أتباع الأشعري والمنتسبين إليه، يضعون مذهباً لأنفسهم بعيداً كل البعد عن عقيدة الأشعري التي لقي الله عليها، فأولوا الصفات التي أثبتتها الأشعري لله عز وجل، وتلقى الناس عنهم ذلك على أنه مذهب الأشعري، وقد سار في هذا المنوال جميع المتأخرين المنتسبين إليه بلا استثناء، كالفخر الرازي والنسفي وابن عاشور والبيجوري وغيرهم كثير، بل إن كثيراً من الجامعات الإسلامية اليوم تدرس هذا المذهب المنسوب إلى الأشعري على أنه مذهب الأشعري، والأشعري منه برئ، كما يلاحظ أنهم يطلقون على هذا المذهب، (مذهب أهل السنة والجماعة) باعتبار أنه منسوب لإمام أهل السنة والجماعة وهو الأشعري، وكل ذلك زعم باطل وقول غير سديد".

يقول: "وأكتفي بما سبقت الإشارة إليه كدليل واضح لما أردت الوصول إليه من حقيقة أن بين الأشعري والأشاعرة فجوة كبيرة، أحدثها المنتسبون إليه بخروجهم عن عقيدته، وهذا ضياع للحقيقة وهدم لمكانة الأشعري السلفية التي رجع إليها بانتسابه إلى الإمام أحمد .. ولقد تبين لكثير من العلماء والباحثين مدى مخالفة الأشاعرة

(١) لكن كما قلنا آنفاً على غير قانون كلامي ولا حجج عقلية، وقد أطلقوا هذا المصطلح بحق الأثريين منهم على ثمانية أصناف من أهل السنة سبق ذكرهم والتنصيص عليهم.

(٢) الخطط للمقرئ ٣/ ٣١٠.

لإمامهم الأشعري، فنصوا على ذلك في كتبهم" .. وساق د. شاكِر في هذا – إلى جانب قول المقرئزي السالف الذكر – قول ابن تيمية:

"لم يكن الأشعري وأئمة أصحابه على هذا، بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقاً والقدر فيما يعارضه، ولم يكونوا يقولون: الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل كل هذا مما أحدثه المتأخرون الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم"^١ .. وقول محب الدين الخطيب في تعليقه على (المنتقى من منهاج السنة) ص ٤٣:

"أما الأشعرية أي المذهب المنسوب إليه في علم الكلام، فكما أنه لا يُمثل الأشعري في طور اعتزاله، فإنه ليس من الإنصاف أيضاً أن يُلصق به فيما أراد أن يلقى الله عليه، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في طور الثاني، ثم عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى" .. وكان مما قاله العلامة ابن القيم:

"ومن كيدهم بهم – أي الشيطان – وتحيله على إخراجهم من العلم والدين: أن ألقى على ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين، وأوحى إليهم أن القواطع العقلية والبراهين اليقينية، في المناهج الفلسفية والطرق الكلامية، فحال بينهم وبين اقتباس الهدى واليقين من مشكاة القرآن، وأحالهم على منطق اليونان، وعلى ما عندهم من الدعاوى الكاذبة العرية عن البرهان، وقال لهم: تلك علوم قديمة صقلتها العقول والأذهان، ومرت عليها القرون والأزمان .. فانظر كيف تلطف بكيد ومكره حتى أخرجهم من الإيمان – يعني الكامل – كإخراج الشعرة من العجين"^٢.

ويقول د. حمودة غرابية: "أما مذهب الأشعري نفسه فقد مزجه أغلب أتباعه بآرائهم، ومن حاول منهم كالشهرستاني أن يضعه في صورة خاصة تميزه عن رأي تلامذته، فإنه لا يسلم من الخطأ في هذا التصوير"^٣، مما كان له أسوأ الأثر في تكوين فكرة خاطئة عن هذا المذهب في نفس قارئه ومن تعرض لذلك"^٤ .. وهذا هو.

ويقول إسماعيل بن محمد الأنصاري: "كان أبو الحسن الأشعري الذي تنتسب إليه الأشعرية، ممن اهتدى بفضل الله إلى التمسك بنصوص الكتاب والسنة وعدم معارضتهما بما سواههما، وذلك بعد ما تلقى دروس الاعتزال عن زوج أمه الجبائي، فأثبت لله ما أثبتته لنفسه دون تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، وصنف في بيان ذلك كتابه: (الإبانة في أصول الديانة)، وإن كان أكثر المنتسبين إليه في العصر المتأخرة جهل ذلك أو تجاهله، فصار يعارض عقيدة السلف بأشياء يزعم أنها عقيدة الأشعري، وهو في الحقيقة براء منها، وصار ذلك خطراً عظيماً على العقيدة وجناية كبرى على ذلك الإمام الذي وفق للرجوع إلى الحق"^٥ .. وهذا كلام تجد الإشارة إليه والتنبيه عليه لكونه من الأهمية والخطورة بمكان.

وفي شرحه لما أورده في منظومته (سلم الوصول) التي يقول فيها:

حي وقيوم فلا ينم * وجل أن يشبهه الأنام

يقول الشيخ حافظ حكمي: "وجل – سبحانه – عن أن يشبهه الأنام في ذاته أو أسمائه أو صفاته أو أفعاله، لأن الصفات تابعة لموصوفها، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقات، ولو اهتدى المتكلمون لهذا المعنى الذي هدي الله إليه أهل السنة والجماعة، لما نفوا عن الله ما وصف به نفسه ووصفه به رسول الله ﷺ، ولما عطلوه عن صفات كماله ونعوت جلاله فراراً بزعمهم من التشبيه، ولما وقعوا فيما هو أعظم من ذلك ولزمهم أضداد ما نفوه من الصفات الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

وسبب ضلالهم أنه قدموا بين يدي الله ورسوله واتهموا الوحيين فيما نطقا به ووزنوها بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة وقوانينهم الفاسدة التي هي ليست من الله في شيء، ولا من علوم الإسلام في ظل ولا فيء، وإنما هي أوضاع

(١) موافقة صريح المعقول لصريح المنقول ٨/ ٩، وينظر رسالة إلى أهل الثغرت د. شاكِر ص ٧٧.

(٢) إغاثة اللهفان لابن القيم ١/ ١١٩.

(٣) في إشارة – ربما – إلى قول الشهرستاني في (الملل) ص ٧٤: "ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف، فقالوا: لا بد من إجراء الصفات على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف" .. فقد سبق بيان أن إجراءها على ظاهرها بدون تشبيه أو تمثيل أو تجسيم هو معتقد السلف وهو ما كان عليه الأشعري إمام المذهب، وليراجع ما سبق ذكره بهذا الصدد في رابع معالم المنهج الوسطي لدى الأشعري في بداية المبحث الثاني.

(٤) الأشعري أبو الحسن ص ٤ مطبعة الرسالة. القاهرة.

(٥) مقدمة (أبو الحسن الأشعري) للشيخ حماد بن محمد الأنصاري ص ٣ باختصار.

مختلفة أدخلها الأعادي على أهل الإسلام لقصد إظهار الفساد، ولغرس شجرة الإلحاد المثمرة تعطيل البارئ عز وجل عن صفات كماله وعلوه واعتقاد الحلول والاتحاد:

جاءوا بها في قالب التنزيه * لله كي يغوون كل سفيه
قالوا صفات كماله منفية * عنه مخافة موجب التشبيه
تعطيلهم سموه (تنزيهاً) له * ليروجوا فاعجب لذا التمويه
والوحي قالوا نصه لا يـو * جب العلم اليقين فأبي دين فيه
ما الدين إلا ما عن اليونان قد * جننا به طوبى لمن يحويه
نبذوا كتاب الله خلف ظهورهم * وبقوا حيارى في ضلال التيه

فسموا النور الذي أنزله الله على رسوله تفصيل كل شيء وبيان رسوله ﷺ من جوامع كلمه التي اختصه الله بها: (أحاداً ظنية لا تفيد اليقين)، وسموا زخارف أذهانهم ووساوس شيطانهم: (قواطع عقلية)، وما هي إلا خيالات وهمية من الدين بريئة وعن الحق أجنبية، توجب الحيرة وتعقب الحسرة، كثيرة المباني قليلة المعاني، كسراب ببيعة يحسبه الظمان ماءً، ويا ليت لو جاءه لم يجده شيئاً، لكن وجده السم النقيع والداء العضال، فخاب هلكه نصبها الأعداء لاصطياد الأغبياء، وخدعة مكر في صورة ناصح.

فكتب الكلام والمنطق اليوناني سموه: (علم التوحيد) تليساً وتمويهاً وما هو إلا سلم الإلحاد والزندقة، وجدوا الصفات وسموا ذلك: (تنزيهاً) ليغروا الجهال بذلك وإنما هو محض التعطيل، وسموا أولياء المؤمنين الذين عرفوه بأسمائه وصفاته: (مشبهة) لينفروا الناس عنهم مكرراً وخديعة، فأصبح المغرور بقولهم المخدوع بمكرهم حائراً مخدولاً، لأنهم لما عزلوا كتاب الله عن البيان وحكموا عقولهم السخيفة في نصوص صفات الديان، لم يفهموا منها إلا ما يقوم بالخلق من الجوارح والأدوات التي منحه الله إياها ومتى شاء سلبه، ولم ينظروا المتصف بها من هو؟، فلذلك نفوها عن الله لئلا يلزم من إثباتها التشبيه، فشبهوا أولاً وعطلوا ثانياً، فلما نفوا عن الله صفات كماله لزمهم إثبات ضدها وهو النقائص، فمن نفى عن الله كونه سمياً بصيراً فقد شبهه بما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني شيئاً، وكذلك سائر الصفات^١.

ومصادقاً لذلك، يقول أئمة المستشرقين في العالم: "وإن منهج الأشعري في التدليل في عين القارئ الأوربي لا يختلف للنظرة الأولى عن منهج أتباع أحمد بن حنبل المغالين في المحافظة، ذلك أن كثيراً من حججه يقوم على تفسير القرآن والحديث، على أن السبب في ذلك كان مرجعه إلى أن خصومه أيضاً بما فيهم المعتزلة أنفسهم قد استعانوا بحجج من هذا القبيل، وأن الأشعري كان يعتمد دائماً على مخاطبة عواطف المرء لا عقله، ومع ذلك فإن خصومه حين يُسلمون بدليل عقلي صرف، فإن الأشعري كان لا يتردد في استخدامه في دحض أقوالهم، وما إن تقرر جواز مثل هذه الحجج في نظر كثير من المتكلمين على الأقل، حتى استطاع الأشعرية أن يُنموا هذا الجانب من منهجه، وانتهى الأمر في القرون المتأخرة بأن أصبح الكلام عقلياً تماماً، على أن هذا كان بعيداً أشد البعد من مزاج الأشعري نفسه"^٢.

ثم استمر المستشرقون يوضحون هذه الحقيقة – بأسلوبهم الخاص بهم – إلى أن قالوا: "وختاماً يجوز لنا أن نقول: إن المذهب قد اختفى في وهج من الفلسفة"^٣.. في إشارة منهم إلى غلبة الفلسفة وعلم الكلام للذين أضاعوا صفاء مذهب الأشعري الذي اتبع فيه الإمام أحمد بن حنبل والذي آل إليه في آخر حياته.. وفي إشارة كذلك إلى ما أشار إليه الشيخ محمد أبو زهرة – وقد سبق أن نقلناه عنه – من أن الأشعري سلك في الاستدلال على العقائد مسلك النقل ومسلك العقل، فهو يثبت ما جاء به القرآن الكريم والحديث الشريف، ثم يتجه إلى ما استند إليه خصومه من القوانين الكلامية والأدلة العقلية والبراهين المنطقية فيدحضه أولاً، ثم يستدل من خلاله بعد ذلك على صحة ما ذهب هو إليه.. وإنما تكمن أهمية هذه الشهادة في أنها جاءت من مصادر أجنبية محايدة.

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد للشيخ حافظ حكمي ١/ ١٥٨، ١٥٩ باختصار وينظر ٢٩٦.

(٢) ينظر دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٤٣٨ وينظر ٤٣٩.

المبحث الثالث

عوائق في طريق تصحيح عقيدة التوحيد وتحقيق وحدة الأمة على أساسها

أولاً: عقبات في طريق المعتقد الصحيح لتوحيد الصفات

أ- فهم (تنزيه الخالق جل وعلا) على نحو ما فهمه أهل البدع .. لا كما فهمه أهل السنة:

وضح لنا من خلال ما سبق محصلة ما تمخضت عنه تصورات أهم المدارس الفكرية في كشف علاقة ذاته تعالى بصفاته، فقد عرفنا أن جهماً الذي ظهرت بدعته بترمز "وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليها بأشياء، منها قوله: لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأن ذلك - بزعمه - يقتضي تشبيهاً^١ يتنافي مع تنزيه الله تعالى^٢ .. وأن اسم المعتزلة ارتبط لدى الأشعري وأئمة السلف باسم الجهمية، لأنهم حتى في صفات (العلم) و(القدرة) و(الحياة) التي أثبتوها - دون سواها - لكونها برأيهم هي عين الذات وما عداها زائد عن الذات، قد تأثروا في نفيها بالجهمية والزنادقة بدعوى أنها من عوارض الأجسام وأن إثباتها يتنافي مع تنزيه الخالق سبحانه، ومن ثم راحوا يرجعونها إلى العلم الذي هو عين الذات.

كما مر بنا رد الأشعري على كل ذلك وعلى إرجاعهم السمع والبصر إلى العلم وجعلهما بمعنى راء^٣، ورده كذلك على ما ادعوه وتأثروا فيه بالفلسفة الهندية واليونانية وبنوا عليه أساس مذهبهم في التوحيد من أن وحدة الذات وبساطتها من كل وجه يستلزم نفي الصفات وتعطيلها يزعم أن إثباتها مؤذن بتعدد القدماء .. ورأينا كذلك كيف كان هذا من أهم الأسباب في رجوع الأشعري إلى طريقة السلف، وكيف نبذ قولهم في علاقة صفاته تعالى بذاته لدخوله في الكيف ولاستلزامه النفي والتعطيل، واستعاض عنه - وكذا عن طريقة المتكلمة الذين قصرُوا صفاته تعالى على سبع وأولوا صفات الخبر والأفعال بحجة أنها موهمة - بمقولة شيخه ابن كلاب، بأن لا يقال في الصفات أنها هي هو ولا هي غيره.

ويدعونا ما سبق، للحديث عن أهم ما قيل في تنزيه الله تعالى في ذاته وصفاته لمعرفة الصواب في ذلك من الخطأ .. إذ من الواضح أن المعتزلة الذين أعجبهم فكرة الواحد البسيط ونفي الكثرة والتركيب من كل وجه، قد وجدوا فيها السلاح الناجع في بيان حقيقة تنزيه الله تعالى في مواجهة الثقافات والفلسفات الدينية الهندية واليهودية والنصرانية والإنسانية الممثلة بالفلسفة الإغريقية المترجمة، وبخاصة مع عجز المشبهة والمجسمة وحتى الصفاتية عن القيام بهذه المهمة.

كما أنه من الواضح أن الأشاعرة الذين تأثروا بالنزعة العقلية، حينما أولوا ما أولوه من الآيات والأحاديث، إنما كان هدفهم تقرير التنزيه أيضاً لكن بطريقة وسط تجمع بين العقل والنقل وترد في نفس الوقت عادية المشبهة والمجسمة .. وهم وإن وجدوا أنفسهم في سبيل ذلك يمرون بمرحلة حرجة، إذ قد اختاروا في تقرير مبدأ التنزيه لله تعالى طريقاً وسطاً برأيهم، وأثبتوا من خلاله صفات المعاني وآثروا لأجل ذلك أن يضيفوا إلى أدلة العقل أدلة الشرع، وقاوموا بحججهم العقلية المعتزلة في نفيها، وخاضوا في نفس الوقت لكن على استحياء، معركة أخرى مع

(١) "فقد نفى جهم كونه حياً عالماً وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً - على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز - لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق" .. الملل والنحل ١/ ٨٦، وينظر ١/ ٩٠.

(٢) وقد انجر وراء هذا الاتهام من لم يفهموا معتقد الأشعري على حقيقته من متأخري الأشاعرة - كما وضح ذلك جلياً في عبارة البيجوري السالفة الذكر - وأضحى كل مثبت بنظره وينظر أقرانه مشبهاً مجسماً .. وهذه سابقة خطيرة، إذ يلزم منها اتهام الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين، بالكفر .. فانظر إلى لجاجة الباطل والإلزام يؤدي بأصحابه.

(٣) وقوله في الإبانة ص ١٠٥ ضمن ما قال: "لم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك، فأثمت بمعناه وقالت: إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر"، يقول: "وقد قال رئيس من رؤسائهم وهو أبو الهذيل العلاف: إن علم الله هو الله، فجعل الله تعالى علماً والزعم، فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله فقل: يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمه المناقضة".

المشبهة الذين فهموا من النصوص ما يوهم التشبيه والتجسيم والجهة والمكان المخلوقين .. إلا أن جُهدهم – مع كل ذلك وعلى الرغم منه – أسفر عن التنقيص من عقيدة التنزيه .. ذلك أنهم وإن استطاعوا أن يردوا عادية المشبهة والمجسمة، وأن يحتفظوا بخطهم في إقامة الأدلة النقلية والعقلية، ويحاربوا في سبيل ذلك المعتزلة بسلاح العقل ويحققوا خطوات إيجابية في السير على طريقة السلف في الاستدلال بالنقل، إلا أنهم بإيثارهم التأويل^١ فيما أوهموا فيه التجسيم ومشابهة الحوادث، أخفقوا فيما أخفق فيه المعتزلة إذ جاء تنزيههم على حساب إثبات صفات الله تعالى الخيرية والفعلية التي أثبتتها الشرع أيضاً.

وإذ قد عرفنا عن الصفاتية الأثرية فيما مضى أنهم كانوا يثبتون لله الصفات الأزلية على غير قانون كلامي، "ولم يكونوا – في مجموعهم – يفرقون بين صفات ذات وصفات فعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والوجه وغيرهما ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسميها صفات خبرية"^٢، وأنهم مع ذلك لم يكونوا يخطئون علمهم بأهواء أهل البدع والأفكار الضالة، ولا عابئين بتقرير مذهبهم على صورة كلامية خوفاً من الانشغال بعلم الكلام في الذات العلية، وأن اتجاههم كان يمثل الطريق الوسط بين التنزيه المجرد والتشبيه المحض، ويمثل كذلك التصور الواضح لذات الله وصفاته، وأنهم لذلك كان يطلق عليهم جماعة أهل السنة والجماعة .. فإن السؤال الذي يفرض نفسه: من هؤلاء يا ترى هؤلاء المثبتين من المشبهة والمجسمة الذين عجزوا عما قدر عليه المعتزلة – النافين للصفات على النحو الذي فصلنا – في رد تصورات أصحاب الثقافات المختلفة بحق تنزيه الخالق سبحانه؟؟ وما هي أقوالهم بحق علاقة صفات الله تعالى بذاته؟؟.

يجيب أبو الحسن الأشعري فيقول: "قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون إن الباري ليس بجسم ولا محدود ولا ذي نهاية^٣، ونحن الآن نُخبر عن أقوال المجسمة واختلافهم في التجسيم، اختلفت المجسمة فيما بينهم على ست عشرة مقالة: فقال (هشام بن الحكم): إن الله جسم محدود عريض عميق طويل، طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه، نوره ساطع، له قدر من الأقدار بمعنى أن له مقداراً في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه، في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتألاً كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسمة، لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته وهو نفسه، يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد .. وقد دُكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت للباري ملوئاً ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسمة، وأن يكون طويلاً وعريضاً وعميقاً، وزعم أنه في مكان دون مكان، متحرك من وقت خلق الخلق .. وقال قائلون: إن الباري جسم، وأنكروا أن يكون موصوفاً بلون أو طعم أو رائحة أو مجسمة أو شيء مما وصف به هشام، غير أنه على العرش مماساً له دون ما سواه.

واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسماً، فقال قائلون: هو جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك متناهٍ غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم، لأنه أكبر من كل شيء، وقال بعضهم: مساحته على قدر العالم، وقال بعضهم: إن الباري جسم له مقدار في المساحة ولا ندري كم ذلك القدر، قال بعضهم: هو في أحسن الأقدار، وأحسن الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافي ولا القليل القميء، وحكى عن هشام بن الحكم أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه، وقال بعضهم: ليس لمساحة الباري نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست اليمين والشمال والأمام والخلف وال فوق والتحت، قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم، ولا طويل ولا عريض ولا عميق، وليس بذي حدود ولا هيئة ولا قطب، وقال قوم: إن معبودهم هو الفضاء وهو جسم تحلُّ الأشياء فيه، وقال بعضهم هو الفضاء وليس بجسم والأشياء قائمة به.

وقال (داود الجواربي) و(مقاتل بن سليمان): إن الله جسم وأنه جثة على صورة الإنسان، لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه، وحكى عن الجواربي أن كان يقول: أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك، وقيل: هو مصمت، وقال (هشام الجواليقي): إن

(١) الذي اختلفوا في علته، فمن قائل لأن دلالة ظواهر النصوص ليست قطعية، أو هي ظنية الدلالة لا تفيد اليقين، ومن راء أن هذا لا يصلح أن يخاطب به العوام .. إلى آخر ما تراجعوا عنه إلى ما آل إليه الأشعري إمام مذهبهم، عليهم جميعاً من الله الرحمة والرضوان.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ٩٢/١.

(٣) إلى غير ذلك من صفات السلوب التي اخترعها المعتزلة ومن كان على شاكلتهم من المتكلمة واستعاضوا بها عن إثبات ذاته تعالى وصفاته بلا كيف.

الله على صورة الإنسان، وأنه نور ساطع يتلألأ بياضاً وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم وأن له وفرة سوداء^(١).

وكلاماً مثل هذا أورده الأشعري عن المعتزلة وغيرهم بحق رؤيته تعالى في الآخرة لمن أثبتتها، وبحق كيفية استوائه سبحانه على عرشه، وبحق مكانه من العرش وحركته ونزوله وكيفية حمله^(٢).. وقال - رحمه الله - "قالت المجسمة: له يدان ورجلان ووجه وعينان وكنب، ويذهبون إلى الجوارح والأعضاء"^(٣).. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وليُعذرني القارئ في ذكر هذا العبث واللغو من الأقوال، فقد دأب المتعصبون من المتكلمة منذ قديم الزمان وحتى زماننا على أن يلصقوا تهمة التجسيم والتشبيه - القاضيتين بما ذكرنا - بالإمام أحمد وأتباع مذهبه وبخاصة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، بل وبجملة المثبتين من غيرهم لصفات الخالق جل وعلا، بل وحتى بأبي الحسن الأشعري وبكل من سار على دربه.. ويسمون هؤلاء جميعاً - بدعوى تنزيه المولى سبحانه - بالمجسمة والمشبهة.. وقد عرفنا أن المراد بهما هم أولئك النفر الذين بالغوا في الصفات إلى حد الغلو والتقصير، وأنهم أصناف فمنهم الغلاة من الشيعة الذين تعددت فرقهم وساءت مقالاتهم في التشبيه حتى شبه بعضهم أنتمهم بالإله وصفاته، ومنهم أتباع (داود الجواربي) و(مقاتل بن سليمان)، ومنهم (الهشامية) أصحاب (هشام بن الحكم)، ومنهم (الحشوية) الذين أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة، و(الكرامية) أصحاب (محمد بن كرام) الذي انتهى به الإثبات إلى التجسيم فنص على أن معبوده على العرش استقراراً، وأطلق عليه اسم الجوهر وجوز عليه الانتقال والتحول والنزول، فكان نفي السلف لكل هذا هو التنزيه على الحقيقة.

ب- الطعن فيما تفوه به من سار على هدى الأشعري من المثبتين وبخاصة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم:

في تقريره تنزيه الله على الحقيقة، وبعيداً عن هؤلاء الذين سبق ذكرهم من أهل الزيغ والضلال.. يقول أبو الحسن الأشعري: "قال أهل السنة وأصحاب الحديث - وبالطبع فالأشعري في آخر ما ختم به حياته يمثل إماماً ورأساً من رؤوسهم -: ليس سبحانه بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش كما قال عز وجل: (الرحمن على العرش استوى.. طه/ ٥)، ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف، وأنه نور كما قال تعالى: (الله نور السموات والأرض.. النور/ ٣٥)، وأن له وجهاً كما قال: (ويبقى وجه ربك.. الرحمن/ ٢٧)، وأن له يدين كما قال: (خلقت بيدي.. ص/ ٧٥)، وأن له عينين كما قال: (تجري بأعيننا.. القمر/ ١٤)، وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً.. الفجر/ ٢٢)، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ^(٤).

وفي كلام له في غاية الدقة والأهمية، يقول الأشعري في الإجماع الخامس برسالته إلى أهل الثغر ت د شاكراً ص ٢١٨: "لا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عز وجل على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها، أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفاً بها، ولا يجب أن تكون أعراضاً لأنه عز وجل لم يكن جسماً وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها.. كما لا يجب أن تكون نفس الباري عز وجل جسماً أو جوهرأ أو محدوداً أو في مكان دون مكان أو في غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقة لنا".

وفي كلام لا يقل أهمية عن سابقه يقول في الإجماع الثامن في ص ٢٢٧ ما نصه: "وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء كما قال، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً، وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو

(١) مقالات الإسلاميين ص ٢٠٧: ٢٠٩ باختصار.. وما من شك أن هؤلاء الغلاة من المشبهة الذين بدا تأثرهم كثيراً بأقوال اليهود في إثبات الجسمية والأعضاء للباري سبحانه، كانوا في تنزيههم لله تعالى على طرفي نقيض مع المعتزلة الذين استعانوا في رد عاديتهم بالثقافات الدينية الأجنبية والفلسفات الإغريقية، فقد أفسد هؤلاء وأولئك عقيدة التوحيد وأخطنوا طريقهم في تنزيه الخالق سبحانه.

(٢) ينظر السابق ص ٢١١: ٢١٨.

(٣) السابق ٢١٧.

(٤) مقالات الإسلاميين ص ٢١١.

جوهرًا، فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيدا الحمى)، أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسماً ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه وجودها به، وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي ﷺ وليس نزوله نقلة، لأنه ليس بجسم ولا جوهر، وقد نزل الوحي على النبي ﷺ عند من خالفنا^(١) هـ.

فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة، يسوق الأشعري إجماعهم الذي – بالطبع – لم يخالفه^(٢) والمتمثل في: أن تنزيه الله تعالى إنما يكون بإثبات كل ما أطلقه تعالى على نفسه بما في ذلك ما جاءت به الآيات والأحاديث التي أسموها بالظواهر الموهمة، إثباتاً بلا كيف ولا تأويل، وتنزيهاً بدون تعطيل أو تجسيم أو تشبيه لصفات المخلوقين، وهذا هو صواب ما أخطأ فيه الآخرون في معنى تنزيه الله تعالى.. فالأشعري حاله في تنزيه الله جل وعلا كحال السلف، هو محافظ على مبدأ التنزيه، مقاوم في نفس الوقت للمشبهة الذين غالوا في الإثبات بما يتنافى مع التنزيه، ومقاوم للأشاعرة والمعتزلة الذاهبين في التنزيه مذاهب شتى، فهو يثبتها، وهما بشكل أو بآخر – وبتأويلاتهم غير المستندة على نص – ينفونها^(٣).

والحق أنك لا تجد شرحاً وافياً يفصل ما ذكره الأشعري في تنزيهه تعالى في ذاته وصفاته عن التشبيه والتجسيم ويقتفى فيه نهج أبي الحسن الأشعري في اعتماد أدلة العقل المستوحاة من أدلة النقل، إلى غير ذلك مما ذكرناه في معالم المذهب الوسطي الذي انتهجه.. بمثل ما كان من ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، حتى لكأنك تراهم يصدرون عن مشكاة واحدة.. ففيما يعد بياناً وتقريراً لما جاء في كلام الأشعري الفائت والذي ذكره بحق المشبهة والمجسمة.. يقول ابن تيمية في (الرسالة التدمرية):

"إن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل، فمن قال إن الله علماً قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً ممثلاً، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله.. ومثبته الصفات لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أخص وصفه ما لا يتصف به غيره، مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على شيء قدير، وأنه إله واحد، ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك.. وكذلك يقول المعتزلة: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون ممثلاً لسائر الأجسام وهذا هو التشبيه، وكذلك يقول هذا كثير من الصفتية الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، ويقولون: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسماً، فلماذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهاً ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام مشبهاً، كما يقول صاحب (الإرشاد) وأمثاله، وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبته الصفات والعلو^(٤)، والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه، لا فرق".

ذلك أن "مثبته الصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بالجسم، أو لأننا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً، قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير، وقلتم: ليس بجسم وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالمًا قادراً إلا جسماً، فقد أثبتتموه على خلاف ما علمتم فكذلك نحن، ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ويحب ويبغض، أو من وصفه بالاستواء والنزول والإتيان والمجيء، أو بالوجه واليد ونحو ذلك، إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم، لأننا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا هو جسم، قالت لهم المثبتة: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، وهذا هكذا، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين، ولهذا لما كان الرد على من وصف الله

(١) والذي لا ينخرم أصلاً بمخالفة أحد مهما عظم أمره ممن يُعتد أو لا يُعتد بعلمه.

(٢) ينظر علاقة صفات الله تعالى بذاته د. الكردي ص ١٩٦، ٢٠٧ وما بعدهما.

(٣) "وأصل كلام هؤلاء كلهم – كما يقول شيخ الإسلام بنفس المصدر – على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم، والأجسام متماثلة، والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى، وتارة بمنع المقدمة الثانية، وتارة بمنع كل من المقدمتين، وتارة بالاستقصاء، ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود أو بالمركب الهولي والصورة ونحو ذلك.. والمقصود هنا أنهم: أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمياً بناءً على تماثل الأجسام والمثبتون يمتازون عنهم في اعتقادهم هذا، ومثل ذلك كمثل إطلاق الرفضية كلمة (النواصب) على من تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، بناءً على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضي الله عنه، ومن أبغضه فهو ناصبي، وأهل السنة يمتازون عنهم في المقدمة الأولى" هـ.

تعالى بالنقائص بهذا الطريق، طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك، بل أنكروا ذلك لأنها عبارات مبتدعة ومجملّة لا تُحقّق حقاً ولا تُبطل باطلاً، ولهذا لم يذكر الله في كتابه ما هو من هذا النوع^(١).

ويلاحظ المدقق في كلام ابن تيمية أن طريقته في نفي التشبيه عن صفات الله لرد دعوى من اتخذ من التشبيه ذريعة لنفيها، تأخذ لديه منحى آخر يفيد فيه: أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه، لا يفيد، إذ ما من شيئين إلا ويتشابهان من وجه ويفترقان من وجه، ولا يلزم من نفي هذا نفي المشاركة له في الاسم أو نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة، ولكن من الناس - وهذا منشأ الخطأ - من يجعل التشبيه مفسراً بهذا بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه، ومنازعهم يقول: هذا المعنى ليس من التشبيه، ذلك أن القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ولا نفي ما يستحقه، كما إذا قيل: إنه (موجود) (حي) (عليم) (سميع) (بصير)، وقد سمى بعض عباده (حياً) (عليماً) (سميعاً) (بصيراً)، فلازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى، لأن ذلك لا يقتضي حدوثاً ولا إمكاناً ولا نقصاً ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية، وذلك أن القدر المشترك، هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم.. وهكذا^(٢)، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلا يقع بينهما اشتراك إلا فيما يختص به أحدهما، فيمتنع.. كاختصاصه تعالى بصفات الكمال وتنزهه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم، فهذا يمتنع اشتراكهما فيه، إذ كل صفة من صفات الكمال هو تعالى متصف به على وجه لا يماثله فيه أحد، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات على الوجه اللائق به تعالى ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات.

وابتداء على ما سبق فإن الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه^(٣) ليس بسديد، ذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز، فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه، فهذا باطل، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما تثبته.

وهذا الموضوع من فهمه فهماً جيداً وتدبره زالت عنه عامة الشبهات وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، ذلك أن ما ادعوه في أبطال والتماثل من أنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له، لا يقوله عاقل يتصور معنى ما يقوله، فإنه يعلم - بضرورة العقل - امتناعه، وإنما الذي يعلم بضرورته أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود ذاك، بل وجود هذا يخصه ووجود ذاك يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقيد، بل ولا في غيره^(٤).

ومن كلام له مشابه لما سبق يقول في منهاج السنة ٢/ ٥٢٩، ٥٣٠: "الله سبحانه منزّه عن أن يوصف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين، وكل ما اخُصّ بالمخلوق فهو صفة نقص والله منزّه عن كل نقص، ومستحق لغاية الكمال، وليس له مثل في شيء من صفات الكمال".

(١) الرسالة التدمرية ص ٣٦، ٤٢ وما بعدهما بتصريف واختصار.

(٢) فقد خلع الله بعض صفاته على بعض خلقه كما في قوله تعالى بحق إسحاق وإسماعيل عليهما السلام: (فبشرناه بغلام حليم.. الصافات/ ١٠١)، (فبشرناه بغلام عليم.. الذاريات/ ٢٨)، وبحق نبيه محمد ﷺ: (حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم.. التوبة/ ١٢٨)، وكقوله: (وقال الملك انتوني به.. يوسف/ ٥٠)، (قالت امرأة العزيز.. يوسف/ ٥١)، (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً.. السجدة/ ١٨)، (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار.. غافر/ ٣٥)، (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً.. الإنسان/ ٢)، وكقوله: (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه.. المائدة/ ٥٤)، (رضي الله عنهم ورضوا عنه.. المائدة/ ١١٩)، (ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً.. الأعراف/ ١٥٠)، وكقوله: (فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك.. المؤمنون/ ٢٨)، (لنستووا على ظهوره.. الزخرف/ ١٣)، وقوله: (ويمكرون ويمكر الله.. الأنفال/ ٣٠)، (إنهم يكيّدون كيّداً وأكيد كيّداً.. الطارق/ ١٥)، وقوله: (ويزدكم قوة إلى قوتكم.. هود/ ٥٢)، (واذكر عبيداً داود ذا الأيد.. ص/ ١٧)، وهكذا.. وليس ما وصف به نفسه كما وصف به خلقه.

(٣) أو لدى من يفرق بين التشبيه والتجسيم.

(٤) ينظر الرسالة التدمرية ص ٣٦: ٣٩، كما ينظر ص ٧، ١٤، ١٦، ٢٥، ٥٠ وما بعدهما.

وعود لكلام شيخ الإسلام في (قضية التجسيم)، لنرى في كلام له دقيق، كيف يرد عادية اتهام المثبتين بالتجسيم، ويبين عن هم الأصل في اختراع هذا المصطلح، يقول: "أما لفظ (الجسم) و(الجوهر) و(المتحيز) و(المركب) و(المنقسم)، فلا يوجد له ذكر في كلام أحد من السلف، كما لا يوجد له ذكر في الكتاب والسنة لا بنفي ولا بإثبات، إلا الإنكار على الخائضين في ذلك من النفاة الذين نفوا ما جاءت به النصوص، والمشبهة الذين ردوا ما نفته النصوص، كما ذكرنا أن أول من تكلم بالجسم نفياً وإثباتاً هم طوائف من الشيعة المعتزلة، وهم من أهل الكلام الذين كان السلف يطعنون عليهم".^١

وإن تعجب فعجب أن ترى من يتهم ابن تيمية بعد هذا الكلام الواضح بالتجسيم، وهو الذي – كما رأيت – ينقض هذا المصطلح من أساسه، ويعلن مخالفته لما عليه الصحابة وتابعيهم، ويرى أن أول من تكلم به هم من استوجبوا لأنفسهم الطعن من أئمة السلف، فما هي قصة متهميه إذا؟!.

للجواب اقرأ أولاً، وتأمل معي للمزيد قوله في كتابه (تفسير سورة الإخلاص) ص ١٧٣، ١٧٤، يقول: "من قال: إنه – تعالى – جسم وأراد أنه مركب من الأجزاء، فهذا قول باطل، وكذلك إن أراد أنه يماثل غيره من المخلوقات، فقد عُلم بالشرع والعقل أن الله ليس كمثله شيء في شيء من صفاته، فمن أثبت لله مثلاً في شيء من صفاته فهو مبطل، ومن قال أنه ليس بجسم بمعنى أنه لا يرى في الآخرة ولا يتكلم بالقرآن وغيره من الكلام ولا يقوم به العلم والقدرة وغيرهما من الصفات، ولا تُرفع الأيدي إليه في الدعاء، ولا عُرج بالرسول ﷺ إليه ولا يصعد إليه الكلم الطيب ولا تعرج الملائكة والروح إليه، فهذا قول باطل.

وكذلك كل من نفى ما أثبته الله ورسوله، وقال إن هذا تجسيم فنفيه باطل وتسميته ذلك تجسيماً تلبيس منه، فإنه إن أراد أن هذا في اللغة يسمى جسماً فقد أبطل، وإن أراد أن هذا يقتضي أن يكون جسماً مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة، أو أن هذا يقتضي أن يكون جسماً والأجسام متماثلة، قيل له: أكثر العقلاء يخالفونك في تماثل الأجسام المخلوقة، وفي أنها مركبة، فلا يقولون: إن الهواء مثل الماء ولا أبدان الحيوان مثل الحديد والجال، فكيف يوافقونك على أن الرب تعالى يكون مماثلاً لخلقه إذا أثبتوا له ما أثبت الكتاب والسنة؟ والله قد نفى المماثلات في بعض المخلوقات، وكلاهما جسم كقوله: (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم .. محمد/ ٣٨)، مع أن كلاهما بشر، فكيف يجوز أن يقال: إذا كان لرب السموات علم وقدرة أنه يكون مماثلاً لخلقه؟ والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

ونكتة الأمر أن الجسم في اعتقاد هذا النافي يستلزم مماثلة سائر الأجسام، ويستلزم أن يكون مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة، وأكثر العقلاء يخالفونه في هذا التلازم، وهذا التلازم منتف باتفاق الفريقين وهو المطلوب .. ثم إن هذا البحث العقلي – كذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – لم يرتبط به دين المسلمين، بل لم ينطق كتاب ولا سنة ولا أثر من السلف بلفظ الجسم في حق الله تعالى، لا نفياً ولا إثباتاً، فليس لأحد أن يبتدع اسماً مجملاً يحتمل معاني مختلفة، لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين ولو كان قد نطق باللغة العربية، فكيف إذا أحدث للفظ معنى آخر؟!".

ويرد شيخ الإسلام قائلًا: "والمعنى الذي يقصده – المستخدم مصطلح (الجسمية) والمتذرع بنفيها عن الله تعالى لنفي صفاته جل وعلا – إذا كان حقاً، عبّر عنه بالعبارة التي لا لبس فيها .. فإذا كان معتقده أن الأجسام متماثلة، وأن الله ليس كمثله شيء وهو سبحانه لا سمي له ولا كفاء له ولا ند له، فهذه عبارات القرآن تؤدّي هذا المعنى بلا تلبيس ولا نزاع .. وإن كان معتقده أن الأجسام غير متماثلة وأن كل ما يرى وتقوم به الصفات فهو جسم، فإن عليه أن يثبت ما أثبته الله ورسوله من علمه وقدرته وسائر صفاته، كقوله تعالى: (ولا يحيطون به علماً .. البقرة/ ٢٥٥)، وقوله: (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين .. الذاريات/ ٥٨)، وقوله عليه السلام في حديث الاستخارة: (اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك)^٢، وقوله في الحديث الآخر: (اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق)^٣، وعليه

(١) ينظر بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٤ ومجموع الفتاوى ٧/ ١٠٢.

(٢) رواه البخاري من طريق جابر بن عبد الله في التهجد ٢/ ٥١، وفي الدعوات ٧/ ١٦٢ وفي التوحيد ٨/ ١٦٨، والبيهقي في (شعب الإيمان).

(٣) رواه النسائي ٣/ ٢٦٤ من طريق عمار بن ياسر.

أيضاً أن يقول كما قال رسول الله ﷺ: (إنكم ترون ربكم يوم القيامة عياناً كما ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته)^(١)، فشبه الرؤية بالرؤية وإن لم يكن المرئي كالمرئي.

فهذه عبارات الكتاب والسنة عن هذا المعنى الصحيح بلا تلبيس ولا نزاع بين أهل السنة المتبعين للكتاب والسنة وأقوال الصحابة.. ثم بعد هذا من كان قد تبين له معنى من جهة العقل أنه لازم للحق لم يدفعه عن عقله، فلأزم الحق، لكن ذلك المعنى لابد أن يدل الشرع عليه فينبه بالألفاظ الشرعية.. وإن فُدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده، وحينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه وإن فُدر أنه في نفسه حق"أ.هـ من كلام شيخ الإسلام بن تيمية.

وماذا بعد لا أفصح ولا أصرح في نفي شيخ الإسلام لفرية التشبيه والتمثيل

وقد تعدت إطالة النقل عنه ذباً ودفاعاً عما اتهم به من ناحية، ولأنه استطاع أن يدفع بكل قوة شبهة التجسيم عن المثبتين وهم – من غيره – جملة الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، من ناحية ثانية.. ذلك أن شيخ الإسلام في هذا النص وكذا فيما سبقه، استطاع أن ينفي التجسيم عن الله تعالى وعن صفاته من كل وجه، وقد اتبع في ذلك وفي مجازاة الخصم الطرق المختلفة والأدلة الشرعية والدلائل اللغوية والبراهين العقلية.. وإنما جاء اللبس من قبل متهميه ومتهمي غيره ممن قال بقوله، من جهة جهلهم بما يرمي إليه كلامه.. ذلك أنه – رحمه الله – أراد إبطال ما أراده المتكلمة من إيجاد تلازم بين إثبات ما أسموه بالظواهر الموهمة وبين إثبات الجسمية بحقه تعالى وبحق صفاته.. وأبان عن أن نفي الجسمية عن الله وصفاته لا يعني بحال نفي رؤية الله تعالى وكلامه وعلمه وقدرته وفوقيته وعلوه وغير ذلك من الصفات التي هي محل اتفاق لدى الأشاعرة – ولا غيرها بالقياس، مما ظن بها الإيهام بصفات المخلوقين والمشابهة للحوادث – وإلا كان هذا باطلاً.. فكل من نفى أيّاً من صفاته تعالى بزعم أنها موهمة للتجسيم أو التشبيه فنفيه لهذه الصفة باطل وتسمية ذلك تجسيمياً باطلاً وتلبيساً من مدعيه.. كما أوضح أن هذه الكلمة على أي حال، مبتدعة ولم ترد عن سلف الأمة.

هذا هو مؤدى كلامه الذي لا يفهم منه سواه، ولا أدل عليه من قوله بصريح العبارة إن قوله تعالى: "(قل هو الله أحد.. الإخلاص/ ١)، وقوله: (ليس كمثله شيء.. الشورى: ١١)، وقوله: (هل تعلم له سمياً.. مريم/ ٦٥)، هؤلاء الآيات إنما يُدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه"^(٢).. فكلام ابن تيمية في مجمله – بما ذكرناه له ونقلناه عنه – لا يخرج عما قاله إمام المذهب أبي الحسن الأشعري.. وإنما يريد متأولة ومتأخرو الأشاعرة سلفاً وخلفاً أن يلوا كلامه وأن يُحمّلوه ما لا يحتمل، وأن يسعوا مع هذا بالتشكيك فيما نسب لأبي الحسن من نسبة (الإبانة) إليه.. ليتسنى لهم نفي ما أثبتاه من الصفات الخبرية والفعلية وساروا فيه على هدي سلف الأمة من نحو (الوجه) و(العينين) و(القدم) و(الإصبع) و(الاستواء) و(النزول).. إلى غير ذلك من سائر ما لجئوا فيه إلى التأويل بلا دليل.. وتلك هي القصة باختصار، والمتأمل في قراءات هؤلاء يجد مصداق ذلك ماثلاً أمامه وواضحاً للعيان.

والشيء بالشيء يذكر فما فعلوه مع ابن تيمية أرادوه مع تلميذه ابن القيم، باعتبارهما من أكثر الناس كلاماً في تجلية ما عمّي في هذه القضية.. ومما أفاده ابن قيم الجوزية ص ١٣٠ وما بعدها في صواعقه، أن الملاحظة متبعية الجهمية والمعتلة يقولون: نحن ننزه الله تعالى عن الأعراض والأبعاد والحدود والجهات وحلول الحوادث.. فيسمع المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يُفهم من معانيها عند الإطلاق والنقائص، فلا يشك أنهم يمجّدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ، فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب عما يستحقه من كماله.

فتنزيههم عن الأعراض هو لديهم: جحد صفاته كسمعه وبصره وحياته وعلمه وكماله وإرادته، فإن هذه أعراض لا تقوم إلا بجسم، فلو كان متصفاً بها لكان جسماً وكانت هذه أعراضاً له، وهو منزّه عن الأعراض.. وأما الأغراض فهي: الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل، ويأمر وينهى، ويثيب ويعاقب، وهي الأغايات المحمودة

(١) أخرجه البخاري في المواقيت والتفسير والتوحيد، ومسلم في المساجد، وأبو داود في السنة، والترمذي في صفة الجنة، وابن ماجه في المقدمة، وأحمد/ ٣٦٠، ٣٦٢.

(٢) الرسالة المدنية ص ٢٤ ط ٢ المطبعة السلفية.

المطلوبة له من أمره ونهيه وفعله، فيسمونها أغراضاً وعللاً ينزهونه عنها .. وأما الأبعاض فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس له وجه ولا يدان ولا يمسك السموات على إصبع، فإن هذا وما كان على شاكلته أبعاض والله منزّه عنها .. وأما الحدود والجهات فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله، ولا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا تعرج الروح والملائكة إليه ولا رفع المسيح إليه ولا عرج برسوله محمد ﷺ إليه، إذ لو كان كذلك للزم إثبات الحدود والجهات له، وهو منزّه عن ذلك .. وأما حلول الحوادث فيريدون به: أنه لا يتكلم بقدرته ومشيتته، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضياً، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البتة، ولا استوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً.

فانظر – يا رعاك الله – إلى هذا الكلام الصادر عن ابن تيمية وتلميذه، والذي ينضح ببذعية مصطلح (الجسم) ومخالفته لما عليه أهل السنة وأدلة الشرع، ويزخر بإثبات صفات الله تعالى من غير تجسيم أو تشبيه، ولا يخرج في مجمله إلا عن عقليات سلفية فذة، تُصدّق القرآن والسنة وتقيم الدليل والحجة على إثبات ما نفاه – بهذه الذريعة – المعطلة والمؤولة من المتكلمين .. انظر إليه كيف يُقابل من العقليات التافهة، يقول أحدهم ويُدعي تقي الدين الحصري ضمن ما ادعاه على ابن تيمية وافتراه: "كُتبه مشحونة بالتشبيه والتجسيم" .. وآخر ويُدعي (تقي الدين السبكي) يزعم أنه رحمه الله "قال بما يقتضي الجسمية" .. وآخر يُدعي أبو سعيد العلائي يشير إلى أن من مقالات ابن تيمية في أصول الدين: "قوله بالجسمية والجهة والانتقال" .. وهذا أحد المتجرئين من المعاصرين على ابن تيمية في زماننا ويُدعي الإدلي يذكر أن "لابن تيمية كلمات توهم التشبيه إيهاماً"، وأنه "لا يصرح بالتجسيم ولكن يميل إليه" .. وآخر – هو في ذلك رأس فتنة – ويُدعي (عبد الله الهرري) ألف كتاباً يربو عن الخمسمائة صفحة من أجود الطباعات، ذكر في مقدمته وصدر غلافه أنه إنما ألفه في ضلالات ابن تيمية لأنه قال بـ "إثبات الحدّ لله والجسمية" .. وآخر يدعي عمر كامل لا يكف عن الغمز واللمز بمثل هذا .. وكلاماً بنحو ما سبق أدعي على ابن تيمية في نزوله تعالى واستوائه ممثلاً – رحمه الله – فيه بنفسه .. وكلاماً مثله كذلك قيل بحق العلامة ابن القيم.

إن هؤلاء المتجرئين وأمثالهم وأضعاف أضعافهم ممن نقلوا وحكوا هذا عن سابقهم بجهل ودون تحرّ، فتجنوا على ابن تيمية وتلميذه وفتحوا عليهما – عياداً بالله – باب فتنة وشر مستطير، وجرّئوا تلامذتهم من بعدهم لأن يقولوا بقولهم، تماماً على نحو ما فعل (الأهوازي) و(الكوثري) ومن شابه في قولهم على الأشعري بهتاناً عظيماً .. يحرمون الأمة الانتفاع بما كتبه أولئك الأفاذ ويمنعونهم منعاً من الانتفاع بعلمهم وبما أفاء الله عليهم من علم، ويدعون الناس لقراءة ما كتبوه شيوخهم، وما فيما كتبوه إلا الطعن والضلال والتكذيب والتدليس .. فحسب أهل الحق في هؤلاء المتجرئين الله ونعم الوكيل، فهو القائل وقوله الحق: (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً .. الأحزاب/ ٥٨).

لقد دعا ما قيل عن ابن تيمية – فيما مضى – أهل العدل والإنصاف لأن يذبوا عن عرضه وعن عرض أمثاله من الأعلام^١ .. فهذا واحد ممن أثاره ما قيل عن ابن تيمية، دعاه ما تُقول به على ابن تيمية لأن يؤلف كتاباً أسماه: (الرد الوافر على من زعم أن ابن تيمية شيخ الإسلام كافر) وقد قرظه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني وأشاد فيه بشيخ الإسلام وقال فيه كلمة الحق، وجاء ضمن ما قال: إن "شهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس، وتلقيه بشيخ الإسلام في عصره باق إلى الآن على الألسنة الزكية ويستمر غداً كما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره أو تجنب الإنصاف .. وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب، فالذي أصاب فيه – وهو الأكثر – يستفاد منه ويترحم عليه بسببه، والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه، بل هو معذور، لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه"^٢.

(١) تماماً كما قبض نحو ابن عساكر وابن درياس وغيرهما من الذب عن الأشعري فيما تقوله عليه الأهوازي والكوثري وأمثالهما.. تحقيقاً ووفق سنة الله تعالى القائل: (إن الله يدافع عن الذين آمنوا .. الحج/ ٣٨).

(٢) وهذا هو الحق والإنصاف، فما قاله ابن تيمية بشأن المراد من التجسيم ونفي هذه التهمة عن المثبتين من سلف الأمة، هو كلام في غاية الدقة والأهمية ولا غبار عليه، ولا ينكر ذلك إلا جاحد مغرض معاد لفهم سلف الأمة ومخالف لما عليه الأشعري نفسه، غاية ما يمكن قوله أن ابن تيمية وإن جاوز الصواب في القول في دقيق مسألة أو أكثر، فشأنه شأن أي عالم يخطئ فيقال الأجر، ويصيب فيكون له الأجران، وكفى المرء شرفاً أن تعد معانيه، ومن صحيح العقيدة أن يلتزم لمثله العذر لما ذكره ابن حجر من شهادة أهل عصره بإتيانه أدوات الاجتهاد، ولما نوه به الطحاوي في قوله: (ولا نماري في دين الله)، حيث يقول شارحه ابن أبي العز ص ٢٥٣: "معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترانهم وميلهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل وتلبيس الحق وإفساد

ودعا ما نُقُول عليه بغير حق، آخر معاصراً – هو د. محمد سعيد رمضان البوطي – لأن يقول: "ونحن نعجب عندما نجد غلاة يكفرون ابن تيمية رحمه الله ويقولون إنه كان مجسماً، ولقد بحثت طويلاً كي أجد الفكرة أو الكلمة التي كتبها أو قالها ابن تيمية والتي تدل على تجسيده فيما نقله عنه السبكي أو غيره فلم أجد كلاماً في هذا قط .. ورجعت إلى آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري وهو كتاب الإبانة فرأيت أنه هو الآخر يقول كما يقول ابن تيمية، إذن فلماذا نحاول أن نعظم وهماً لا وجود له؟ ولماذا نحاول أن ننفي في نار شقاق؟".

وهذا هو الشيخ العلامة (إبراهيم الكوراني الشافعي الأشعري) يقول في حاشيته المسماة (مجلد المعاني على شرح عقائد الدواني) ما نصه: "ابن تيمية ليس قائلًا بالتجسيم، فقد صرح بأن الله تعالى ليس جسماً في رسالة تكلم فيها على حديث النزول كل ليلة إلى السماء الدنيا، وقال في رسالة أخرى: (من قال إن الله تعالى مثل بدن الإنسان أو أن الله تعالى يماثل شيئاً من المخلوقات، فهو مفتر على الله سبحانه) .. يقول الكوراني مثنيًا على شيخ الإسلام: "بل هو على مذهب السلف من الإيمان بالمتشابهات مع التنزيه بـ (ليس كمثله شيء)".

وها هو الشيخ د. محمد خليل هراس في كتابه (ابن تيمية السلفي) ص ١٥٦ يُسأل عن موقف ابن تيمية من مسألة نزول الرب تعالى هل يجوز عليه الحركة والانتقال؟ فيجيب: "لم أجد لابن تيمية نصاً يفيد هذا، بل مذهبه الصريح الذي يذكره في عامة كتبه: أن الله فوق سمواته على عرشه، كما أنه لا يحل في شيء منها".

ومما يُذكر لبعض أهل التحقيق ما أفاده من أن (رسالة الأشعري إلى أهل الثغر) "اعتمد عليها ابن تيمية كثيراً .. كما نقل في كتابه القيم (درء تعارض العقل والنقل) ما يقرب من نصف هذه الرسالة، وقد راجعت ما نقله ابن تيمية فوجدته يطابق تماماً ما في رسالة الثغر^١، وهذا يدل على أن ابن تيمية حذا حذو الأشعري حذو القذة بالقذة ولم يخرج عن مذهبه قيد أنملة.

وللشيخ الألباني كلام مهم في مختصر العلو للذهبي ٦٩ حول ما يثيره الخلف من اتهام كل من يثبت الفوقية لله تعالى – ناسباً إليه تعالى (الجهة) و(المكان) – بأنه (مشبه أو مجسم)، نقل فيه عن ابن تيمية في (منهاج السنة) ٢/ ٧٥ قوله: "المعزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات، يجعلون كل من أثبت لها مجسماً ومشبهاً، ومن هؤلاء من يُعَدُّ من المجسمة والمشبهة: الأئمة المشهورين كـ (مالك) و(الشافعي) و(أحمد) وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب (الزينة) وغيره، وشبهة هؤلاء أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى"، يعني كما هو مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وبما يعني أن هؤلاء الصحابة وتابعيهم – لدى أولئك المتخلفين – هم كذلك من المجسمة والمشبهة.

يقول الشيخ الألباني في مختصر العلو ص ٧٤: "نعلم بالمشاهدة أن النفاة لهما – يعني: الجهة والمكان – إنما يعنون بهما نفي صفة العلو لله تعالى من جهة، ونسبة التجسيم والتشبيه للمؤمنين بها، ولذلك ترى الكوثري في تعليقاته يندد دائماً حول ذلك، بل يلجج بنسبة التجسيم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كل مناسبة، ثم تابعه في ذلك مؤلف (فرقان القرآن) في مواطن منه، قال في أحدهما ص ٦١: (إن ابن تيمية شيخ إسلام أهل التجسيم! ومن يضلل الله فلا هادي له)" .. يقول الألباني معلقاً:

"واتهام أهل البدع وأعداء السنة أهل الحديث بمثل هذه التهم، قديم منذ أن نشب الخلاف بينهم في بعض مسائل التوحيد والصفات الإلهية .. وإن افتراءهم على شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال بعد أن روى قوله: (ينزل الله إلى السماء الدنيا ..)، كنزولي هذا، معروف، وقد بين بطلان هذه الفرية الشيخ راغب الطباخ في بعض أعداد مجلة المجمع العلمي بدمشق، ثم العلامة محمد بهجة البيطار في كتابه: (ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية)" .. ثم ذكر الألباني بعض ما افتروه كذلك على شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي.

دين الإسلام"، وهذا هو قول ابن تيمية الذي يدلل من خلاله على أنه ما قصد إلى باطل أبداً، وما دعا إلى ضلالة عرف فيها وجه خطأ، وما تابى في أن ينصاع لحق أو لنصيحة ناصح، يقول في الفتاوى ١٦٩/ ٣ ما نصه: "ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجرى به الرسول، لم نقبله .. وقلت مراراً: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أتتني عليها النبي ﷺ يخالف ما ذكرته، فأنا أرجع عن ذلك" .. فماذا يراد من الرجل أكثر من هذا؟! (١) مقدمة (رسالة إلى أهل الثغر) لمحققها د. عبد الله شاكراً ص ١٠٣.

ومع كل ما سبق من ذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية، أساء كل ذي عقل ليجيب بكل صدق وأمانة، هل ما قاله أبو الحسن الأشعري هنا وفيما سبق أن نقلناه عنه بحق أهل التشبيه والتجسيم، وهل ما قاله أيٌّ ممن سلك طريقه وأخص بالذكر منهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، يشبه شيئاً مما قاله أهل الباطل من هؤلاء المشبهة أو المجسمة الذين ذكر الأشعري قولهم السالف الذكر؟، وهل بعد الذي نقلناه لابن تيمية وابن القيم من نفي التشبيه والتجسيم عن الله تعالى وعن صفاته، يصح أو يحق لأحد من المعاصرين ممن لا يزال يتبع أهل البدع والكلام السابقين، أن يكيل التهم أو يدعي عليهما أو على أي منهما أو على من قال بقولهما أنه مجسم أو مشبه؟.

ج - دعاوى التشبيه والتجسيم على الأشعري وأحمد وأتباعهما وعموم السلف وتابعيهم بإحسان، يردها أهل العلم بالأدلة:

عرفنا من هم المجسمة ومن قبل من هم المشبهة، ووقفنا على أقوالهم التي نقلها عنهم وساقها وساق الرد عليها – مع الأشعري – ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد جاءت كلها تنطق بالحق وتنفض بما كان عليه السلف الصالح وبما لا يصح معه قول الشاذة من الناس ومطلقي دعاوى التشبيه والتجسيم على أبي الحسن الأشعري وأحمد وعموم السلف وتابعيهم بإحسان .. ومع كل هذا وعلى الرغم منه، فلا تزال هذه الدعاوى على من ذكرنا قائمة على أشدها. وما التشكيك في نسبة ما كتبه الأشعري إليه مما بذلنا في رده جهدنا في المبحث الأول من ذكر تحقيقات وسرد اعترافات، إلا ضرباً من هذه الاتهامات التي سبق إليها الأهوازي والكوثري ومن تبعهما، وإلا لو اعترف القوم بما نسب إلى الأشعري من كُتب، ما كنت ترى من يُؤلف من المعاصرين أمثال عبد الله الهرري وعمر كامل هذه المؤلفات التي لا تزال تشعل النار في الهشيم، وتحول دون وصول عامة الناس إلى الحق .. وإلى الله وحده المشتكى.

على أن ما قيل بحق أبي الحسن الأشعري وشارحي كلامه من فرى، قيل نحوه وأضعاف أضعافه بحق مشايخه وسالكي طريقه وناهجي نهج سلفه الصالح.. وفي رد ذا يقول د. راجح الكردي أستاذ العقيدة بالجامعة الأردنية في كتابه (علاقة صفات الله تعالى بذاته) ص ١٨٧: "كثيراً ما يقع بعض الكُتّاب في إجراء اسم المشبهة على الحنابلة والإمام أحمد رحمه الله، والواقع أن الإمام أحمد ومن يُعتد به في مذهب الحنابلة لا يمثلون اتجاه التشبيه هذا، وإنما هم منزهة يتبعون رأي السلف".

وفي نحوه يقول أ. رضا نغسان معطي في كتابه (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين) ص ١٠١: "إن مذهب الحنابلة في الصفات لا يخرج عن مذهب السلف، فقد بذل الحنابلة جهداً كبيراً في الدفاع عن عقيدة السلف والدعوة إليها ونشرها .. ولا يزال بعض الذين ورثوا عداوة مذهب السلف يشيعون بين الناس أن مذهب الحنابلة هو التجسيم"، وهذه دعوى متهافة، وسأكتفي ببيان زيفها بنقل نصين لعالمين من علماء الحنابلة أحدهما متقدم وهو ابن أبي يعلى صاحب طبقات الحنابلة، والآخر هو محمد بن أحمد السفاريني من علماء القرن الثاني عشر" .. وراح أ. رضا معطي ينقل نص كلام ابن أبي يعلى الذي أورده في كتابه (لوامع الأنوار البهية) ١/ ٩١ وفيه:

"هم – يعني الحنابلة – بها – صفات الخالق جل وعلا – مؤمنون، وبحقائقها موقنون وبمعروفة كقيمتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملتها المشبهة الذين أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات كما تأولها الأشعرية".^(١)

ثم ثلّى بنقل كلام السفاريني، وفيه: "أعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف فيصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فإن الله – تعالى – ذات لا تشبه الذوات، متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه الصفات من المحدثات، فإذا ورد في القرآن العظيم وصحيح السنة وصف للباري جل شأنه تلقيناه بالقبول والتسليم، ووجب إثباته له على الوجه الذي ورد، ونكل معناه – يعني المتعلق

(١) وعلى رأس هؤلاء في زماننا د. كامل عبد الله كامل، حيث قدم بحثاً مستقلاً بهذا الخصوص في واحد من ملتقيات رابطة خريجي الأزهر. (٢) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٠٩ .. ويبدو أن تصريحه بفرقة (الأشعرية)، هي التي جرت عليه هذه الحملة من الطعن والتشكيك .. ومن كلامه في هذا، قوله في (إبطال التأويل) وقد نقله عنه الحافظ الذهبي في كتابه (العلو) ص ١٨٣: "لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله عز وجل لا تُشَبَّه بصفات الموصوفين بها من الخلق".

بالكيف – للعزیز الحکیم، ولا نعدل به عن حقيقة وصفه ولا نلحد في كلامه ولا في أسمائه ولا في صفاته، ولا نزيد على ما ورد، ولا نلتفت لمن طعن في ذلك ورد، فهذا اعتقاد سائر الحنابلة كجميع السلف، فمن عدل عن هذا المنهج القويم زاغ عن الصراط المستقيم وانحرف، فدع عنك فلاناً عن فلان وعليك بسنة ولد عدنان".

وقد مر بنا شهادة الإمام الأشعري لمعتقد الإمام أحمد الذي لا يخرج في مجمله عن مذهب السلف، وذكرنا صريح قوله في مقدمة كتابه (الإبانة): "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل – نضر الله وجهه ورفع درجته وأجل مثوبته – قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين وزيف الزائعين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفخم، وعلى جميع أئمة المسلمين".^(١)

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن ثمة عشرات المؤلفات في العقيدة لعلماء أجلاء من فحول الحنابلة ك (لمعة الاعتقاد) و(العلو) لابن قدامة المقدسي، وعقيدة عبد الغني المقدسي، ومؤلفات ابن تيمية ك (الحموية) و(التدمرية) و(الأصفهانية) و(القبرصية) و(المراكشية) و(المدنية) و(شرح حديث النزول)، ومن قبل ذلك كتاب (السنة) للإمام أحمد و(السنة) لابنه عبد الله ومسائل الأثرم والخلال وابن هانئ وغيرهم من تلامذة أحمد، وكذا إبانة ابن بطة الصغرى والكبرى .. إلى غير ذلك من كتب الاعتقاد وكلها – بحمد الله – مطبوعة ومنشورة، ودالة دلالة صدق ويقين على أن الذين زادوا من علماء الحنابلة في الإثبات على ما جاءت به النصوص وقالوا بلوازم بعض الصفات وخالفوا بفعلهم هذا منهج السلف، هم أفراد لا يمثلون مذهب الحنابلة ولا السواد الأعظم من علمائه .. الأمر الذي دعا الإمام الذهبي وهو شافعي لأن يقول فيما نقله عنه السخاوي في (الإعلان بالتوبيخ) ص ٧٧: "الحنابلة عندهم علوم نافعة، وفيهم دين في الجملة، ولهم قلة حظ في الدنيا، وبعض العلماء يتكلمون في عقيدتهم ويرمونهم بالتجسيم وبأنه يلزمهم، وهم بريئون من ذلك والله يغفر لهم".

ونزيد في تقرير ما ذكرناه أنفاً للأشعري وغيره من أئمة السلف في رد شبهة أن إثبات غير صفات المعاني من الصفات الخبرية والفعلية يعني التجسيم، وأن أئمة السلف على تقرير التنزيه اللائق بالله تعالى بنفي التشبيه والتجسيم عن صفات الله تعالى مع الإثبات وعدم التأويل الذي لجأ إليه الأشاعرة وبخاصة لما أسموه ب (الظواهر الموهمة) أو (المشابهة بالحوادث) .. وإنما يأتي ذكرنا لهذا المزيد من أقوال أئمة الهدى حتى يحيى من حي عن بينة وبهالك من هلك عن بينة .. وبخاصة بعد إقامة الحجة من العلماء الأثبات.

فقد حكى الإمام الذهبي موافقة مقالة أهل الكلام من الأشاعرة – في النيل من أهل السنة – لمقالة الجهمية، فقال: "مقالة السلف وأئمة السنة بل والصحابة والله ورسوله والمؤمنون، أن الله عز وجل في السماء، وأنه الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار .. ومقالة الجهمية: أن الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة، تعالى الله عن قولهم، بل هو معنا أينما كنا بعلمه .. ومقالة متأخري المتكلمين: أن الله تعالى ليس في السماء، ولا على العرش، ولا على السماوات ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه ولا متصل بهم! وقالوا: جميع هذه الأشياء صفات الأجسام والله تعالى منزّه عن الجسم.

قال لهم أهل السنة والأثر: (نحن لا نخوض في ذلك، ونقول ما ذكرناه، اتباعاً للنصوص وإن زعمتم .. ولا نقول بقولكم، فإن هذه السلوك نعوت المعدوم، تعالى الله جل جلاله عن العدم، بل هو موجود متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه من أنه فوق العرش بلا كيف".^(٢)

وفيما أخرجه ابن زمنين عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، قوله: "لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يُشَبَّهَ يديه بشيء ولا وجهه بشيء، ولكن يقول: (له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه)، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا

(١) الإبانة ص ٥٠.

(٢) العلو للذهبي ص ١٠٧ ومختصره للألباني ص ١٤٦، ١٤٧.

مثيل له ولا شبيهه، ولكن هو الله لا إله إلا هو كما وصف نفسه، (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه .. الزمر/ ٦٧) كما وصف نفسه^(١).

وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: "كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون ولا يشبهون، ويرددون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود: (وهو قولنا)، وقال البيهقي: (وعلى هذا مضى أكابرنا)"^(٢).

وقد ذكر الإمام الخطابي^(٣) على هذا إجماع السلف وذلك في كتاب (الغنية) وقال فيما نقله عنه من العلماء من لا يحصى عددهم: "فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها"^(٤).

ويقول أبو عمر الظلمكي المالكي ت ٤٢٩ وهو من كبار الحفاظ وأحد أئمة القراء بالأندلس، وذلك فيما نقله عنه الإمام الذهبي في العلو ص ١٧٩: "أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله: (وهو معكم أينما كنتم) ونحو ذلك من القرآن أنه: علمه، وأن الله تعالى فوق السموات بذاته، مستو على عرشه كيف شاء .. وقال أهل السنة في قوله: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥): إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية: لا يجوز أن يُسمى الله عز وجل بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه .. فإن سئلوا: ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع على التسمية يوجب التشبيه، قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها، لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه لا يحصل بالتسمية، وإنما بتشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها وعموم تسمية الأشياء به، فنسألهم: أنقولون إن الله موجود؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مُشَبَّهاً للموجودين، وإن قالوا: موجود ولا يوجب وجود الاشتباه بينه وبين الموجودات، قلنا: فكذلك هو، حي، عالم، قادر، مريد، سميع، بصير، متكلم .. يعني ولا يلزم من ذلك اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات"، وهذا هو.

ويقول أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي ت ٤٢٩ في (أصول الدين) ص ١٠٩: "المسألة الثالثة عشرة من هذا الأصل في تأويل الوجه والعين من صفاته: اختلفوا في هذه المسألة فزعمت المشبهة أن الله وجهاً وعيناً كوجه الإنسان وعينه" .. وقال في المسألة التي تليها:

"تأويل اليد المضافة إلى الله تعالى: زعمت المشبهة أن يدي الله جارحتان وعضوان فيهما كفان وأصابع ككفي الإنسان وأصابعه، وزعم بعض القدرية أن اليد المضافة إليه بمعنى القدرة، وهذا التأويل لا يصح على مذهبه مع قوله: إن الله تعالى قادر بنفسه بلا قدرة، وزعم الجبائي أن اليد المضافة إليه بمعنى النعمة، وهذا خطأ لأن الله أخبر أنه خلق آدم بيديه والنعمة مخلوقة، والله لا يخلق مخلوق بمخلوق، ولأن الله تعالى خص آدم بهذه الخاصية، ولا يجوز عند الجبائي تخصيص بعض المكلفين بنعمة دون بعضهم، فبطل تأويله من هذين الوجهين"^(٥).

وقال أيضاً: "اختلفوا في تأويل قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)، فزعمت المعتزلة أنه بمعنى استولى .. وهذا تأويل باطل، لأنه يوجب أنه لم يكن مستولياً عليه قبل استوائه عليه، وزعمت المشبهة أن استواءه على العرش بمعنى كونه مماساً لعرشه من فوقه، وأبدلت الكرامة لفظ المماس بالملاقة، وزعم بعضهم أنه لا يفضل منه على العرش شيء .. وزعم آخرون أنه أكبر من العرش، وأنه لو خلق عن يمين العرش وعن يساره

(١) أصول السنة لأبي زمنين ص ١٥.

(٢) فتح الباري ٤٠٧/١٣.

(٣) هو الإمام العلامة حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب (معالم السنن) و(الغنية عن الكلام وأهله)، روى عن أبي سعيد بن الأعرابي وطبقته، ت ٣٨٨ .. العلو ١٧٣.

(٤) العلو للحافظ الذهبي ص ١٧٣.

(٥) على ما سبق ذكره في مسألة الصلاح والأصلح وأنها كانت من أعظم الأسباب التي دعت إلى رجوع الأشعري لترك الاعتزال.

(٦) أصول الدين للبغدادي ص ١١٠، ١١١.

عرشين آخرين كان ملاقياً بجميعها من فوقها بلا واسطة، وهذا يوجب أن يكون كل عرش كبعضه فيكون متبعضاً^(١)، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وقال ابن بطلال: "عند حديث: (إن الله يضع السموات على إصبع ..)، لا يُحمل ذكر الإصبع على الجارحة، بل يُحمل على أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحدد"^(٢).. وقال الحافظ ابن حجر: "وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال، قولان لم يجريانها على ظاهرها، أحدهما: من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين، وهم (المشبهة) ويتفرع عن قولهم عدة آراء، والثاني من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين، لأن ذات الله لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات، فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته"^(٣).

وقال البغدادي في (الفرق بين الفرق) ص ٢١٤: "اعلموا أسعدكم الله - أن المشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره"، ثم شرع في بيان فرقهم .. وقال ابن حزم في (الفصل في الملل) ١٢٠ / ٢: "التشبيه إنما يكون بالمعنى الموجود في كلا المشتبهين" .. وقال في ١٥٢ / ٢: "ولا يكون الشيء تشبيهاً إلا إذا ناب منابه وسد مسده".

وتكلم الشهرستاني ت ٥٤٨ في (الملل والنحل) عن فرقتي المشبهة، (مشبهة الشيعة) و(مشبهة الحشوية)، فذكر في ص ٨٥ أن مشبهة الحشوية هم من أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة، وذكر كلاماً كثيراً مما سبق أن نقلناه عن الأشعري في بداية هذا المبحث بحق المشبهة .. ثم قال: "وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجيء والإتيان والفوقية وغير ذلك، فأجروها على ما يفهم منها عند الإطلاق على الأجسام" .. وقال في ص ٨٦، ٨٧: "من المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية، وقال: يجوز أن يظهر الباري تعالى بصورة شخص، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعرابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً، وعليه حمل قول النبي ﷺ (رأيت ربي في أحسن صورة)، وفي التوراة عن موسى عليه السلام: (شافهت الله تعالى فقال لي كذا)، والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول" .. يقول في ص ٨٣:

"فأما أحمد بن حنبل ودأود بن علي - الظاهري - الأصفهانى وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أهل الحديث، مثل مالك بن أنس ومقاتل وسلوكوا طريق السلامة فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات .. وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا: من حرّك يده عند قراءة قوله تعالى: (خلقت بيدي .. ص/ ٧٥)، أو أشار بإصبعيه عند روايته: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن) وجب قطع يده وقلع أصبعيه".

ومما قاله الحافظ أبو بكر الخطيب فيما نقله عنه الحافظ الذهبي في العلو ص ١٨٥ وابن قدامة في ذم التأويل ص ١٧: "إذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: (يد) و(سمع) و(بصر)، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله لنفسه، ولا نقول: إن معنى (اليَد): (القدرة)، ولا إن معنى (السمع) و(البصر): (العلم) .. ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء .. الشورى/ ١١)، وقوله: (ولم يكن له كفواً أحد .. الإخلاص/ ٤)".

ويقول الإمام البخاري ت ٥١٦ في تفسير (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام .. البقرة/ ٢١٠) فقد أوضح أن: "الأولى في هذه الآية وما شاكلها: أن يؤمن الإنسان بظواهرها ويكل علمها إلى الله، ويعتقد أن الله منزّه عن سمات الحدوث"، قال: "على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة".

ويقول الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني ت ٥٣٥: "مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه، أن صفات الله التي

(١) السابق ص ١١٢.

(٢) فتح الباري ٣٩٨/١٣.

(٣) السابق ٤٠٨/١٣.

(٤) العلو للحافظ الذهبي ص ١٩١.

وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقرأته تفسيره، أي هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل^٢.

فهؤلاء الأئمة – وهم قليل من كثير ممن انشغلوا بهذا الأمر وأزالوا ما علق به من شبه – كلهم أثبتوا ما تأوله متأخرو الأشاعرة مما أدرجوه تحت مسمى (ظواهر النصوص الموهمة)، وأثبتوا ضمن ما اثبتوا العلو والفوقية له تعالى، ونفوا أن يكون استواءه تعالى فوق عرشه بمعنى الاستيلاء والقهر والملك أو مستلزم الجسمية، كما أنهم نصوا على أن إثباتهم لسائر الصفات الخبرية والفعلية يأتي في إطار نفي الشبه أو الجسم عن الله تعالى، وأقاموا الحجج والبراهين من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول على صحة ما ذهبوا إليه، كما جاء كلامهم للرد صراحة على ما قاله متهمو المثبتين عامة بتهمة التشبيه والتمثيل والتجسيم، وقد عرفنا قبل من هم هؤلاء المشبهة والمتمثلة والمجسمة على الحقيقة، كما أن ما قالوه لم يخرج عما قاله غيرهم من فقهاء المذاهب الأربعة وأهل الحديث والأثر، ولم يخرج كذلك عما فاه به الأشعري وأحمد وابن تيمية وابن القيم، ومن قبل صحابة النبي وتابعوهم .. فهل يصح مع هذا ما يصير عليه متأخرو الأشاعرة من أن هؤلاء جميعاً مجسمة وهم من ثم كفرة؟!، ومن يا ترى يكون أهل الإيمان إذن؟!!

وكان مما ذكر به الإمام الجويني في نصيحته التي رجع إليها – وقد مرت بنا – "ليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين، فيحتاجون إلى التأويل والتحريف .. فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!! .. فما يلزمونا في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، لئلا يلزمهم في هذه الصفات في العرضية، وما ينزهون ربهم به في الصفات السبع وينفونه عنه من عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء. ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبل نصيحتنا، ودان الله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التعطيل والتشبيه والتأويل والوقوف .. هذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأولناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وفي هذا بلاغ وكفاية"^٣.

والحق أن الزعم بأن (ورود صفات الله جاءت ألفاظها متعلقة بالمخلوقين، مستلزم للتشابه بين الخالق بالمخلوقين)، أو بأن (نفي التشبيه عن الله مستلزم لنفي صفاته) وهو ما تذرعه به المعتزلة والجهمية والخوارج والشيعية وتبعهم فيها أهل الكلام ومتأخرو الأشاعرة، لنفي استوائه تعالى وفوقيته على عرشه، ومن وراء ذلك سائر صفاته تعالى الخبرية والفعلية، بما يتضمنه ذلك من تكذيب كلام الله وحديث رسوله وآثار الصحابة وتابعيهم إلى يوم الدين .. هي أحد شبهتين عظيمتين وقع فيهما المخالفون ونوه عنهما ابن أبي العز في شرحه للطحاوية ص ١٥٦ قائلاً: "والشبهة التي في مسألة الصفات: نفيها وتشبيهها"، قال: "وشبهة النفي أردأ من شبه التشبيه، فإن شبهة النفي: رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه: غلو ومجاوزة للحد فيما جاء الرسول ﷺ، وتشبيه الله بخلقه كفر، فإن الله تعالى يقول: (ليس كمثله شيء)، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: (وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)"^٤.

ومن ناحية أخرى، فإن نفي صفات الله بزعم إيهامها التشبيه أو التجسيم – على ما أفاده شارح العقيدة الطحاوية – موضع اضطرب فيه كثير من النظار حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء، يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وأصل هذا الخطأ والغلط هو: "توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية، يكون مسماها المطلق الكلي، هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك .. فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً

(١) هو الإمام حافظ وقته إسماعيل بن محمد بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي الأصبهاني صاحب مصنف (الترغيب والترهيب)، (الحجة في بيان المحجة) ٥٣٥.

(٢) العلو للحافظ الذهبي ص ١٩٢ وينظر أصول السنة للإلكائي ٣٥٣/١.

(٣) النصيحة ص ٤٠: ٤٣، وينظر نصه في مختصر العلو للألباني ص ٢٩: ٣١ ومجموعة الرسائل المنيرية الجزء الأول.

(٤) وقال أيضاً: "وهذا – يعني تشبيه الله بخلقه – أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح وعزير والشمس والقمر والأصنام والملائكة والنار والماء والعجل والقبور والجن وغير ذلك، وهؤلاء الذين أرسلت لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له" .. شرح الطحاوي ص ١٥٦.

كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ الله بها كان مسماها معيناً مختصاً، فإذا سُمِّيَ بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشاركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟^(١) .. وبيانه: "أن وجود العبد، هو كما يليق به، ووجود البارئ تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم .. وما سَمَّى به الرب نفسه وسَمَّى به مخلوقاته، مثل (الحي) و(العليم) و(القدير)، أو سَمَّى به بعض صفاته كـ (الغضب) و(الرضا)، وسَمَّى به بعض صفات عباده، هو كذلك .. فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركاً، وإنما معيناً مختصاً فيثبت في كل منهما على ما يليق به"^(٢).

ومما يوضح هذا قول الطحاوي: (ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه)، وقوله: (دين الإسلام بين الغلو والتقصير وبين التشبيه والتعطيل) .. وكذا قوله: (والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى)، "فقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه وإن كان لا يريد ولا يشاءه، وينهى عما يسخطه ويكرهه، ويبغضه ويغضب على فاعله وإن كان قد شاءه وأراد، ويقال لمن تأول الغضب والرضا بإرادة الإحسان: لم تأولت ذلك؟ فلا بد أن يقول: إن الغضب غليان دم القلب، والرضا الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى، فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب لا أنه الغضب، ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشئنة فينا، فهو ميل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه، كما أن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد وإن كان كل منهما حقيقة، وبذا تسلم من تعطيل معنى أسماء الله وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام .. وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله تعالى، لامتناع مُسمَّى ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يثبت شيئاً لله تعالى على خلاف ما يعهده"^(٣) .. وهذا هو.

وفي مجمل ما قاله أولئك المتكلمة ومن سار على دربهم في زماننا، وفي رده بالحسنى والمنطق والعقل، وفي مناقشتهم الانصياع لما صح في معتقد الصفات.. جاء في آخر كتاب الحافظ الذهبي (العلو للعلي الغفار) ص ١٩٥ قوله: "من بحوث المتأخرين، لا يجوز صفة الله تعالى بأنه فوق العرش، قالوا: وذا يلزم قطعاً أحد ثلاثة أمور: إما أن يكون أصغر من العرش أو أكبر منه أو مساوياً له، والأقسام الثلاثة لا تجوز على الله .. إلى آخر قولهم .. والجواب: أن ذلك إنما يلزم في حق الأجسام، وأما البارئ جل جلاله فليس بجسم .. ثم إن بحثهم بعينه نرده بنظيره، فنقول: الله عز وجل موجود بيقين، وجميع ما خلق الله من الكائنات موجود، فنسألهم عن واجب الوجود: إذا ذكرناه مع جميع ما أبدع من الوجود الممكن، أهو تعالى أكبر من مجموع الكل أو أصغر أو مساو؟ فما يرد علينا يرد عليهم، لا محيد لهم عنه".

ويرد الإمام الذهبي مخاطباً بنفس ما يقول به كل مثبت، فيقول: "ثم أنتم تقولون: لا هو داخل العالم ولا خارج العالم، ولا فوق العرش ولا تحت العرش، ولا في السماء ولا ليس في السماء، فإذا كان هذا يعقل لكم فوالله نحن ما نعقله، لكن لو نطق بهذه السلوك نص لدنأ به ولا تبعناه، بل لمأ وردت النصوص بإثبات أنه على العرش وبأنه في السماء ونحو ذلك، قلنا به وأما وتبعنا مطلق السمع .. ثم لو كانت مقالاتكم في ذلك متفق عليها بين أهل العقول لقلنا أيضاً بها، بل للمتكلمين من الطوائف في ذلك اختلاف واضطراب .. فهللوا بنا إلى الاتفاق على التنزيه العام والتوحيد التام، والإيمان بما جاء عن الله ورسوله على ما أراد، والكف عن الكلام والخصام، لندخل الجنة بسلام، ثبتنا الله وإياكم على الإسلام"^(٤) هـ .. وبمثل هذا نناشد وندعو ونصح سائر متبعي السلف ممن فهموا – في كل وقت وحين وفي كل زمان ومكان – من استوائه تعالى وفوقيته على عرشه صفات المخلوقين.

(١) مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد د. خضر سوندك ص ١٤٠.

(٢) شرح الطحاوية ص ٤٠٨ باختصار.

(٣) السابق ص ٤٠٧ باختصار.

د: علامة جهنم وأصحابه وغلاة الأشاعرة وأتباعهم .. اتهام أهل السنة المثبتين بأنهم مجسمة ومشبهة:

والأمر اللافت للنظر أنه على الرغم من إيضاح كل هؤلاء الأعلام – وغيرهم كثير ممن يضيق المقام بذكر ما فاهوا به – أن إثبات الظواهر الموهمة لا يستلزم بحال التشبيه أو التجسيم، إلا أن العالق بأذهان مخالفينهم أن الإثبات مستلزم للتشبيه .. وفي حكاية ذلك عنهم يقول الإمام الترمذي في سننه في باب فضل الصدقة بعد سوقه لحديث (إن الله طيب .. إلخ): "قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه: هذا من الروايات في الصفات (ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا)، قالوا: تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يُتوهم ولا يقال كيف؟، هكذا روي عن مالك وسفيان بين عينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: (أمروها بلا كيف)، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأكثر هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه .. وقال إسحاق بن راهويه: إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد وسمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى، يد وسمع وبصر ولا يقول كيف ولا يقول مثل سمع أو لا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: (ليس كمثله شيء .. الشورى / ١١)"^٢.

وقال الإمام الخطابي ت ٣٨٨: "وليس اليد عندنا الجارحة إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكفيها، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة"^٣ .. ويقول إمام المغرب ابن عبد البر ت ٤٦٣: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكتفوا شيئاً منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مُشَبَّه، فسموا من أقر بها معطلة"^٤.

هكذا هو الأمر، وهو لا يعني إلا اتهام كل أئمة المسلمين ومن قبلهم الصحابة وتابعيهم في القرون الفاضلة – من قبل مدعي الانتساب إلى الأشعري ممن ساروا في هذه الدقيقة على درب الجهمية والمعتزلة – بأنهم جميعاً وبلا استثناء، مشبهة ومجسمة .. وذلك بعد أن غاب عنهم أن ما يُقدمون عليه هو عينه ما دعا المثبتين من سائر أئمة العلم فيما مضى، لما رأوا كثرة اتهامات الجهمية والمعتزلة والمتكلمة لهم قديماً بالتجسيم والتشبيه، لأن يجعلوا طعن أولئك لأهل السنة بأنهم مشبهة ومجسمة، علامة بارزة بأنهم هم المبتدعة وأنهم على الباطل وعلى غير الجادة .. يقول أبو حاتم الرازي: "علامة أهل البدع: الوقعة في أهل الأثر، وعلامة الجهمية: أن يسموا أهل السنة مشبهة، وعلامة القدريّة (المعتزلة): أن يسموا أهل السنة مجسمة، وعلامة الزنادقة: أن يسموا أهل الأثر حشوية"^٥ .. ويقول إسحاق بن راهويه شيخ البخاري:

"علامة جهنم وأصحابه: دعواهم على أهل السنة والجماعة – ما أولعوا به من الكذب – أنهم مشبهة، بل هم المعطلة، وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: (علامة الجهمية، تسميتهم أهل السنة مشبهة)، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً .. فمن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه وإنه مجسم، ولهذا كُتِبُ نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم المالكية ينسبون إلى رجل يقال له: (مالك بن أنس)، وقوماً يقال لهم الشافعية ينسبون إلى رجل يقال له: (محمد بن إدريس)، حتى الذين يفسرون القرآن منهم كعبد الجبار والزمخشري وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

(١) يقول: وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة.

(٢) سنن الترمذي ٤١/٣٣ وبينظر الفتح ٤٠٨/١٣ والعلو للذهبي ص ١٤٧ ومختصره ص ٢١٨.

(٣) فتح الباري ٤١٧/١٣ .. على أن جعل (اليَد) على إطلاقها في لغة العرب بمعنى الجارحة، هو الذي حدا بجمهوره البلاغيين لأن يحملوا اليد التي يحقّه تعالى على المجاز، وهذا خطأ فادح انجر إليه علماء البيان وصار ما فعلوه ثلماً في الدرس البلاغي، والصواب أنها على الحقيقة وهي بحسب كل ما يليق به .. وينظر لمزيد الرد على ذلك كتابنا (موقف السلف من المجاز في الصفات).

(٤) فتح الباري ٤٠٧/١٣.

(٥) العلو ص ١٣٩ ومختصره ص ٧٤، ٢٠٧.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما جاء في كلام أبي حنيفة أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، فنفي المثل وأثبت الوصف.. تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن التشبيه – على أن ما يوجبه العقل السليم وعلى ما يدعيه أهل البدع على أهل السنة – لا يتفق مع توحيد الله، لأن توحيد أسمائه وصفاته لا يسلم، حتى يعتد العبد صدق ما سمى الله ووصف وأخبر به عن نفسه على الوجه اللائق بكماله وجلاله، لأنه لا يصف الله تعالى أعلم به منه ولا أعلم برسوله ﷺ منه، ومصادقه قوله تعالى: (أنتم أعلم أم الله .. البقرة/ ١٤٠)، وقوله عن رسوله: (وما ينطق عن الهوى .. النجم/ ٣)، كما أنه سبحانه: (يقول الحق وهو يهدي السبيل .. الأحزاب/ ٤) .. وحتى يعتد كذلك أن الله تعالى واحد في أسمائه وصفاته، لا نظير له ولا مثيل ولا شبيه، وأن من شبه الله بخلقه فقد جعل له نظيراً وشبيهاً ومثيلاً، وأن في ذلك إخلال بتوحيد الخالق وتنزيهه.

وفي تجسيد هذه المعاني يقول العلامة القاسمي – وهو يتحدث عن أن أهم ما تعرف به الجهمية، هو: جنوحهم إلى التنزيه البحت الذي دعاهم إلى أن ينفوا صفات الله تعالى –: "كان من أعظم شبههم في باب الصفات اعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق، أي أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق، فظاهر معناها التمثيل وهو مستحيل، فيجب التأويل" .. وقد رد عليهم بـ "أن الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يُشَبَّه المولى بخلقه، لما خالف أحد في رده ونفيه، لأن هذا ليس مراداً بالاتفاق، للقطع بأنه تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، إلا أن هذا ليس هو ظاهرها دائماً، وإنما ظاهرها ما يليق بالخالق تعالى وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا، والصفة تتبع موصوفها، فكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته"^(٢).

ويقول الإمام الدارمي في مقدمة كتابه (الرد على الجهمية): "وله الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم، يقبض ويبسط، ويتكلم ويرضى ويسخط، ويغضب ويحب ويبغض ويكره ويضحك، ويأمر وينهى، ذو الوجه الكريم والسمع السميع والبصر البصير، والكلام المبين واليدين والقبضتين والقدرة والسلطان والعظمة، والعلم الأزلي، لم يزل كذلك ولا يزال .. استوى على عرشه فبان من خلقه لا تخفى عليه منهم خافية، علمه بهم محيط وبصره فيهم نافذ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"^(٣) .. ويقول بعد أن ساق الآيات والأحاديث في إثبات صفة العلو لله سبحانه: "فمن آمن بهذا القرآن الذي احتجنا منه بهذه الآيات، وصدق هذا الرسول الذي روينا عنه هذه الروايات، لزمه الإقرار بأن الله بكماله فوق عرشه فوق سمواته وإلا فليحتمل قرآناً غير هذا فإنه غير مؤمن بهذا"^(٤).

ويقول الحافظ نعيم بن حماد الخزاعي ت ٢٢٨ فيما نقله عنه الإمام الذهبي في (العلو) ص ١٢٦، ١٤٠: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً" .. ويقول إبراهيم المزني^(٥) فيما نقله عنه الذهبي في العلو ص ١٣٥: "جل – تعالى – عن المثل، فلا شبيه له ولا عدل، السميع البصير، العليم الخبير، المنيع الرفيع، عال على عرشه، فهو دان بعلمه من خلقه .. جلت صفاته عن شبه المخلوقين، عالي على عرشه، بائن عن خلقه" .. وذكر سائر الاعتقاد

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٥١، ٥٢ باختصار وينظر مختصر العلو للألباني ص ٧٤.

(٢) تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي ص ١٩، ٢٠.

(٣) الرد على الجهمية للدارمي ص ٢٥٥.

(٤) السابق ص ٢٨٢، على أن نفي الإيمان لا يعني الحكم بالكفر وإنما الشأن فيه كما قال عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري: "ونقول: الرحمن على العرش استوى، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي، وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهمياً مبتدعاً فإنه يكون زنديقاً، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته" .. اجتماع الجيوش لابن القيم ص ٨٦.

(٥) فقيه الديار المصرية في زمانه، وأنبأ تلامذة الشافعي ت ٢٦٤ .. ذكره الذهبي في العلو ص ١٣٦.

ويقول ابن خزيمة ت ٣١١ في كتابه (التوحيد وإثبات صفات الرب) ص ١٠ عند كلامه عن صفة الوجه: "نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبننا: أن نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا ونصدق بذلك في قلوبنا، من غير أن نشبه وجهه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، وعز ربنا من أن نشبهه بالمخلوقين، وجل ربنا عن مقالة العاطلين، وعز أن يكون كما قاله المبطلون".

ويقول الحافظ أبو بكر الخطيب ت ٤٦٣: "أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن الصحيح مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها .. فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد: القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول إنها جوارح ولا تشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، وقوله عز وجل: (ولم يكن له كفواً أحد .. الإخلاص/ ٤)".^١

ويقول الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤: "وأما قوله تعالى: (ثم استوى على العرش)، فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح، مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة، منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى".^٢

ويقول في رسالته (العقائد): "فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعظمة والمشية والإرادة والقول والكلام والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك، وجب اعتقاد حقيقته من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتفاء إلى ما قاله الله تعالى ورسوله ﷺ من غير إضافة ولا زيادة عليه، ولا تكيف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عما سوى ذلك".^٣

ويقول القاضي ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٢٤: "ما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه، إذ المعطل يعبد عدماً والمشبه يعبد صنماً، ويأتي في كلام الشيخ - الطحاوي - (ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه)، وكذا قوله عن دين الإسلام: (هو بين التشبيه والتعطيل، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله ﷺ تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به وصفات المخلوق كما يليق به)". .. وراح يتناول بالشرح والتحليل قول الطحاوي: "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه - تعالى - بصفاته ليس كالبشر".

وكان مما قاله ابن أبي العز تعليقاً على ما استشهد به الطحاوي في قول الله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١): "قوله: (ليس كمثله شيء) رد على المشبهة، وقوله تعالى: (وهو السميع البصير) رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيهه، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع

(١) جواب الخطيب ص ٦٤ بتحقيق عزون، وذم التأويل لابن قدامة ص ١٨ والسير ١٨٤/ ٢٨٤ والعلو ص ١٨٥.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠.

(٣) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين. رضا نعيان معطي ص ٥١ مخطوطة ابن كثير ق ٢/ ٤.

(٤) ومما علق به ابن أبي العز على هذا النص من كلام الطحاوي، قوله ص ١٥٦: "النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبيهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن .. والشبهة التي في مسألة الصفات: نفيها وتشبيهاها"، يقول: "وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ، وتشبيه الله بخلقه كفر فإن الله يقول: (ليس كمثله شيء)، ونفي الصفات كفر فإن الله تعالى يقول: (وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١) .. وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله، و.. تشبيه الخالق بالمخلوق كعباد المسيح وعزير والشمس والقمر".

بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيهه، إذ صفات المخلوق هي كما يليق به، وصفات لخالق كما يليق به"، يقول مردفاً:

"ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه ﷺ وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمتهم، وأفصحهم وأقدرهم على البيان، فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به.. وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى .. (النحل/ ٦٠)، وقال تعالى: (وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم .. الروم/ ٢٧)، فجعل سبحانه مثل السوء – المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال – لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى – المتضمن إثبات الكمال كله – لله وحده.

فمن سلب صفات الكمال عن الله فقد جعل له مثل السوء ونفى عنه ما وصف نفسه به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان بها أكمل وأعلى من غيره"^١

وجاء في كلام بعض المشايخ الشارحين لقول الإمام الطحاوي السالف الذكر: "الآية في أولها رد على المشبهة، وفي آخرها رد على المعطلة، ودلت على أنه لا يلزم من إثبات الأسماء والصفات التشبيه بالمخلوقات، فسمع وبصر المخلوقات لا يشبه سمع ولا بصر الله عز وجل"^٢.

وجاء في كلام بعضهم في شرحه لقول الطحاوي: (ولا يشبهه الأنام) قوله: "هذا مذهب أهل السنة والجماعة ينفون عنه مشابهة صفات المخلوقين كما قال تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .. الشورى/ ١١)، فلا يجوز إثبات اسم أو صفة لله تعالى مع التمثيل" .. يقول: "وفي هذا الباب قد ضل طائفتان: إحداهما: المعطلة .. والطائفة الثانية: المشبهة"، وراح يرد زعم هؤلاء وأولئك بأن إثباتها يستلزم التشبيه، وذلك من وجوه:

الأول: أن القول بذلك يستلزم التناقض في كلام الله، وذلك أنه تعالى أثبت لنفسه الأسماء والصفات، ونفى أن يكون كمثله شيء، ولو كان إثباتها يستلزم التشبيه للزم تكذيب كلام الله وتناقض بعضه بعضاً، وهذا محال في حقه تعالى. الثاني: أنه لا يلزم من اتفاق الشينين في اسم أو صفة أن يكونا متماثلين، فأنت ترى الشخصين لهما سمع ولهما بصر، ويتكلمان، ولهما أرجل إلى غير ذلك من الصفات، ولا يلزم من ذلك أن يتماثلا، وكذلك الحيوانات لهما أرجل ولها سمع وبصر ولا يلزم من ذلك أن تكون في هذه الصفات متشابهة، فإذا كان هذا بحق المخلوقات، فإن الله تعالى – وله المثل الأعلى – أحق بهذا التباين، إذ ليس له شبيه أو نظير أو ند.

الثالث: أن مشابهة الله تعالى لخلقه أمر باطل يبطله العقل والشرع، ولا يمكن أن يكون مقتضى نصوص الكتاب والسنة أمراً باطلاً.

الرابع: أن الله تعالى خاطب العباد بما يفهمون من حيث أصل المعنى، أما الحقيقة والكنه فهو مما استأثر سبحانه بعلمه، فإذا أخبر الله تعالى عن نفسه أنه استوى على عرشه، فإن الاستواء من حيث أصل المعنى معلوم، لكن حقيقة الاستواء تتباين في حق المخلوق، فليس الاستواء على كرسي مستقر، كالاستواء على رحل بعير نافر، فإذا تباينت صفة الاستواء في حق المخلوق، فالتباين بين الخالق والمخلوق أبين وأعظم^٣.

وسؤالنا: أين هذا الذي نقلناه عن خيرة أهل العلم وعلى رأسهم إمام المذهب الإمام الأشعري، من هذا الهراء والعبث الذي فاه به من شذ عن إجماع أهل الحق فعذ الأخذ بظواهر النصوص – كذا على الإطلاق^٤ – أصلاً من أصول الكفر وشبهاً بضلالات الحشوية الذين افتروا وقالوا على الله قولاً عظيماً ومستلزماً للتجسيم ولمشابهة المخلوقات؟! .. (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً).

(١) شرح العقيدة الطحاوية لبني أبي العز الحنفي ص ٧٢ وينظر ص ٥١ وما بعده.

(٢) السابق ص ٧٠.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٣، ٣٤.

(٤) ومعلوم أن أئمة السلف يطلقون هذه العبارة ويريدون بها حمل الظواهر على ما يليق بجلال الله وكماله من غير تشبيه أو تمثيل أو تجسيم.

وفيد العلامة الشنقيطي أن "الزعم بأن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق.. هو من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله جل وعلا وعلى رسوله ﷺ، والحق الذي لا يثك فيه أدنى عاقل: أن كل وصف وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ فظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان، هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث.. إذ بمجرد إضافة الصفة إليه جل وعلا يتبادر إلى الفهم منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته، وأنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق وبين شيء من صفات المخلوقين.

والجاهل المفترى هو الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله وأنه كفر وتشبيه.. لأن الذي جر إليه ذلك، تنجيس قلبه هو بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها، مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعتلاً ثانياً، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي، معظماً لله كما ينبغي، طاهراً من أقدار التشبيه، لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه: أن وصف الله بالغ في الكمال والجلال بما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.. الشورى/ ١١) ^١.

وقد ساق الشنقيطي مثلاً بالإمام الغزالي، حري أن يحتذى في الانصياع والتراجع إلى ما كان عليه السلف، فقد فارق الغزالي آراءه التي سطرها في كتب العقائد ك (المنحول) و (القسطاس) و (الاقتصاد) و (قواعد العقائد) – وكان قد جرى في هذه الكتب على طريقة أهل الكلام والمنطق، يعني: على ردّ ما يحيله العقل، وتأول ما قبل العقل تأويله – فارق ذلك كله إلى ما كان عليه السلف وأهل الحديث، وعالج في كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام) مسألة التشبيه قائلاً: "جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار يكفي في دفع إيهامها قرينة واحدة، وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم، وليس من جنس الأجسام، وهذا مما افتتح رسول الله ﷺ بيانه في أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ".

يقول الإمام الغزالي: "إن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل، إذ يكفي أن يقال مع هذه الظواهر: ليس كمثله شيء، وأنه ليس بجسم ولا مثل الأجسام" ^٢.. وراح الغزالي بعد ذلك، يرسى القواعد والأسس التي كان عليها الرسول وأصحابه في هذا الباب، والمبتناة على أنه عليه السلام كان أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في دينهم ودنياهم، وأنه بلغ كل ما أوحى إليه ولم يكتف منه شيئاً، وأن أعرف الناس بمعاني الوحي هم صحابته الذين لازموا وحضروا التنزيل، وأنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل.. ثم قال: "فنعلم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصواب ما روه، لاسيما وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ^٣، وقال: (ستفترق أمتي نيفاً وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة، فقل من هم؟، قال: أهل السنة والجماعة، فقل: وما أهل السنة والجماعة؟ فقال: ما أنا عليه وأصحابي) ^٤".

وصفوة القول: أنه ومن خلال هذه النصوص التي نقلناها لجمهرة من أئمة الدين وعلماء الأمة يتضح لنا:

١- أن التجسيم الذي عابوه وشنعوا به على القائلين به والمؤولين لأجله نصوص الصفات: أن يقال إن الله يد كيد المخلوق ووجه كوجه المخلوق، أو أن يده ووجهه أعضاء، وأن استواءه على العرش يكون بمماساة ونحو ذلك.

٢- أن المعتزلة هم الذين فسروا (الاستواء) ب (الاستيلاء) وفسروا (اليد) ب (بالقدرة والنعمة) .. وهكذا، وهم سلف في هذا لكل من قال بذلك من بعدهم، ويكفي هذا في الدلالة على بطلانه.

٣- أن إثبات هذه الصفات الخبرية والفعلية على وجه يليق به تعالى من غير تشبيه لها بصفات المخلوقين أو تمثيل لها أو تكييف بأعضائهم، ليس مذهب المجسمة والمشبهة، وهذا ما يهمننا في هذا التفصيل.. فاتضح إذن أن مذهب السلف برئ من التجسيم وبعيد عن التشبيه.

(١) أضواء البيان ٢/ ٣١٨: ٣٣٠ بتصرف.

(٢) إلجام العوام لأبي حامد الغزالي ص ٧٣، ٧٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الحديث وبنحوه رواه أبو داود في السنة ١ والترمذي إيمان ١٨ وابن ماجه في الفتن ١٧ وأحمد ٢/ ٣٣٢، ١٤٥٣.

(٥) السابق ص ٦٤، ٦٥ وينظر علاقة الإثبات ص ٦٢ وأبو حامد الغزالي والتصوف لعبد الرحمن دمشقية ص ٣٥٩: ٣٧٠.

٤- أن التنزيه بلا تعطيل والإثبات بلا تشبيه أو تمثيل، ركنا توحيد الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وهما مترابطان ترابط الروح والجسد، فكل تنزيه يستلزم إثباتاً وكل إثبات يستلزم تنزيهاً.

٥- وجوب التفريق بين التنزيه الشرعي والبدعي، فالشرعي ما دلت عليه أسماء الله وصفاته وهو يورث أهله عملاً متقبلاً لكونه الصواب، وإيماناً صادقاً لكونه الطريق المؤدي إلى الإخلاص لله والتعرف عليه بما سمى وبما وصف به نفسه.

٦- أن التأويل القائل به أهل الاعتزال والكلام الناشئ عن التشبيه غير المعتمد على نص صريح أو لم يقل به أحد من السلف، يفقد النصوص هيبتها ويتنافى مع كون الإسلام ديناً عملياً يتمشى مع كل زمان، كما أنه يتنافى مع صدق الوحي وقداسته، ويعتريه كذب أخير عنه ابن مندة في كتابه (الرد على الجهمية) بقوله: "التأويل عند أصحاب الحديث نوع من التكذيب" .. كما يعتريه "زيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله - عليهم السلام - من مهمات الدين الواجبة، ونقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله بالتأويل الباطل"، وهل فسدت الأديان وحرقت الشرائع وضل الكثير من الناس إلا بهذا؟.

٧- بطلان التمثيل والتشبيه عقلاً ونقلاً، وتعتبر أسماء الله الحسنى وصفاته العلى من أعظم ما يستدل به على بطلانها، فليس لله مثلٌ أو سميٌّ أو كفاءٌ حتى يشبهه به أو يتشبه سبحانه به^٢.

ثانياً: ما يستلزمه عدم الأخذ بصحيح المعتقد في توحيد الصفات وأثر ذلك على الفرد والمجتمع:

أ: ما يقتضيه القول بتفويض في معاني صفات الخالق سبحانه: على أن ما ادعاه من جهلوا طريقة السلف في التعامل مع ما لله من صفات ومن ذهاب إلى أن طريق ذلك: التفويض لمعانيها وجعلها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، يعني على خلاف ما سبق تقريره في معتقد إمام المذهب أبي الحسن الأشعري من فهم لمعانيها دون التعرض للكيف .. يرد عليه إجماع الصحابة على وجوب معرفة معاني ما جاء منها في نصوص الوحي، على ما أفاده مجاهد في قوله: (عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، لأقفه عند كل آية وأسأله عنها)، كذا دون ما استثناء .. وأيضاً تلقيهم ذلك عن النبي ﷺ، على ما أفاده أبو عبد الرحمن السلمي، قال: (حدثنا الذين كانوا يُقرئونا القرآن - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً)، وكلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شامل لجميع القرآن إلا ما قد يُشكل على بعضهم فيقف فيه، لا لأن أحداً لا يعلمه لكن لأنه هو لا يعلمه.

على أن القول بتفويض معاني ما جاء في ظواهر النصوص، مستلزم - من غير ما سبق - لجعلها من المتشابه وأنه تعالى حين أخبر أن القرآن شفاء ونور وبيان ورحمة، قد استثنى منه شيئاً عن هذا الوصف، مع أن الله قد أمر بتدبر القرآن عموماً، ولم يستثن من ذلك شيئاً لا يُتدبر، ولا قال: (لا تدبروا المتشابه)، والتدبر بدون فهم لا يتأتى، إذ لو كان في القرآن ما لا يُتدبر لما عُرف مراد الله منه، وكان تكليف الله لنا بتدبر القرآن عبثاً من القول، بل وتناقضاً مع ما جاء في "قول الله تعالى: (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون. قرأنا عربياً غير ذي عوج .. الزمر/٢٧، ٢٨)، وقوله: (الر. تلك آيات الكتاب المبين. إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلمكم تعقلون .. يوسف/١، ٢) فقد أخبر أنه إنما أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكرهم^٣، كما أنه لا يكون تعقل ولا تدبر إلا مع العلم بالمعنى.

ويستلزم جعل الصفات من المتشابه أيضاً والقول بتفويض معانيها والزعم بأن لا يعلمها إلا الله، "الإعراض عن ذكره وعدم الاشتغال به، وحاشا الله أن يكون في كتابه ما أمر المسلمين بالإعراض عنه وعدم التشاغل به، أو أن يكون سلف الأمة وأئمتها أعرضوا عن شيء من كتاب الله لاسيما الآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته .. وأما قول مدعي أن الصفات من المتشابه والتدليل عليه ب: (أن أئمة السنة وأخيار الأمة بعد صاحب النبي ﷺ لم يودع أحد منهم كتابه الأخبار المتشابهات، فلم يورد مالك في الموطأ شيئاً وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص ٨٦.

(٢) ينظر علاقة الإثبات ص ٦٦ ودلالة الأسماء الحسنى على التنزيه د. عيسى بن عبد الله السعدي ١٦٩.

(٣) الإكليل ص ٤٥، ٤٦ بتصرف.

ولم يعتنوا بنقل المشكلات) .. فإن هذا الكلام لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة هؤلاء الأئمة وما نقلوه وصنفوه، وقوله رجم بالغيب من مكان بعيد، فإن نقل هؤلاء الأئمة وأمثالهم لهذه الأحاديث مما يعرفه من له أدنى نصيب من معرفة هؤلاء الأئمة، وهذه الأحاديث عن هؤلاء وأمثالهم أخذت، وهم الذين أدوها إلى الأمة^(١). بل إن الادعاء بأن أي الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، مفض إلى الزعم بأن ظواهر هذه النصوص تدل على معنى لا يليق بالله تعالى، وقد قال بهذا طائفة حين نطق قائلهم: بـ "أن هذه المتشابهات – ويعني بها نصوص الوحي المتضمنة لصفات الله تعالى – يجب القطع بأن مراد الله منها شيء غير ظاهرها، كما يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها"^(٢)، وهذا قول – كما دللنا – مجانب للصواب ومخالف لما عليه إمام المذهب.

آية ذلك أن المتشابه قد يكون في آيات الأمر والنهي كما يكون في آيات الخبر التي اتفق العلماء على معرفة الراسخين لمعناها، كما حدث مع بعض الصحابة حين أشكل عليه قوله تعالى: (وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود .. البقرة/ ١٨٧)، حتى بُين بقوله تعالى: (من الفجر)، ثم أي فضيلة في المتشابه على المحكم حتى ينفرد الله بعلم معناه، والكل كلام الله تعالى المطلوب من المؤمن تدبره، بل ومع ما صح عن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله: (والذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم من أين نزلت وفيمن نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه)، وعن مسروق في قوله: (كان عبد الله يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها ويفسر لها عامة النهار)، وعن أبي مليكة في قوله: (رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس رضي الله عنهما عن تفسير القرآن ومعه ألواح، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله).

"والمقصود هنا: أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ سواء كان مع هذا تأويل للقرآن لا يعلمه الراسخون أو كان للتأويل معنيان: يعلمون أحدهما ولا يعلمون الآخر، وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول ﷺ كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون في العلم يعلمون، كان هذا الإثبات خيراً من ذلك النفي، فإن ثمة دلائل كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف تدل على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره، وهذا مما يجب القطع به، وليس معنا دليل قاطع يدل على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه، فإن السلف قد قال كثير منهم: إنهم يعلمون تأويله، منهم مجاهد والربيع بن أنس ومحمد بن جعفر بن الزبير، ونقلوا ذلك عن ابن عباس وأنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله"^(٣).

وإذا كان ما مر بنا هو نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فقد سبقه إليه وقال به من قبل ابن قتيبة – رحمه الله – وكان مما قاله: "ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، فهذا غلط من متأويله على اللغة والمعنى، ولم يُزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدلُّ به على معنى أراد"^(٤). ويتساءل رحمه الله "هل يجوز لأحد أن يقول أن رسول الله لم يكن يعرف المتشابه؟ وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله)، جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته وهو ما كان، فقد علم علياً التفسير ودعا لابن عباس فقال: (اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين)^(٥) .. وعن مجاهد قال: تعلمونه وتقولون آمنا به، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا: (آمنا به كل من عند ربنا)، لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون: (آمنا به كل من عند ربنا)".

وفيما يشبه المحصلة لما سبق، يخلص ابن قتيبة إلى القول بأننا: "لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمرؤهم كله على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور"^(٦) ..

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٩٦/٥ بتصرف يسير.

(٢) أساس التقديس للرازي ص ٦.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ١٢٦، ٢٦٣.

(٤) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ١٣٨ والحاكم ٦٢٨٠ وأحمد ٢٦٦/ ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥ والطبراني في المعجم الكبير ١١٢٠٤ والأوسط ٤١٧٦.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٧٢، ٧٣ وينظر للمزيد من معرفة أن أي الصفات ليست من المتشابه ومن ثم وجب التعرف على معناها، كتابنا (موقف السلف من تفويض الصفات) ص: ١٠٠ وما بعدها.

مما يعني أن القول بأن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما لحق بذلك مما ورد عن الصحب الكرام ومن تبعهم بإحسان، من المتشابه "قول مردود فقد تطرق إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسيره، إلى بيان المراد بالمتشابه عند قول الله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات .. آل عمران/ ٧)، وذكر الأقوال في ذلك عن السلف ولم يُذكر أن أحداً من السلف قال بدخول آيات الصفات في قسم المتشابه"^١ .. وإن جاز فرضاً عدُّ آيات الصفات من المتشابه، فكيف يُعقل أن تكون أحاديث الصفات من المتشابه وليس في الأحاديث – على ما تقرر بالإجماع – متشابه؟، وقد رد مؤلف كتاب (إيثار الحق على الخلق) على مدعي ذلك بكلام جيد واعتبر هذا القول غير صحيح، لقول الراسخين في العلم الذي يعلمونه (أما به كل من عند ربنا .. آل عمران/ ٧)، ولذم الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله^٢.

وقد قرر أهل العلم أن "هؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات واضطروهم إلى هذا، التخلّص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا على نفوسهم الباب، وقالوا: لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب، فتركوا التدبر المأمور به والتعقل لمعان النصوص، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها، وأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالا لا حقيقة لها"، في حين "أن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله وأخبر أنه بيان وهدي وشفاء لما في الصدور، وأنه حاكمٌ بين الناس فيما اختلفوا فيه، ومن أعظم الاختلاف اختلاف فهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدي ولا شفاء ولا بيان"^٣.

و"من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير ﷺ الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلي ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأُمته دينهم وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملبساً"^٤، وهذا في حد ذاته يؤكد أن في آيات الصفات ما يعلم معناه، وهو ظاهر الصفة وذلك هو الجانب المحكم، وأن ذم السلف إنما وقع على تأويلات الجهمية وعلى خوض الناس في علم كيفيته، كقول مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، وكذلك قال سائر أئمة السنة في سائر أسماء الله وصفاته، ففرق بين المعنى المعلوم والكيف المجهول، فإن سُمِّي الكيف تأويلاً ساغ أن يقال التأويل لا يعلمه إلا الله .. وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلاً كما يُجعل لسائر آيات القرآن تأويلاً فهو من المحكم، وقد جرى علماء السلف على ذلك وما تجرأ أحد أن ينسبهم إلى الضلال أو يخرجهم عن أهل السنة والجماعة"^٥.

كما يقتضي القول بالتفويض في معان الصفات الذي يحلو لمدعي الاتباع لطريقة أهل السنة والجماعة ولما عليه إمام المذهب أبي الحسن الأشعري اعتقاده^٦، أن يكون الله قد خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، وأن يكون نبينا محمد ﷺ وجبريل عليه السلام بل وجميع الأنبياء والملائكة لا يعلمون معاني آيات الصفات، وأن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وُبُعِثُوا ببليغ العباد وتكليفهم بما لا يفهمون، وهذا لا يظن بأقل الناس، فما بالك بصفوة الخلق وسفراء الحق إلى الخلق صلوات الله عليهم جميعاً وسلامه.

ومخاطبة الأنبياء لمن أرسلوا إليهم بغير المفهوم، هو عبث وباطل وفوات لما هو المقصود من الخطاب، بل ومستحيل حتى على افتراض صحة القول بجعله من متشابه القرآن لأنه إن جاز وجود المتشابه في القرآن أو حتى في سائر كتب الله، فلا يصح وجوده في كلام الأنبياء، لكون كلامهم كالشرح لما جاء عن الله، وإن مما يترفع عنه

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص ٥٣ وينظر هامش الإبانة الصغرى لابن بطة ص ٢٦٢.

(٢) ينظر إيثار الحق على الخلق للصنعاني ص ٢٨٢، ٢٨٣ وعلاقة الإثبات ص ٥٣.

(٣) مختصر الصواعق ص ٦٣، ١٢٣.

(٤) الحموية ص ٤، ٥.

(٥) ينظر الإكليل ص ١٩، ٣٠: ٣٢.

(٦) ربما لدقة هذا الأمر وعموم البلوى فيه ولجهل الكثيرين بأهميته ولكونه على حد قول الإمام الشافعي: مما لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر.

البليغ أن يخاطب الناس بما لا يفهمون، أو بما لا يمكن تعقله، فكيف بالله الذي كلامه أصدق الحديث؟ وكيف برسله الذين أمروا بتبليغ مراده؟ .. ولا يقال إن المقصد اختبار المكلفين، لأنه إن جاز ذلك في الفروع الشرعية لم يجز أن يجري في الأخبار العقدية، إذ إن سياق الخبر يمنع من ذلك.

ويستوجب القول بالتفويض كذلك، أن يكون الله تعالى قد أنزل نحو مائة آية عبثاً لا تفيد العباد عقيدة ولا ديناً .. وتكليف العباد بما لا يفيدهم أو يفهم ما لا يفهم وأمرهم في الوقت ذاته بالإيمان به، تكليف بالمستحيل وهو ممتنع شرعاً لقوله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها .. البقرة/ ٢٨٦)، بل مستلزم مشاركة أهل الإيمان لمن أخبر الله عنهم في قوله: (فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً .. النساء/ ٧٨)، وهذه كلها لوازم شنيعة بإجماع الأمة، ولذلك لا يعذر باعتقادها والتزامها المقلدون، بل يجب عليهم الإيمان بأن مراد السلف الصالح من تلك العبارات المنع من تأويل الصفات وإلزام الناس أن يعتقدوا بمعانيها اللغوية وأن لا يبحثوا عن كيفياتها التي دلت الآيات عليها، وأن الكيفيات هي وحدها الممنوع من اتباعها والتي يجب أن تكون من المتشابهة دون أصل معناها، فإن جميع العباد مكلفون باتباع أصل المعاني المذكورة، وبذلك يمكنهم أن يقصدوا ويتوجهوا إليه سبحانه، إذ الجهل بمعانيها يتنافى مع تعريف العباد بربهم.

ويستلزم القول بالتفويض في معان الصفات أيضاً، استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واتهامهم بأنهم كانوا يقرؤون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به .. ولازم قولهم، أن رسول الله ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه^(١)، وهذا – بالطبع – من المحال لما هو معلوم بداهة أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معان القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه.

كما أنه من المحال أن يكون ﷺ قد علم أمته كل شيء وقال: (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك)، وقال فيما صح عنه أيضاً: (ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم)، ومع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت، ومع قول أبي ذر: (لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً)، وقول عمر فيما رواه البخاري: (قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظ ونسيه من نسي) .. ثم يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول إليه غاية المطالب.

ومن المحال كذلك أن لا يكون بيان هذا الباب الذي يعد خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية قد وقع منه على غاية التمام، كما أنه من المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه، أو أن يكون أصحاب هذه القرون الفاضلة غير عاملين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.

ومن المحاذير التي يقع فيها القائلون بالتفويض في معان الصفات – ربما دون أن يستشعروا خطر ذلك – تزوير حقيقة مذهب السلف في أمر توحيد الله في صفاته، وإبطال أحد أصول التشريع الإسلامي من أساسه وهو الإجماع الذي انعقد عليه السلف والذي ذكرنا له من النصوص ما به تقام الحجة، وهذا يعني بالضرورة تحتم أن تُحمل العبارات التي فيها إمرار الصفات على ما أُلْمِعنا، من الاقتصار في ذلك على الكيف تمشياً مع الإجماعات التي تنص صراحة على أن مذهب السلف هو الإقرار بالوقوف على معاني الصفات والإمرار لكيفياتها.

ومن لوازم القول بالتفويض في معان الصفات، أنه يؤدي إلى أن يُنسب إلى البدعة كل من خالفه، وفي هذا خطأ فادح وجرم كبير، لأنه فضلاً عما في ذلك من قلب للحقائق فإن فيه تسوية بين من أثبت الصفات وبين من نفاها، وأن يكون عامة الناس جاهلين أي الفريقين أصاب السنة والحق، وهذا يؤدي – بالطبع – إلى أن يكذب القرآن وأن يكون الحق باطلاً وتكون السنة بدعة.

ويستلزم القول بالتفويض في معان الصفات أيضاً ونفي المعرفة لمعاني صفاته تعالى المثبتة، الاستدراك على الله تعالى وتكذيبه لكونه سبحانه الذي "أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور،

(١) ينظر مختصر الصواعق المرسله ص ٤٠، ٦٢ وما بعدهما.

وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان^(١)، على ما سبق تقريره.

ويستخلص مما سبق أن القول بالتفويض في معان الصفات طريق محفوف بالمخاطر، إذ هو معارض لنصوص أهل العلم وإجماعهم على الإثبات، ومؤذن بالتشكيك في صفاته سبحانه، وهذا مما لا يجوز القول به بحال، كما أن القول بالتفويض مؤد لا محالة إلى نفي الحقائق عن صفات المولى سبحانه وإثبات التكليف بالتأويل، وإلى تعطيل الرب عن صفاته التي أثبتتها لنفسه، وإلى عدم معرفة النبي صلوات الله وسلامه عليه ولا الصحابة لمعان الصفات وأحاديثها.. كما أنه مؤد إلى القول بأن ظواهر هذه النصوص تدل على معان لا تليق بالله تعالى، وفي ذلك ما فيه من تكذيب القرآن ومصادمة النصوص التي تفيد الإثبات، ومن التشكيك كذلك في صفات الله تعالى، وهذا أمر لا يجوز لأنه يؤدي إلى التشكيك بالموصوف.

وابتداء على ما سبق فإن التفويض على إطلاقه أو فيما يخص معان الصفات، ليس مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع ومخالف لما عليه السلف الصالح، وأن القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ووصفه به السابقون الأولون، وأن نثبت له تعالى ما أثبتوه من غير تشبيه ولا تفويض في المعنى، لكون هذا يعلمه الراسخون في العلم، ولكونه يمثل الجانب المحكم في معاني صفات الخالق سبحانه، وأن نعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك حق، ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لاسيما إذا كان المتكلم بهذا - وهو الرسول ﷺ - أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم وفي التعريف والدلالة والإرشاد، فتفويض معان الصفات في هذا ابتداع في الدين، وإنما يكون التفويض فيما خفي علينا من كفيات صفاته سبحانه والخوض في حقيقة كنهها.

ولكون الكلام عن الصفات متفرع عن الكلام عن الذات فإن العبارة الجامعة للصفات في هذا الباب أن يقال في جانبها المحكم: بالإثبات من غير تشبيه ولا تعطيل، وأن يقال في جانبها المنفي أو المتشابه المتعلق بالكيف: أمنا بما قال الله على ما أراده وبما قاله رسول الله على ما أراده، لا نتجاوز القرآن والحديث، فهذا اعتقادنا الذي نتمسك به وننتهي إليه ونسأل الله أن يحيينا عليه ويميتنا عليه وأن يجعله وسيلتنا يوم القيامة بين يديه إنه جواد كريم^(٢).

ب: ما يقتضيه القول بتأويل صفات الله تعالى وصرفها عن ظواهرها إلى المجاز:

وفي خطوة لاستيضاح الأخطاء الشنيعة فيما يستلزمه القول بأن المراد من صفات الأفعال والصفات الخبرية غير ظاهرها المتعارف عليه في اصطلاح أهل الاعتقاد، قرر أهل التحقيق أن صرف ما تعلق من ذلك من صفات ورد ذكرها في نصوص القرآن وصحيح السنة إلى المجاز بحجة أنها موهمة للتشبيه والتجسيم.. يستلزم أن الله قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ المعبرة عن ذاته وأسمائه وأفعاله وصفاته، حقائقها.. وأن يفهموا مراده منها بما لا تدل عليه أو بما يدل على نقيض مراده، وأنه أراد منهم أن يفهموا من قوله: (ليس كمثله شيء.. الشورى/ ١١): أنه ليس فوق العرش إله يعبد، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا خلفه ولا أمامه.. وأن الرسول ﷺ أراد إفهام أمته من قوله تعالى: (ولم يكن له كفواً أحد.. الإخلاص/ ٤) قوله مثلاً: (لا تفضلوني على يونس بن متى) .. وأراد إفهام أنه تعالى خلق آدم بقدرته ومشينته بقوله: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي.. ص/ ٧٥) .. وأراد إفهام تخريب السماوات والأرض وإعادتهما إلى العدم بقوله: (يقبض الله السماوات بيده اليمنى والأرض باليد الأخرى، ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك) .. وأراد إفهام معنى: من ربك ومن تعبد؟ بقوله: أين الله.. وأنه أشار بأصبعه إلى السماء مستشهداً بربه وليس هناك رب في السماء ولا إله، وإنما أراد بالإشارة بيان كونه قد سمع قولهم، وأمثال ذلك من التأويلات الباطلة التي يعلم السامع قطعاً أنها لم تُردّ بالخطاب ولا تجامع قصد البيان^(٣).

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ١٢٣.

(٢) ينظر الفتاوى الحموية ص ١٦ واجتماع الجيوش ص ٦٧ وينظر هامش الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ١/ ١٦.. كما ينظر كتابنا (موقف السلف من تفويض الصفات) ط أولى. دار اليسر بالقاهرة.

(٣) ينظر الحموية ص ٣٩.

كما يستلزم القول بصرف أي الصفات عن ظاهرها إلى المجاز، أن الله أنزل في كتابه وعلى لسان نبيه من الألفاظ ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل .. وأن يكون سبحانه قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به وألغزه إلغازاً، وأن يكون دائماً متكلماً في هذا الباب بما ظاهره خلاف الحق وبأنواع متناقضة من الخطاب، فتارة يحدث عن نفسه أنه استوى على عرشه، وتارة بأنه فوق عباده، وتارة بأنه العلي الأعلى، وتارة بأنه رفيع الدرجات، وتارة بأن الملائكة تعرج إليه، وتارة بأن الملائكة في نزولها من العلو إلى أسفل تنزل من عنده، وتارة بأنه في السماء وتارة بأنه فوق سماواته، وتارة بأن الأعمال الصالحة ترفع إليه، وتارة بأن الكتب تنزل من عنده، وتارة بأنه الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وتارة بأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وتارة يراه المؤمنون عياناً وتارة يرونه فوق رؤوسهم، إلى غير ذلك من تنوع الدلالات على ذلك، ولا يتكلم بكلمة واحدة يوافق ما يقوله النفاة ولا يقول في مقام واحد ما هو الصواب فيه .. وأن يكون حقيقة هذا المجاز الذي ارتأوه وقالوا به أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إلا العدم المحض، وليس هناك من ترفع إليه الأيدي ويصعد إليه الكلم الطيب، ولا من تعرج الملائكة والروح إليه وينزل الوحي من عنده ويقف العباد بين يديه، ولا عرج برسوله إليه حقيقة ولا رُفِعَ المسيح إليه، ولا يجوز لأحدنا أن يشير بإصبعه إلى فوق كما فعل ، ولا أن يقول: أين الله؟ كما قال، ولا له حجاب حقيقة يحتجب به عن خلقه، ومعلوم أن هذا أشد مناقضة لما جاءت به الرسل منه للمعقول الصريح فيكون من أبطل الباطل^(١).

وفضلاً عن كون القول بالمجاز في الصفات مستلزم لما ذكر، فإنه مستلزم كذلك لأن يكتنفها الغموض والتناقض وأنهما يحيطان بها من كل جانب .. ذلك "أن أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يدري ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرأها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله .. بنوا مذهبهم على أن هذه النصوص من المتشابه، وأن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله، فنتج عن هذين الأصلين أن تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: (تجري على ظواهرها وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل)، ثم يقولون: (لها تأويل لا يعلمه إلا الله) .. فكيف يثبتون لها تأويلاً ثم يقولون: (تجري على ظواهرها) .. وكيف يقولون: (الظاهر منها مراد)، ثم يقولون: (الرب منفرد بعلم تأويلها)؟^(٢).

وقد سبق أن ذكرنا أن "هؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات الثلاث واضطروهم إلى هذا: التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا على نفوسهم الباب وقالوا: لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب، فتركوا التدبر المأمور به والتعقل لمعاني النصوص، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها، وأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثلاً لا حقيقة لها"، في حين "أن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء لما في الصدور وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان"^(٣).

كما يستلزم القول بالمجاز في الصفات أن يكون ما جاء في نحو قوله تعالى: (إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون .. يوسف/٢)، وقوله: (إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون .. الزخرف/٣) عبثاً من القول، وأن يكون سبحانه قد كلف عباده ألا يفهموا من ألفاظ الصفات ما لا تدل عليه ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك، وأن ترك الناس وعدم إنزال النصوص التي اشتملت عليها كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال ولم يستفيدوا منها يقيناً ولا علماً لما يجب له سبحانه وما يمتنع عليه، إذ ذاك إنما يستفاد من عقول النفاة والمعطلة. ويستلزم القول بإخراج الصفات عن ظاهرها كذلك إنشاء وضع جديد لألفاظها، وأن الله أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب، وأن تكون الصفات حقيقة للمخلوق مجازاً في حق الخالق فلا يكون رب العزة سبحانه موجوداً حقيقة ولا حياً حقيقة ولا مريداً حقيقة ولا قادراً حقيقة .. إلخ، وفي هذا من فساد العقيدة ما فيه،

(١) ينظر السابق ص ٤٠، ٣٩٧.
(٢) مختصر الصواعق ص ٦٢ وينظر ص ١٢٣.
(٣) مختصر الصواعق ص ٦٣، ١٢٣.

وعليه فليس يعني ذلك - حيال كل ما ذكرنا - إلا حمل آيات الصفات جميعها على ظاهرها على النحو اللائق به سبحانه دون تشبيه ولا تكييف ولا تجسيم، وهذا ما كان عليه سلف الأمة ودرج عليه أتباعهم ودل عليه إجماعهم. ومن لوازم القول في الصفات بالمجاز وجرانها على غير ظاهرها، أن يكون أفضل الأمة وخير القرون وكذا من تبعهم بإحسان قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهل منهم وإما كتمان علم .. وهذا وذاك بالضرورة ممتنع.

أما امتناع الجهل وعدم العلم فلا أنه لا يمكن لأي قلب فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة إلا أن يكون أكبر همه هو البحث في الإيمان بالله تعالى ومعرفته بأسمائه وصفاته وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً، ولا ريب أن القرون المفضلة وأفضلهم الصحابة هم أبلغ الناس في حياة القلوب ومحبة الخير وتحقيق العلوم النافعة. وأما امتناع كتمان الحق وقول غير الصدق، فلأن كل عاقل منصف عرف حال الصحابة رضي الله عنهم وعرف حرصهم على نشر العلم النافع وتبليغه الأمة، فإنه لن يمكنه أن ينسب إليهم كتمان الحق ولا سيما في أوجب الأمور وهو معرفة الله وأسمائه وصفاته^١.

وعلى درب الصحابة سار التابعون بإحسان، فقد علموا كذلك أن لو كان أمر الصفات مقصوراً على الإيمان باللفظ المجرد دون فهم لمعناه على النحو الذي يليق بالله لما احتيج لنفي علم الكيفية.. يقول الإمام أبو الحسن الأشعري: "قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .. وأن الله تعالى استوى على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهاً عن المماساة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته وهو فوق العرش.. فوقية لا تزيد قرباً إلى العرش والسماء"، وذكر ضمن ما ذكر "ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال سبحانه: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً ۚ الفجر/٢٢)٢".

ومما تجدر الإشارة إليه أن القول بصرف ما عدا صفات المعاني إلى المجاز وحملها على غير ظاهرها، هو السبيل الذي ألجأ الملاحدة القدامى من فلاسفة المسلمين إلى إنكار معاد الأجسام في الآخرة لأنهم اعتبروا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات، إذ بموجب القول بنفي الصفات أو عدم إثباتها على حقيقتها بدعوى التشبيه أو التجسيم، "احتج الملاحدة كابن سينا وغيره على مثبتي المعاد وقالوا: القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم، وزعموا أن الرسول لم يبين ما الأمر عليه في نفسه، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر فكان الذي استطابه على هؤلاء هو موافقتهم لهم على نفي الصفات، وإلا فلو كانوا آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت المعارضة ودحضت حجتهم، ولهذا كان ابن النفيس المتطبيب الفاضل يقول: (ليس إلا مذهبان: مذهب أهل الحديث، أو مذهب الفلاسفة^٣ وأهل الحديث: أثبتوا ما جاء به الرسول وأولئك جعلوا الجميع تخيلاً وتوهماً، ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الفلاسفة الملاحدة، فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث)٤".

ناهيك عما يستلزمه حمل ما ذكرنا من صفات على المجاز، من نقض لما أجمع عليه البلاغيون ولما هو معلوم بالاضطرار لديهم من أن أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له لم تخرج عن أصل وضعها، وأن كل مجاز لا بد له من حقيقة، وأن الحقيقة أسبق وأعم وأكثر استعمالاً، وأنها الأصل والمجاز على خلافه فلا يصار إليه إلا عند تعذر الحمل على الحقيقة، وأن في القول بعكس ذلك من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى .. فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز وكناية اصطلاح محض، وأن منشأه كان من جهة المتكلمين، وأن من أشهر ضوابط من وضعوه قولهم: إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً – والمجاز هو (اللفظ المستعمل في غير ما

(١) ينظر الحموية ص ٥ وفتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ص ٢٥.

(٢) الإبانة بتحقيق د/ فوقية حسين محمود ص ٢٠، ٣٠.

(٣) في إشارة إلى أن المتكلمين، قولهم ظاهر التناقض والاختلاف، ومن ثم فلا يعاب به ولا يؤبه له.

(٤) موافقة صريح المعقول لابن تيمية ١/ ١١٩، ١٢٠ وينظر الحموية ص ١٤، ١٩ وعلاقة الإثبات ص ٦٢ وينظر كتابنا (موقف السلف من المجاز) ط أولى. دار اليسر بالقاهرة ت (١٦٢٢٧٦٢٠٨).

وضع له أولاً) – ثم زاد بعضهم: (في العرف الذي وقع به التخاطب) لتدخل الحقائق الثلاث وهي: اللغوية والشرعية والعرفية .. انكشف لنا مدى مخالفة الصارفين لصفات الله تعالى من النفاة والمعطلة ومن تبعهم من المتكلمين لما كان عليه سلف هذه الأمة، ومخالفتهم كذلك لقواعد البلاغة العربية ومبادئها التي ارتكنت إليها وارتكزت عليها. والأدهى والأشنع من كل ما ذكرنا من لوازم، أن تترك النصوص الصحيحة والدالة بصريح العبارات على مراد الله من معاني صفاته، وأن يضرب بكلام سلف هذه الأمة وهم المرضي عنهم والأدري بما يتضمنه هذا الكتاب العزيز عرض الحائط .. وأن يترك ما كانوا يتلقونه عن نبيهم ﷺ ويدينون الله عليه بإجماع، إلى مذهب المتأخرين، على الرغم من تراجع الكثيرين من أولئك المتأخرين إلى ما هو الصواب في هذا الباب وهو مذهب السلف، وعلى الرغم من اعترافهم بأن ما كانوا يعتقدونه في مسألة الصفات من تأويل ومن صرف لها عن حقائقها هو مما ندموا عليه، لاكتشافهم أنه لا يعدو أن يكون من بدع المتكلمين الذين قال الحافظ الذهبي في حقهم: "فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن – يعني التي كان عليها في نهاية حياته من إثبات الوجه واليدين واستوائه سبحانه على عرشه – ولزموها لأحسنوا، ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله"١.

فيا ليت متأخرو الأشاعرة ومن تأثر بهم وأثروا فيه، ينصتون باهتمام ويعيروا أسماعهم لنصيحة الإمام الذهبي ويتخذوا العبرة ممن خاضوا هذا البحر اللجي وأدركوا أنفسهم قبل أن يغرقوا فيه، ويا ليتهم ينتهون إلى ما انتهى إليه سابقوهم وانتهى إليه إمام المذهب أبو الحسن الأشعري وختم حياته به على خير حال، بدلاً مما روه عنه قبل التراجع على أنه مذهب ثان يمثل أحد رأيه، وبدلاً من تعمية وتكدير صافي العقيدة بفلسفة اليونان والإغريق، حتى ما تكاد ترى انفصال العقيدة عن تلك الفلسفة بترهاتها وأباطيلها .. فاللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك واهدنا ربنا إلى صراطك المستقيم اللهم آمين.

(١) العلو للحافظ الذهبي ص ١٦٣.

المبحث الرابع

أثر سلامة وصحة معتقد الصفات في وحدة وإعادة هيكلة المجتمع الإسلامي من جديد

أولاً: أثر صحة معتقد الصفات في توحيد الأمة وإعادة صياغتها:

جاء النبي محمد ﷺ خاتم النبيين على فترة من الرسل ليقيم الله به الملة العوجاء، وليهدي به من الضلالة، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .. وفي بيان ذلك يقول صلوات الله عليه:
(وإن ربي أمرني أن أعلمكم مما جهلتم مما علمني في يومي هذا، أني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم فأضلّهم عن دينهم وحرّمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، ثم إن الله عز وجل نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عجمهم وعربهم إلا بقايا من أهل الكتاب)، وهم – كما قال ابن كثير ٢/ ٣٦ – أولئك المتمسكون ببقايا من دين الأنبياء الأقدمين من بعض أحبار اليهود وعباد النصارى والصابئين، وذلك قوله: (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير .. المائدة/ ١٩).

ولا غرو فهو ما كان بدءاً من الرسل، وما جاء إلا بما جاءوا به من التوحيد الخالص الصافي من كل كدر، وما وصى أتباعه من أمته إلا بما وصى به الأنبياء من قبله أتباعهم.. وقد نطق بكل ذا كتاب الله القائل: (قل ما كنت بدءاً من الرسل.. الأحقاف/ ٩)، والقائل: (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون.. الأنبياء/ ٢٥)، والقائل: (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه .. الشورى/ ١٣).

وهكذا حفظ الله به الدين وأتم النعمة، وكان من دلائل حفظه وتماها: أن قيض من أصحابه من كانوا صمام أمان لهذه الأمة ولدينها، وهذا هو معنى ما أخرجه مسلم عن أبي بردة عن أبيه من قوله ﷺ وقد رفع رأسه إلى السماء: (النجوم أمانة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما تُوعَد، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) .. ووجه ذلك أن النجوم كما جعلها الله زينة السماء ومناراً لأهل الأرض وحصناً لهم من الشياطين، فقد جعل الله الصحابة زينة هذه الأمة ورصداً لتأويل المتأولين، وجعلهم كذلك مناراً يقتدى بهم للنجاة من ظلمات الشبهات والشهوات، وحصناً ممن يريد من شياطين الإنس والجن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل ما تشابه ليفسدوا مراد الله ورسوله.

وكان من تمام حفظ الدين وتمام النعمة أيضاً على هذه الأمة، أن أبقي فيها من بعد الصحابة ما يعصمها من الوعيد الأخرى المتمثل في العذاب الأليم، والديني المتمثل في الفتن والاختلاف، وإنما تحقق ذلك ويتحقق دائماً وأبداً بالتمسك بأهداب أولئك الصحب الكرام وتابعيهم واقتفاء آثارهم، واجتناب ما جنح إليه سواهم من أهل البدع والأهواء، فهذا خير ضمان لعدم الانحراف في فهم عقيدة الإسلام ولتحقيق وحدة المجتمع الإسلامي، وقبل ذلك وبعده لنيل رضا الله وجنته ومعيته التي وعد بها في قوله نهياً وأمرأ: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين .. الأنفال/ ٤٦)، وقوله: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم .. التوبة/ ١٠٠).

ولم ولن يخلو زمن من الأزمان – بفضل الله تعالى ومصادقاً لقول نبيه الكريم ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة) – من رجال يصدقون ما عاهدوا الله عليه ويتحقق فيهم مقومات أهل الحق ليكونوا مشاعل هداية، مصادقاً لقول الرسول ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)^(١) .. وهذا من دون شك من فضل الله على هذه الأمة ومن دلالات الحفظ لدينه جل وعلا.

(١) رواه ابن عدي في الكامل ١/ ١٥٣ وابن حبان في الثقات ٤/ ١٠ والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ٢٠٩ وفي الدلائل ٤٣/ ١ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢/ ٤٦٣.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الظهور على الحق ووحدانية الأمة عليه من قبل هذه الفئة الظاهرة والطائفة المنصورة، إنما يعني ثلاثة أمور:

الأول: ظهورها ووحدتها اعتقاداً، وذلك يعني لزوم عقيدة أهل السنة والجماعة، ومخالفة الفرق الضالة الثنتين والسبعين، وأصول هذه الفرق في الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة القدرية.

الثاني: ظهورها ووحدتها عبادة، بمعنى لزومها السنة وتركها المحدثات من الدين، ولزوم الطاعة وترك المعصية، وإنما يكون ذلك بإقامة الدين ونبذ الأهواء والبدع.

الثالث: ظهورها ووحدتها صفاءً، بأن تطرح اليأس وتكون كلاً على من عاداها وأن يسعى بذمتها أدناها. وإن المتأمل في أحوال المسلمين اليوم يرى أن ما تمر به أمة الإسلام من محن ونكبات هي الأخطر من نوعها، ما تمخض إلا عن ترك هذه الثوابت.. فلقد تداعت على أمة الإسلام الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، ورماتها العالم كله عن قوس واحدة، وحاصرها حصاراً شديداً لم تعرفه عبر تاريخها الطويل حتى في أحلك الأوقات، كما تألب عليها عدوها ولم يعد يألونها خبالاً ولا يرقب فيها إلا ولا ذمة، حتى ضاقت عليها الأرض بما رحبت وضاقت عليها نفسها، وصارت لا تعيش إلا على أنقاض الأحداث السياسية، نشاطها يقوى بقوتها ويضعف بضعفها، لا حول لها ولا قوة، ولا منعة لها ولا نصرة، يتحكم فيها وفي مصيرها أخس الناس وأحقر خلق الله، ونست مع كل هذا أن لا سبيل للتخلص من هذا الذل المضروب عليها من قرون إلا بالرجوع إلى صحيح الدين والعقيدة، كما جاء في الحديث الصحيح الذي أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما: (إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم).

فلا مناص إذن من أن تفوق من ثباتها، وتسارع إلى تحقيق ما يرفع عنها هذا الذل، وذلك بأن تعمل على راب الصدع وجمع الكلمة على الرجوع إلى صفاء الوحيين، الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، ولن يتأتى ذلك إلا بالتمسك بأهداب العقيدة الصحيحة القائمة على العلم، امتثالاً لقول الله تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله .. محمد/ ١٩)، وقوله: (نرفع درجات من نشاء .. الأنعام/ ٣٨)، قال الإمام مالك - رحمه الله - : "بالعلم" .. وفي صحيح مسلم أن نافع بن عبد الحارث لقي أمير المؤمنين عمر بعسفان، وكان عمر يستعمله على مكة، فقال: من استعملت على أهل الوادي؟ فقال: ابن أبيزى، قال: ومن ابن أبيزى؟ قال: مولى من مولينا، قال: فاستخلفت عليها مولى؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله عز وجل، وإنه عالم بالفرائض، قال عمر: أما إن نبيكم ﷺ قال: (إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين).

ثانياً: أخذ العبرة ممن وقع الخلاف بينهم فيمن كانوا قبلنا:

إذ من الحقائق التاريخية المسلم بها أن الأمة اختلفت بعد صدر الإسلام الأول وفُتنت، وكان من أعظم أسباب فتنها هو ترك هدي الصحابة وتابعيهم بإحسان في توحيد الخالق .. وما حكينا قصته مما جرى على يد جهم وأتباعه ممن قالوا بخلق القرآن ونفي صفة الكلام عن الله، وكذا ما شغبوا به في إنكار ونفي سائر ما وصف الله تعالى نفسه، ليس على أحد بخاف ولا بعيد .. وقد بدأ هذا الاختلاف الذي حل بالأمة يسيراً، فما زال بها حتى أعمل فيها - وإلى يومنا هذا - التمزيق والتشتيت، فأضعف شوكتها ومكن عدوها منها.

لقد تعاقب على أمتنا وعقيدتنا أصناف من الطوائف التي خالفت ما كان عليه الأوائل .. ولما سيق أن ذكرنا من مظاهر رحمة الله بهذه الأمة، فقد شاء سبحانه أن يقيض لهذا الدين في كل مرة ويُجند له من ينصره، ويرد عنه - كما فعل الصحابة - تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين .. فهاهم أولاء:

١- الجهمية الذين ذهبوا إلى أن الله تعالى بذاته في كل مكان مخلوق، جادلهم الإمام أحمد فأحسن جدالهم وكشف عوارهم قائلاً: "وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان، فقل له: أليس كان الله ولا شيء؟ فيقول: نعم، فقل له: فحين خلق الشيء، خلقه في نفسه أو خارجاً عن نفسه؟ فإنه يصير إلى أحد ثلاثة أقوال:

أ- إن زعم أن الله تعالى خلق الخلق في نفسه، كفر حين زعم أن الجن والإنس والشیاطين وإبليس في نفسه.

(١) شرح السنة للبغوي.

ب- وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم، كفر أيضاً حين زعم أنه دخل في كل مكان وحش وقدر.

ج- وإن قال خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم، رجع عن قوله أجمع إلى قول أهل السنة^(١).

وقد تبع أولئك الجهمية الذين غاب عنهم ما قاله أحمد، غلاة النفاة والمعتلة ومقصدهم هو نفي وجوده سبحانه .. وقد كان قنماؤهم يتحاشون التصريح به، وكان السلف يتفرون فيهم ذلك وأنهم يبطنون به ولا يبوحون به، وقدّمنا عن جماعة من السلف قولهم فيهم وفي أضرابهم: "إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء إله يعبد" .. ونجد في زماننا - ويا لشديد ما يؤسف له - من يردد قول جهم بأنه تعالى في كل مكان

٢- كما حكى الأشعري مقولة الجهمية تلك عن بعض المعتزلة وتبرأ منها في الإبانة وفي مقالات الإسلاميين، حيث ذكر في الأول منهما ما نصه: "وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين"^(٢) .. وقد مر بنا رده على المعتزلة وكيف ألزمهم الحجة على قولهم: إن صفاته تعالى هي عين ذاته، وإنها قاصرة على صفات دون صفات، وكيف كان رده على هؤلاء، رداً على غيرهم من "الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين"^(٣) .. كما لا يخفى رده على العلاف أحد رؤساء المعتزلة الذين أرجعوا حتى صفتي السمع والبصر إلى صفة العلم، وجعل "علم الله هو الله، فجعل الله تعالى علماً وألزم، فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله فقل: يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمه المناقضة"^(٤) .. ولا زلنا نجد من يُقدّر عقلية المعتزلة هذه التافهة ويستعلن بذلك ضارباً بنصوص الشرع الحنيف عرض الحائط.

٣- وهؤلاء هم الاتحادية القائلون بوحدة الوجود، وهم طائفة ابن الفارض وابن عربي صاحب الفتوحات المكية وغيرهما ممن أتوا في مصنفاتهم بكفر فاقوا به كفر اليهود القائلين عزيز ابن الله، والنصارى القائلين المسيح ابن الله، فإن هؤلاء وأولئك خصوا الحلول بشخص معين، وهؤلاء جعلوا الوجود بأسره على اختلاف أنواعه وتقابل أضداده - مما لا يسوغ التلطف بحكايته - هو المعبود.

وهذه الطائفة إنما بنت مذهبها على أنه تعالى هو عين الوجود، فصفاته هي صفات الله وكلامه هو كلامه، وأدامم لهذا الضلال تعرضهم للبحث عن كنه صفاته جل وعلا، فإنهم لما أصّلوا أن الله تعالى غير مباين لهذا العالم المحسوس، أثروا القول بأنه - تعالى عما قالوه علواً كبيراً - هو عين العالم سارياً فيه، فإنه يصح حينئذ أن يقال: إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مبايناً له ولا حالاً فيه إذ هو عينه، فرأوا أن هذا الأخير خيرٌ من إنكار وجوده تعالى أو الحكم عليه بأنه معدوم، ومقتضى ما ارتضوه أن الوجود بأسره هو الحق بل جميع الأضداد المتقابلة والأشياء المتعارضة، الكل شيء واحد، هو في زعمهم: معبودهم.

٤- وهناك من كانوا في زمانهم مثل من هم في زماننا من معتنقي ومنتهمجي طريقة أبي الحسن الأشعري التي سبقت رجوعه لما كان عليه الصحابة والتابعين، تلك الطريقة التي فهمها متأخرو الأشاعرة، وظنوا على نحو خاطئ أنها طريقة السلف في التفويض، وقد بينا كيف أدامهم قصر الصفات على سبع - يعني بزيادة أربع صفات على ما قال به المعتزلة - إلى تعطيل وتأويل ما عداها، وإلى القول بأن الله تعالى "ليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله .. ليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال"^(٥)، ويعني هذا النفي المستقنى من كلام الجهمية ومن طريقتهم ومنهجهم في فهم الصفات، ترك ما هو معروف في الكتاب والسنة وإيثار الهوى والتعامي عن نور الوحي، "لأن فوقيته سبحانه وعلوه على كل شيء ذاتي له، فهو العلي بالذات، والعلو صفته اللانقة به، كما أن السفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه، والعلو والسفول حد بين الخالق والمخلوق يتميز به عنه، فهو سبحانه عليٌّ بالذات كما كان قبل خلق الكون، وما سواه متسفل بالذات، وهو سبحانه العلي على

(١) من رسالته في (الرد على الجهمية) ص ١٥٥، ١٥٦ بتصرف يسير، وينظر اجتماع الجيوش ص ٧٩ ومختصر العلو ص ٥٤.

(٢) الإبانة للأشعري ص ١٠٩ تحقيق د/ فوقيه حسين.

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري ص ١٥٥، ١٥٦. وينظر الإبانة له ص ٣٦ وما بعدها.

(٤) الإبانة ص ١٠٥.

(٥) ينظر الصواعق ص ١٠٥ ومعارج القبول ٣٠٢/١، ٣٠٥.

(٦) كذا في حاشية البيجوري على الجوهرة ص ١٠٥.

عرشه، يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يعرج إليه"، كذا ذكره الإمام الجويني في رسالته عن الاستواء والفوقية^(١)، وذلك بعد أن رجع عما كان يقول به خلافاً لذلك^(٢).

وقد سبق بيان خطأ هذه الطريقة وخطأ تصور أصحابها لمعتقد السلف الصالح .. سواء من لم يغالي في تعصبه لهذه الطريقة ظناً منه أنها طريقة إمام المذهب، كسائر أهل العلم وطلابهم ممن لم يدركوا بعد، صحة ما جاء عن السلف، وهؤلاء يمثلون السواد الأعظم من المسلمين .. أم من غالى في التعصب لتلك الطريقة الخاطئة مع علمه بمخالفتها لطريقة إمام المذهب، فلم يكتف بنفي ما يوهم التشبيه على حد زعمه، بل راح يتهم أهل السنة المعتقدين للطريقة الصائبة للسلف الصالح بأنهم مجسمة ومشبهة ويكيل لهم السبائب والشتائم التي تصل إلى حد الاتهام بالابتداع والضلال والكفر، نسأل الله الهداية والعفو والعافية.

٥- وهناك المفوضة القائلون بأن نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يُدرى ما أراد الله ورسوله منها، وذلك بعد أن عجزوا عن تأويل ما أعياهم تأويله من الصفات على الرغم من اعتقادهم أنها من المتشابهة، وفي هذا من التناقض ما لا يخفى.. وعلى الرغم من مخالفة منهجهم هذا – على ما سبق ذكره – لما كان عليه السلف الصالح، فإنهم ينسبونهم إليهم ويدّعون أنه الأسلم، وهؤلاء ما أكثرهم في زماننا.

٦- وهناك الحلولية الذين يزعمون أن معبودهم في كل مكان بذاته، وينزهونه عن استوائه على عرشه وعلوه على خلقه ولا يصونونه عن أقبح الأماكن وأقذرهما، وقد وضح تأثر هؤلاء بكلام الجهمية الذين صرح من تولى كبره منهم لما ناظره السمنية في ربه وحرار في ذلك، وفكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر، فقال: هو هذا الهواء الذي في كل مكان .. وإنما كانوا يتوسلون إلى ذلك بالسلب المحض والتعطيل الصرف كما فهمه منهم أئمة الإسلام، فقد صرح غلاتهم بوجوده تعالى لكن لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا يسار ولا أمام ولا خلف ولا داخل العالم ولا خارجاً عنه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه ولا مبايناً له ولا حالاً فيه، إلى غير ذلك مما هو أدخل في باب التكيف ونفي وجوده تعالى بنفي أسمائه وصفاته وأفعاله وحكمته إلى غير ذلك، وهؤلاء – مثل كل من سبق ذكرهم – لا يزال بلاؤهم حتى الآن يشيع لدى بعض الخاصة وفي أوساط العامة من الناس فما تكاد تجلس في مجلس خير، إلا وتسمع من يقول (الله موجود في كل مكان)، وقد تسمع آخر يقول: (الله موجود في كل الوجود)، وما درى هؤلاء وأولئك أنهم يقولون بقول جهم وأتباعه الذين ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين.

ونقض كل هذا الذي ذكرنا لمنهج السلف الصالح وما أجمع عليه الأئمة الماضون من المحدثين والفقهاء والمفسرين واللغويين وغيرهم – والذي ينحصر في أنه تعالى فوق عرشه بائن من خلقه وفي أن استواءه تعالى على عرشه مختص به، ولا يلزمه شيء من تلك اللوازم الباطلة التي يجب نفيها كما يلزم سائر الأجسام – لا يخفى .. ومع ذلك فلا زلنا نرى أثر ما روجه المعتزلة وأضرابهم ممن أثبتوا ألفاظ أسمائه تعالى دون ما تضمنته من صفات الكمال.

وإنما نشأت هذه الأقوال التي أسلفنا ذكرها، والتي لا يزال – كما ألمحنا – أثرها باق إلى يوم الناس هذا، جراء الزيف والابتداع واتباع الهوى والتقديم بين يدي الله ورسوله والابتعاد عن منهج الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ونتيجة خرم إجماعهم على منهج القرآن في تفصيل ما هو مثبت من صفاته تعالى وإجمال ما هو منفي عنه.

وعلى ما هو مطلوب منا ومن غير ما ذكرنا مما ورد في الأحاديث الناطقة بفضلهم، يقول ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٢٤٧: (من كان مستنّاً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة قلباً وعلماً وأقلها تكلفاً، اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)، ويقول الأوزاعي – كما في شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٥٤ –: (اصبر نفسك مع السنة، وقف حيث وقف القوم وقل بما قالوا وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم)، ويقول فيما أخرجه له الآجري في الشريعة ص ٥٨: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك

(١) النصيحة للإمام الجويني ص ٥٤ كما ينظر نص كلامه في مختصر العلوص ٧٦.

(٢) تماماً كما رجع ابنه أبو المعالي إمام الحرمين وعالم المشرق وغيرهما – على مر بنا – كالإمام الرازي والإمام المحقق ابن دقيق العيد ومن قبلهم إمام المذهب أبو الحسن الأشعري وسواهم ممن ذكرنا وممن لم نذكر .. إلى مذهب السلف أهل الحق والسنة والجماعة.

وأراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول)، ويقول ابن تيمية كما في التفسير الكبير ٢/ ٢٢٩: (من خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً)، ويقول ابن عبد الهادي كما في الصارم المنكي ص ٤٢٧: (لا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة، لم يكن على عهد السلف، ولا عرفوه ولا بينوه للأمة)، ويقول إمام دار الهجرة: (لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها).

ثالثاً: صحيح المعتقد استراتيجيَّة ثابتة لأي إصلاح:

ومما لا يختلف عليه اثنان أن صحيح المعتقد، هي – أو هكذا ينبغي أن تكون – استراتيجية ثابتة لأي إصلاح، وأساس تُبنى عليه – ووفق ضوابطه وقواعده – أية استراتيجيات تبغي وحدة المجتمع الإسلامي وتنشد وحدته ورقية وتقدمه .. وعلى هذا تصافر بل وأجمع الأئمة المجتهدون والمصلحون الاجتماعيون والقادة السياسيون على مدار التاريخ الإسلامي.

وسبحان الله، فوفق سنة الله القائل: (وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون .. الفرقان / ٢٠)، ما من فئة ولا طائفة تبغي على الحق، إلا وينتدب الله من خلائه في كل زمان من يوقفها عند حدها وتكون له الصولة والجلولة عليها، وما ذلك إلا لأنه تعالى يريد لهذه الأمة الخير وألا يعاجلها بذنوبها على نحو ما كان في الأمم السابقة .. وتجد من مظاهر ذلك:

١- أنه لما حدثت الردة بعد موت رسول الله ﷺ قبيض الله لها الصديق أبا بكر فوقف رضي الله عنه وقفته الحازمة التي كسر الله بها موجة الردة، وأيده على ذلك الصحابة بإجماع، فجمع الله به وبهم الناس على كلمة التوحيد.

٢- ولما بدت بذور البدع في عهد عمر كالكلاب في القدر والباطل من التأويلات، قاومها رضي الله عنه بدرته المشهورة، فأدب ضمن من أدب صبيغاً لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من نصوص الوحي ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله .. هكذا كان الحال مع ابن عباس رضي الله عنهما إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول: (ما أحوجك أن يصنع بك ما صنع عمر بصبيغ) .. كما أدب علي لنفس السبب ابن الكواء، وحرَّق من كانوا يقدسونه في النار، وأمر بجلد من فضلوه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

٣- وعندما ظهرت الخوارج قبيض الله لها سائر الصحابة وعلى رأسهم علي وابن عباس رضي الله عنهم، فأقاموا الحجة حتى رجع من رجع، ومن أصر منهم على بدعته، قاتله الصحابة احتساباً وقمعاً لبدعتهم.

٤- ولما ظهرت القدرية في النصف الثاني من القرن الأول تصدى لها متأخرو الصحابة كعبد الله بن عمر وابن عباس وجابر ووائل بن الأصقع رضي الله عنهم، ونهوا الناس عن مجالستهم.

٥- ولما أعلن غيلان الدمشقي بدعة القول بالقدر تصدى له ولها التابعون، وعلى رأسهم مجاهد والخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز وريحانة الشام الأوزاعي، فلما أصر على بدعته قتله هشام بن عبد الملك ليضع نهاية لبدعته.

٦- ثم لما اعتزلت المعتزلة الأولى وعلى رأسهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، تصدى لهم أئمة السنة أمثال الحسن البصري وأيوب السختياني وابن عون ثابت البناني وابن سيرين وحمام بن زيد ومالك بن أنس وأبي حنيفة وابن المبارك وغيرهم رحمهم الله تعالى، ونهوا الناس عن التلقي عنهم.

٧- ولما استعلنت الرافضة، قبيض الله لها أمثال: الشعبي والشافعي وعبد الله بن إدريس الأودي وغيرهم.

٨- ولما برز رأس الجهمية الجهم بن صفوان تصدى له سائر أئمة السلف كالزهري ومالك وأبي حنيفة ثم عبد الله بن المبارك وأمثالهم.

٩- ولما نبغ بشر المريسي – رأس الفتنة في زمانه – تصدى له أمثال عثمان بن سعيد الدارمي والشافعي والكناني، وألفوا المصنفات في قمعهم والرد عليهم بالحجة والبرهان.

١٠- ولما احتشدت حشود أهل الأهواء زمن المأمون وبعده من الجهمية والمعتزلة ومن سار على نهجهم، وعلى رأسهم ابن أبي داود، تصدى لهم إمام السنة وقامع البدعة أحمد بن حنبل فكسروهم وأبطل حججهم.

١١- وعندما تجمعت فلول الجهمية المعتزلة في آخر القرن الثالث، وصالت صولتها قبيض الله لها أبا الحسن الأشعري – وكان الخبير بعوارها – فكسروهم وحشروهم – كما قيل – في قمع السمسة.

١٢- ولما نبغت نابغة أهل الكلام ورثة الجهمية والمعتزلة، وبدأ أهل الكلام في القرنين الرابع والخامس الهجريين، يخوضون في صفات الله تعالى، تصدى لهم أئمة السلف في زمانهم كالبربهاري وابن خزيمة وابن بطة والهروي واللالكائي وابن مندة والملطي والصابوني والآجري وابن وضاح والبعوي وابن عبد البر وأمثالهم.

١٣- وفي القرون السادس والسابع والثامن الهجرية عمت البلوى بالبدع والأهواء والافتراق، واستحكمت الصوفية ببدعها، وساد الكلام والفلسفة وأفكار الباطنية والدجل، وتسلبت الكفار على كثير من بلاد المسلمين في الشام وغيرها، فقيض الله أمثال الشاطبي وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه: كابن القيم والذهبي وابن كثير وابن رجب، فتصدوا لجحافل أهل البدع وعساكر أهل الضلال.. ومن يستطيع أن ينكر ما كان من شيخ الإسلام من جهاد بسيفه فضلاً عن جهاد بعلمه وقلمه، ولسانه ويده، أو يغفل نصحه لولاة أمور المسلمين وتذكيره لعامتهم ولأئمتهم؟.. لقد أبان الله به السنة، ورفع به راية السلف، وكشف به عوار أهل البدع، ولا تزال آثاره ومؤلفاته مرجعاً لكل صاحب سنة وقذى في عين كل صاحب بدعة، وفيها فرقان بين الحق وأهله وبين الباطل وحزبه.

١٤- ولما استحكمت البدع والشركيات في عصورنا المتأخرة، وانتشرت في جزيرة العرب وغيرها من بلدان العالم الإسلامي مظاهر الشرك والوثنية والعادات الجاهلية، قيض الله ثلة من أهل العلم والتقى، فصحوا عقيدة التوحيد في قلوب الناس، ونصروا السنة وقمعوا البدعة ونفع الله بدعوتهم سائر أقطار المسلمين، ولا تزال بفضل الله نجد ثمار هذه الدعوة في كل مكان، رغم تكالب المحاربين وإعلان العداء لها ولهم.

١٥- ولما نبغت نابغة سب السلف في القرن الماضي – الرابع عشر الهجري – على لسان الكثرية والحبشية وغلاة متأخري الأشاعرة معلنين انتقاص بعض أئمة السلف ورافعين لواء الكلام والتجهم، واتهام السلف وأتباعهم ورميهم بالألقاب المشينة والألفاظ المقذعة مثل: (الحشوية والمشبهة والمجسمة والحمقى والجهلة والأوباش والرعاع)، قيض الله لهم أمثال: المعلمي والألباني وبكر أبو زيد وغيرهم ممن اقتفوا أثر سلف هذه الأمة.

١٦- ولما دالت الدولة للرافضة الاثنى عشرية في زماننا، وأنت على دبابات وطائرات وفي أكناف وأعطاف أعداء الإسلام من نصارى الغرب وأمريكا، وراحت تنتشر خبثها المتمثل في سب الصحابة واتهام النبي ﷺ في شرفه وعرضه، وتلوث مجتمعات المسلمين بنسل المتعة والزواج المحرم، وتقول بتحريف القرآن المائل بين أيدينا، وتقتل أهل الإسلام وتدع أهل الأوثان، وتنتشر – بما اخترعته واتكأت عليه من أخبار مكذوبة – بدع المهدوية وولاية الفقيه وادعاء العصمة لهم إلى غير ذلك من الأباطيل والأكاذيب التي طف بها الصاع وعفا عليها الزمن.. قيض الله لها أسد السنة وناصر الحق فضيلة الشيخ عدنان العرعور السورى وأمثاله من نحو الشيخ د. طه الدليمي العراقي وعبد الرحمن الدمشقية اللبناني، د. مازن السرساوى، صابر طعيمة المصريين وغيرهم، فحجروهم في أقماع السماسم، ولا زالت المعركة بينهم وبين أهل السنة سجال إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.. وهكذا كلما كثرت حشود البدعة واستعلنت بمزاعمها وادعاءاتها تصدت لها جحافل السنة وردتهم على أعقابهم خاسرين، ويأبى الله في كل جولة إلا أن يتم نوره، فهو سبحانه الغالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وإنما نبع كل ذا من استراتيجية موحدة، قوامها الحفاظ على ثوابت الدين وعقيدة الأمة، والتمسك بهدي سيد المرسلين وبما كان عليه الصحابة الغر الميامين، ولأن آخر هذا الزمان لا يصلح – كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس – إلا بما صلح به أوله، فإن أمرنا وحالنا في ميسيس الحاجة لأن تبقى على هذه الاستراتيجية وأن نطور من أدائها ونفعل من دورها، إن كنا نريد لشعوبنا السلامة ولأمتنا الرشاد والهداية وأن تظل وحدة واحدة على قلب رجل واحد.

ولا يمكن جمع المسلمين الآن وفيما نستقبل من الزمان – مع الوضع في الاعتبار أننا مأمورون دائماً وأبداً بالوحدة وجمع الصفوف ونبذ الخلاف أمر فرض وإيجاب – إلا ببذل مثل هذه الجهود التي بذلها من كانوا قبلنا من العلماء العاملين، وإلا برد شبه أهل الأهواء بالمحجة والإقناع والدعوة واتباع كل أساليب الحكمة والموعظة

الحسنة.. وإلا بالرجوع إلى ما كان عليه الصحب الكرام وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين، في أمور الاعتقاد التي تجمع المسلمين على كلمة سواء، وتعصمهم من التفرق في الدين، وتردهم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، مصداقاً لقوله ﷺ فيما رواه أبو داود من طريق العرياض بن سارية وصححه الألباني، قال: (إنه من يعيش بعدي فسيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا به وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)، فذاك هو ما يفتك بمجتمعنا المعاصر من داء، وهذا هو الدواء.. يصورهما النبي على مدار التاريخ في كلمات معدودة هي من دون شك من جوامع كلمه ﷺ.

كما يسقطهما على أرض واقعا المعاصر الأستاذ أنور الجندي في موسوعته العظيمة (محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل) فيقول ٣/ ٢، ٣: "إن المسلمين والعرب في مواجهة الغزو الاستعماري الجديد - اقتصادياً وثقافياً ومواجهة للتغريب المُركَّز - هم في حاجة إلى عناصر الملائمة والالتقاء، وفي حاجة إلى عوامل الترابط والامتزاج، والإغضاء عن الخلافات القديمة والمعارك الماضية التي قامت بين المذاهب السياسية، ثم كادت أن تموت لولا أن الاستعمار عجل ببيعها من جديد، وأيقظها ودفعها لتثير الخلاف مستأنفاً حتى لا يلتقي أصحاب الفكر الإسلامي - الذي يستمد أصوله من التوحيد - على الوحدة، وهم من ناحية أخرى في حاجة إلى النظرة العلمية التي تستمد جوهرها من الإيمان بوجودهم وشخصيتهم وكيانهم وقيمهم الأساسية".

ويفيد في موسوعته السالفة الذكر وتحديدًا بالجزء الثامن ص ١٠٣ وما بعدها: بأن الإسلام جاء مجدداً دعوة التوحيد التي هي الكلمة الأولى في كل أديان السماء، والأساس الثابت لكل الملل.. وأنه ما من ريب في أن عقيدة التوحيد هي أرقى ما وصلت إليه الإنسانية، وقد أكد هذا المعنى العلامة (لانج) الذي اعتمد في رأيه بما كشفه (هويت) عن (الموجود الأسمى) في قبائل استراليا و(الإله الأسمى) لدى قبائل إفريقيا.. وكما حرر الإسلام البشرية من فكرة الإله الغيور: إله الحرب التي شاعت في اليهودية، حررها من تعدد الإلهة التي اتسمت بها الوثنية والنصرانية.. وقد أشار المؤرخ (توينبي) إلى هذا، حين أشار إلى بطلان ما ادعته المسيحية من فكرة الإله الذي يوصف بأنه مُخلَّصٌ يضحي بنفسه فداء للبشر.

يقول: "لقد ظلت البشرية تتراوح في الوثنية بين التعدد والتثليث حتى ردها الإسلام إلى التوحيد الخالص، ومن هنا يمثل الإسلام أعلى مراحل ارتقاء البشرية إلى الرشد والنضوج"، ويردف: "لقد جاء القرآن واضحاً في موقفه من الوثنية بكل أنواعها وجاء بالحقيقة الكبرى الناصعة، فقرر أن الإله واحد لا يشبهه شيء من خلقه، وأنه متصف بالكمالات كلها منزّه عن النقائص كلها، وأنه غير مستطاع للعقل البشري أن يدرك كنه ذاته وحقيقة صفاته، كذلك تناول القرآن مختلف الشبهات التي لصقت بمعنى الألوهية من أدران الأمم السابقة فكشف عن زيفها، ونقضها ودعم ذلك بالحجج الدامغة، وأكد الحقيقة التي قررتها الفطرة عن صلة الإنسان بالله، وكيف أنه مربوب لله، وأنه تعالى مع الناس أينما كانوا، وأنه هو الذي يرحمهم ويهديهم".^(١)

والأمر بذلك - وتلك هي شهادة الأعداء - ليجتاح منا نحن معاشر المسلمين إلى جهد جهيد، يأخذنا على إثره - وبعقيدتنا الصافية - إلى أن نستعيد أمجاد الماضي، ذلك أن التاريخ يعيد نفسه ومعارك الأمس هي معارك اليوم، والحق على مداره وفي كل الصولات والجولات أبلج والباطل لجلج، وأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح. ولكم نيه أئمتنا فيما مضى على خطورة الوقوع فيما يخالف ما كان عليه سلف الأمة لكونه الصحيح المحض، ولكم حذروا من مغبة اتباع الظن وتقديم العقل على النص ومن ترك التحاكم إلى ما أنزل الله على رسوله من وحي، ومن تحريف للكلم عن مواضعه لاسيما ما تعلق من ذلك بتوحيد الخالق سبحانه.. ولكم أوضحوا أن أهل الأهواء إذا وجدوا الأدلة على خلاف ما يعتقدون أو يتفق مع هواهم، أولوها وصرفوها عن حقيقة معناها كما فعل المعتزلة في الأدلة المخالفة لأصولهم الخمسة وكما فعلت الجهمية في آيات الصفات وكما فعلت الشيعة ولا زالت في أمور الاعتقاد.. ولكم أوصوا بالصبر على دعوة الحق، ومقابلة اتهامات أهل البدع إياهم بالتفسيق والتبديع ونحو ذلك، بالمزيد من التمسك بما كان عليه سلف الأمة ومن دحض الحجة بالحجة ودحر الشبهة بالعلم واليقين.^(٢)

(١) موسوعة (محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل) ٨: ١٠٥ وينظر ١١٩ وما بعدها.

(٢) ينظر الاعتصام ٢٤٩/١ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤٤٠/١٦.

ولقد كان لكثير من سلفنا الصالح مواقف مشهورة وتجارب سابقة، كانوا فيها مضرب المثل في الصبر على الحق والجلد في مواطن البلاء، وجعلت منهم مشاعل هداية وبخاصة في رد فتنة هؤلاء الذين أثاروا فتنة خلق القرآن وهو صفة كلامه، وفي رد فتنة أولئك الذين "درسوا المنطق اليوناني وتأثروا به، فقالوا: إن الإيمان بظاهر القرآن والحديث في مسائل الإيمان، يستلزم منه تشبيه الله بخلقه، فأعملوا من ثم التأويل والتحريف في آيات الصفات، حتى تناسب كمال الله في ظنهم، وانقسم هؤلاء فيما بينهم في مقدار هذا التأويل والتحريف، فمن مقل ومن مكثر، وزعموا أن طريقهم في هذا التأويل أعلم وأحكم من طريقة الصحابة، وأن طريقة الصحابة سليمة ولكنها غير علمية"^١.. والحق أن طريقة الصحابة وطريقة من سلكها وسار على دربها – على ما وضح لنا مع أبي الحسن الأشعري وغيره من أئمة السلف وثبت بالدليل والبرهان – هي في الحقيقة الأسلم والأحكم والأعلم.

مع ما هو معلوم من أن ليس ثمة محدثة أعظم ولا بدعة أخطر من الخلاف في مسائل الاعتقاد والأصول التي كانت في عهد الصحابة محل اتفاق، كقضية أسماء الله وصفاته وأفعاله، ففي مثلها لا يسوغ الخلاف لأنهم جميعاً متفقون على الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل ولا تجسيم، ولم يرد عن واحد منهم خلاف ذلك^٢.. ومن هنا فقد تسنى لأئمة العلم أن يجعلوا الخلاف في توحيد الأسماء والصفات من قبيل اختلاف التضاد الذي يتنافى فيه القولان والمصيب فيهما واحد.

رابعاً: اقتران التمكن لأعداء الإسلام بالتخلي عن صحيح المعتقد:

وكثيراً ما كان أئمة العلم يربطون بين التخلي عن صحيح العقيدة وبين التمكن لأعداء الإسلام لدياره، والعكس.. ونذكر من ذلك ما ذكره ابن تيمية في الفتاوى ١٣/ ١٧٧، قال: "إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل الذي تضمنه قول فرعون، هو: الجعد بن درهم، وقد ضحى به خالد بن عبد الله القسري.. وهذا الجعد، إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه قد عاد عليه حتى زالت الدولة، فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم".. وعن أثر ابن سينا وأهل بيته (الباطنية الإسماعيلية) وشؤمهم على الدولة العباسية، قال شيخ الإسلام بنفس الجزء والصفحة: "وكان ابن سينا وأهل بيته، من أهل دعوتهم.. قال: وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة، وكان مبدأ ظهورهم – الباطنية الإسماعيلية – من حين تولى المقتدر، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية".

وعما جرى في نهايات القرن الرابع الهجري وبدايات القرن الخامس، قال – رحمه الله –: "فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول ﷺ، سلطت عليهم الأعداء، فخرجت الروم والنصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة، وأخذوا الثغور الشامية شيئاً بعد شيء، إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق، وكان أهل الشام أسوأ حالاً من الكفار والنصارى والمنافقين والملاحدة، إلى أن تولى نور الدين، وقام بما قام به من أمر الإسلام وإظهاره والجهاد لأعدائه، ثم استنجد به ملوك مصر بنو عبيد على النصارى – الصليبيين – فأنجدهم، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بني عبيد، أخذها صلاح الدين وخطب بها لبني العباس، فمن حينئذ ظهر الإسلام بمصر بعد أن مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين الإسلام مائة سنة".. قال: "فكان الإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبباً لخيري الدنيا والآخرة، وبالعكس كان الإلحاد والبدع ومخالفة ما جاء به سبباً لشر الدنيا والآخرة"^٣.

وكان ابن تيمية قد ذكر بعد، ما كان في عهد المأمون وما كان من إسحاق بن إبراهيم نائبه في بغداد ثم ما كان من الواثق، من فرضهم مذهب المعتزلة للقول بخلق القرآن ونفي وتعطيل صفات الله، ومن امتحان العلماء وما نال أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح – رحمهما الله – حين ثبتا على الحق، من عذاب وبلاء وحبس، يقول في الفتاوى ١٣/ ١٨٤: "واشتد الأمر إلى أن ولي المتوكل فرغ المحنة وظهرت حينئذ السنة".

(١) القضايا الكلية في الاعتقاد في الكتب والسنة لعبد الرحمن عبد الخالق ص ٦.
(٢) ينظر من غير ما ذكرنا وامتلاً به بحثنا، مراجع: إلام الموقعين ١/ ٤٩ والتقنين والإلزام ليكر أبو زيد ص ٥٩ وشرح الطحاوية ص ٤٥٨ وعدد محرم لسنة ١٣٢٥ من مجلة التوحيد التابعة لأنصار السنة المحمدية ص ٣٠، ورجب ص ٤٩ لسنة ١٤١٩ وكتابنا في موقف السلف من التفويض وموقفهم من المجاز.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ١٧٨، ١٧٩ وينظر كلامه في سبب دخول التتار ١٣/ ١٨٠.

لقد علم أعداء أمة الإسلام إذن أن السبيل الوحيد لإضعاف هذه الأمة: هو العمل وبذل جميع الوسائل في تخليها عن صحيح الدين واعتقاده حتى يسهل تفتيتها، والتحريض على ذلك من قبل الموالين لهم حكماً كانوا أو محكومين، وتلك هي شهادتهم أنفسهم بهذه الحقيقة، يقول المبشر لورنسي بروان: "إذا اتحد المسلمون في امبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير"، ثم يقول مناشداً محبيه وناصحاً أشياعه: "يجب أن يبقى العرب والمسلمون متفرقين ليبقوا بلا قوة ولا تأثير".

وتاريخنا المعاصر يشهد أيضاً بهذا.. وما نموذج الشيعة الروافض في العراق وإيران – وحالهم هو كما ذكرنا ومما لا يخفى على أحد – إلا شاهد صدق على تقرير حقيقة أن التخلي عن صحيح الدين والمعتقد، هو نذير شؤم، ويمثل أيسر السبل لتمكين أعداء الإسلام من بلاد المسلمين وتفتيت وحدتهم ونهب ثرواتهم وجعلهم لقمة سائغة لتنفيذ مخططات أولئك الأعداء وتحقيق أهدافهم المتمثلة في استئصال شأفة الإسلام وإضعاف المسلمين ونهب ثرواتهم، وما كان أن يفعلوا بهذه العريقة ذلك إلا بعد نجحوا في تمزيق جسد الأمة إلى دويلات، جعلوا بينها خطوطاً وهمية سرعان ما ينشب الخلاف بين دولتين أو أكثر منها بمباركة (هيئة الأمم المتحدة) التي ما صنعت إلا لهذا الغرض.

يقول شكيب ارسلان عن الأمم المتحدة ودورها في تمزيق العالم الإسلامي: "هي مثل العرّوض – بحور الشعر – بحر بلا ماء، ما وجدت إلا للثلبس الاعتداء حُلّة قانونية، وتسوغ الفتوحات بتغيير الأسماء، وحكمها على كل ضعيف عاجز، ولا تستطيع أن تحكم على قوي متجاوز". وليس بخاف على أحد دورها المريب في حرب البوسنة والهرسك وإزكاء روح الفتنة في البلد الشقيق السودان وغيرها كالعراق والصومال وباكستان وأفغانستان.. والقائمة طويلة.

كما جاء في البروتوكول الخامس من بروتوكولات حكماء صهيون: "لقد بذرنا الخلاف بين كل واحد وغيره في جميع أغراض الأمميّين الشخصية والقومية بنشر التعصبات الدينية والقومية خلال عشرين قرناً". وما تسنى لهؤلاء وأولئك أن يفعلوا كل ما ذكرنا وأكثر منه، إلا في ظل غياب الاستراتيجية التي توحد أمة على صحيح الدين واتباع الهوى ورضوخ المسلمين حكماً ومحكومين لسياسات الأمر الواقع.. وهكذا هي سنة الله التي لا تتبدل ولا تتغير إلى يوم القيامة.

ولعل هذا ما يعنيه قول نبينا ﷺ فيما رواه أحمد عن ثوبان وفيما يمثل واقع المسلمين المعاصر: (يوشك أن تتداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على قصعتها)، قال: قلنا يا رسول الله؛ أمن قلة بنا يومئذ؟ قال: (أنتم يومئذ كثير، ولكن تكونون غناء كغناء السيل، تُنتزع المهابة من قلوب عدوكم، ويُجعل في قلوبكم الوهن). ومن هنا كان اهتمام النبي ﷺ بأمور الاعتقاد وجمع الأمة على الاعتصام بحبل الله تعالى وتقويتها بالإيمان الذي لا يتزعزع، وحسبنا حتى ندرك حقيقة ما تقرر بصورة أعمق، أن نعرف أن فترة بقائه ﷺ في مكة قبل الهجرة – وقد دامت ثلاثة عشر عاماً – لم ينزل عليه تشريع واحد، وأنه طوال هذه الفترة ما دعا قومه إلا للتوحيد، وما عنا إلا بغرس وتثبيت وترسيخ العقيدة الصحيحة في قلوب أتباعه.

وها هو ذا ﷺ يعلمنا من خلال هجرته من مكة إلى المدينة، أن مما يُعدُّ معلماً من معالم هجرته وواحداً من أهم أسبابها وما يستفاد من دروسها، بل وأن أعظم ما عاش له صلوات الله عليه، هو: بيان أن العقيدة هي تلك التي يتنازل لها عن كل حبيب وعزيز وأليف وأنيس، بل وعن كل ما جبلت الطباع السليمة على حبه وإيثاره والتمسك به والتزامه، وأنها هي التي لا يُتنازل عنها لشيء ولو كان هذا الشيء هو التضحية بالنفس والمال، أو مغادرة الأوطان أو مفارقة الولدان أو التخلي عن الأهل والعشيرة والخلان، أو حتى عن ذلك كله جملة واحدة!^(١)

وقديماً ناشد الشاعر العربي بنيه لأن يكونوا على قلب رجل واحد حتى يحفظوا بيضتهم وتقوى شوكتهم، فقال ناصحاً أبناءه، بعد أن عجز كل واحد منهم على حدة، أن يكسر حزمة من الحطب أمرهم أن يأتوا بها: كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى * خطب ولا تتفرقوا أحاداً

(١) إنه لشيء محزن أن يأتي على أمة الإسلام يوم، تكون فيه كغناء السيل على كثرة عددها، مع ما هو معلوم عن غناء السيل من أنه هو كل ما يحمله السيل الجارف من على وجه الأرض مما ينفع ويضر، ومما هو طاهر ونجس، فهل يليق بأتباع النبي محمد أن يكونوا كذلك.

تأبى الرماح إذا اجتمعن تفرقاً * وإذا افترقن تكسرت أحادا

ومن منا يغيب عنه أن أمر عقيدة التوحيد هي التي لا غنى لأمة الإسلام عنها، وأنها بدونها – في حالك الظلمات وغياهب الشبهات – أشبه بسفينة فقدت ربانها ومزقت الرياح شراعها وأحاط بها الموج من كل مكان، وأشبه بريشة في مهب الريح لا تستقر على حال ولا تسكن إلى قرار، ضائعة تائهة لا أمان لها ولا سعادة ولا اطمئنان، حائرة قلقة تعاني الإحساس بالتعاسة والشقاء؟، من منا يغيب عنه أن عقيدة التوحيد هي التي بها تحيا القلوب وتجتمع حولها الأفراد والشعوب، وفيها يجد الإنسان سعادته ويستشعر الفرد قيمته، وبها يحس المرء أنه في كنف الله ورعايته، ونصرته وحمايته، ولو أدى ذلك إلى موته وهلكته؟.. ومن منا يغيب عنه أن الأمر يحتاج – في كل ما ذكرنا – إلى شجاعة تنطق بالحق ورجال يصدعون بالصدق ولا يخافون في الله لومة لائم؟.. إن لنا أن نستشعر في الجواب عن كل ذلك وأن نستحضر هذه المعاني جميعاً، ونحن نسمع لقول واحد من الصحابة وهو يشدو ويصدق:

ولست أبلي حين أقتل مسلماً * على أي جنب كان في الله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ * يبارك على أوصال شلو ممزع

وأن نقرأ لآخر قوله:

أبي الإسلام لا أبي سواه * إذا افتخروا بقيس أو تميم

وأن نطلع ونتأمل ما كان من صلاح الدين الذي آلى على نفسه ألا يدخل معارك يضمن فيها نصر الله على الأعداء إلا بتصحيح العقيدة أولاً، وأن نتدبر تاريخه الناصع المليء بالمظاهر التي تشير إلى هذا وتدلل عليه .. وقبله كان عمر الفاروق الذي فتح الله على يديه قلوب العباد والبلاد بأقاصي الدنيا ودانيتها.

إن الذي يجب أن نتعلمه – والحال كذلك – من هذه التجارب وما عاناه أصحابها وعلى رأسهم من ذكرنا – وأمثالهم كثير، ومن قبل ومن بعد، رسول الله ﷺ وصحابته الكرام – أنه لا محيص عن التحاكم بعد كتاب الله وسنة رسوله ومصطفاه إلى ما كان عليه أئمة الدين من الصحابة والتابعين، وأنه لا نصره لهذه الأمة ولا وحدة، تجمع شملها وتوحد صفها وتلم شعنها وتجعلها على كلمة سواء وفي بوتقة واحدة، إلا بتصحيح معتقد التوحيد لله رب العالمين أولاً.

ذلك أن العقيدة الصحيحة الحية النشطة المتحركة – كما يشهد بذلك التاريخ – هي التي تصنع تاريخ الأمم العظيمة، وبها لا يغيرها يأمن الناس وتسعد المجتمعات وتبنى الحضارات وتشاد الأمجاد وينتشر الخير وينحسر الشر وتتلاشى الجرائم ويعم الحق والعدل .. والإسلام بما يمثله من قيم ومبادئ وأخلاق هو الدين الأوحد الذي تستقى منه تلك العقيدة الصحيحة، ولا خلاص للبشرية الحيرى من ظلمات العقائد الباطلة وضلالات المناهج القاصرة إلا من خلال هذه العقيدة الفذة.

وإن مشكلة المسلمين الحقة في زماننا، أنهم يمتلكون الحق ولكنهم يعدمون وسائل الحفاظ عليه والدفاع عنه .. وإن نهوض الأمة ومعاودة إخراجها من جديد – وتلك فريضة شرعية وضرورة حتمية لا مناص عنها ولا فكاك بموجب ما جاء في أي الذكر الحكيم وأحاديث سيد المرسلين منها – ليحتاج منا نحن المسلمين إلى بعث كامل وإحياء شامل لأن نصبغ جميع مناحي الحياة، وفي ضوء هذه العقيدة الفذة وهذا الحق الذي نملكه دن سوانا، بصبغة الإسلام .. وإن استرداد دور أمتنا في الأرض مرة أخرى مرهون باستقرار ظروف وشروط ميلادها الأول .. فالنصر المنشود لا يتحقق بمجرد الأمنيات ورفع الشعارات، وإنما بالعمل الجاد الدعوب بتعريف المسلمين لمنهج الإسلام الحق وتبصيرهم بأهله.

وأملنا فيما يبذل الآن – على يد المخلصين لدين الله تعالى من غير العرب قبل العرب – كبير، ونسأل الله أن يعجل بالفرج على أيدي الجميع، وأن يردنا إلى هدي نبيه وصحابته مردأً جميلاً، وأن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل في أهل معصيته ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ويحكم فيه شرعه .. إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

الخاتمة

لقد ابتليت الأمة بأناس "سَمُوا" - على حد ما جاء في استعجال الصواعق ص ١٢٩ - توحيد الرسل شركاً وتجسيماً وتشبيهاً مع أنه غاية الكمال، وسموا تعطيلهم وإحادهم وبغيهم توحيداً وهو غاية النقص، ونسبوا أتباع الرسل إلى تنقيص الرب وقد سلبوه كل كمال، وزعموا أنهم أثبتوا له الكمال وقد نزعه عنه .. قالوا نحن ننزه الله تعالى عن الأعراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث .. فيسمع المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله - بما يفهم من معانيها عند الإطلاق - عن النقائص، فلا يشك أنهم يمجّدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ، فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب عما يستحقه من كماله .. ومع كل هذا:

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى * ومنهج الحق له واضح

واجتماع الأمة على صحيح المعتقد هم من صميم الدين، فمن عقيدة المسلمين - كما جاء في متن الطحاوية - أن "نرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً"، يقول شارحه ص ٤٥٥: "نرى - معشر أهل السنة والجماعة - أن الاجتماع حق والفرقة عذاب، فالاجتماع على الحق رحمة والفرقة بينها عذاب، وهذا من صميم عقيدة أهل السنة والجماعة، فيجب الاجتماع ونبذ الفرقة، قال سبحانه وتعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا .. آل عمران/ ١٠٣)، فحبل الله: القرآن والإسلام .. ولا يجوز الاجتماع على غيره من المذاهب والحزبيات، فهذا يسبب الفرقة .. فالمسلمون مهما تفرقوا وبعدت أقطارهم فإنهم مجتمعون على الحق، وقلوبهم مجتمعة عليه، ويحب بعضهم بعضاً .. فالواجب على المسلمين أن يكونوا أمة واحدة في عقيدتها وفي عبادتها وفي جماعتها وطاعتها لولي أمرها، فتكون بداً واحدة، وتتآلف قلوبهم ويأمن مجتمعهم، فإذا حصل هذا دُرَّت عليهم الأرزاق، أما إذا تناحروا وتقاطعوا تسلط عليهم الأعداء، وسفك بعضهم دماء بعض" أ.هـ

والأمر بهذا يحتاج لرجال وأئمة وقادة أقوياء مخلصين، يتعرفون ويوقفون الأمة على وجوه الخطأ في تيك الادعاءات، ويجمعونها وأفرادها في تنزيه خالقها على كلمة سواء .. وأكرر في هذا المقام ما قاله غيري من أن بيان وجه الخطأ فيما قاله هؤلاء ولا زال يقوله أمثالهم، فريضة لا مجال للتفريط فيها، لأننا نرى أن التقاف المسلمين على النهج الصحيح وما كان عليه السلف الصالح في مسائل العقيدة، من أهم ما يجب أن يُعتنى به ويُحرص عليه في هذه الآونة، لأن فيه القضاء الحقيقي على الخلافات التي مزقتنا شر مزق .. والادعاء بأن الصف الإسلامي خال من هذا أو الزعم بأن حديثاً يمس هذا الجانب العقدي من شأنه أن يفرق الكلمة أو يززع الصف، مثل هذه الادعاءات لا تخدم الواقع الإسلامي لأنها تُبقي على عوامل التفرقة وأسباب الانقسام.

ولعلي في هذا البحث المتواضع أكون قد وقفت - بالقارئ - على حقيقة ما كان عليه إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري، وعلى ما ختم به حياته، ومن قبله سلف هذه الأمة .. ولعلي أكون كذلك قد كشفت - من خلال هذا البحث - عما غمض على كثيرين ممن ظنوا في أبي الحسن ومن سار على دربه ظن السوء ورموهم بما هم براء منه .. والله عز وجل أسأل أن يبصرنا بعيوبنا وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يُحسن عاقبتنا في الأمور كلها، ونعوذ به تعالى من أن نزل أو نُزل أو نُضل أو نُضل أو نُجهل أو يُجهل علينا أو نُظلم أو نُظلم، كما نسأله سبحانه أن يجمع أمتنا على التوحيد الخالص وأن يرزقها حسن المتابعة والفهم عن الله وعن رسوله ومصطفاه، وألا يجعل بأسها فيما بينها، فإنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد ألا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

المقدمة

نبذة مختصرة عن سيرة أبي الحسن الأشعري

المبحث الأول

المراحل التي مر بها إمام المذهب لتصحيح معتقده في الصفات وما أثير حول كتابه (الإبانة)

- أولاً: المراحل التي مر بها الأشعري لتصحيح معتقده في الصفات
- أ – مرحلة اعتقاده مذهب الاعتزال ورجوعه عنه إلى مذهب أهل الكلام
- ب – مرحلة رجوعه عن مذهب المتكلمين إلى مذهب الصحابة والتابعين
- ثانياً: إشكالية الدافع وراء تأليف أبي الحسن الأشعري لـ (الإبانة) ومدى نسبتها إليه
- أ – التشكيك في نوايا ودوافع أبي الحسن في تأليفه كتاب الإبانة
- ب – التشكيك في نسبة الإبانة لأبي الحسن الأشعري
- ج – التوثيق العلمي لآخر ما قام الأشعري بتأليفه واستقر عليه أمره

المبحث الثاني

ملامح الوسطية في منهج إمام المذهب في صحيح معتقد الصفات

- أولاً: معالم المنهج الوسطي لدى الأشعري في معتقد توحيد الصفات
- أولها: اعتماد الوحي في إثبات الصفات
- ثانيها: اعتماد أدلة العقل المستوحاة من أدلة النقل
- ثالثها: قطع الطمع في إدراك ومعرفة ما كيفية ما وصف الله به نفسه
- رابعها: الأخذ بظواهر النصوص في الآيات والأحاديث الموهمة للتشبيه دون الوقوع فيه
- خامسها: القول في بعض النصوص كالقول في بعض
- سادسها: انتهاج طريقة الإثبات المفصل والنفي المجمل
- ثانياً: تقرير منهج أبي الحسن الأشعري في معتقد الصفات
- ثالثاً: إساءة الأشاعرة لشيخهم بخروجهم عن مذهبه واتهامهم إياه وأتباعه بما هو وهم منه براء.. ونماذج لذلك.
- رابعاً: من أقوال أئمة السلف وتعضيد ما عليه الأشعري .. مقارنة بأقوال مخالفهم

المبحث الثالث:

عوائق في طريق تصحيح عقيدة التوحيد وتحقيق وحدة الأمة على أساسها

- أولاً: شبهات وعقبات في طريق صحيح المعتقد في توحيد الصفات
- أ – فهم (تنزيه الخالق جل وعلا) على نحو ما فهمه أهل البدع .. لا كما فهمه أهل السنة
- ب – الطعن فيما تفوه به من سار على هدى الأشعري من المثبتين، وبخاصة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم
- ج – دعاوى التجسيم على الأشعري وأحمد وعموم السلف وتابعيهم بإحسان .. يرددها أهل العلم بالأثبات
- د – علامة جهل وأصحابه وغلاة الأشاعرة اتهام أهل السنة اتهام أهل السنة المثبتين بأنهم مجسمة
- ثانياً: ما يستلزمه عدم الأخذ بصحيح المعتقد في توحيد الصفات وأثر ذلك على الفرد والمجتمع
- أ: ما يقتضيه القول بالتفويض في معاني صفات الخالق سبحانه
- ب: ما يقتضيه القول بتأويل صفات الله تعالى وصرفها عن ظواهرها إلى المجاز

المبحث الرابع

أثر سلامة وصحة معتقد الصفات في وحدة وإعادة هيكلة المجتمع الإسلامي من جديد

- أولاً: أثر صحة معتقد الصفات في توحيد الأمة وإعادة صياغتها
- ثانياً: أخذ العبرة ممن وقع الخلاف بينهم ممن كانوا قبلنا
- ثالثاً: صحيح المعتقد استراتيجية ثابتة لأي إصلاح
- رابعاً: اقتران التمكن لأعداء الإسلام بالتخلي عن صحيح المعتقد .. الخاتمة